الإثنين 17 أيار 2021
العدد 4341 السنة الخامسة عشرة
Lundi 17 Mai 2021 nº 4341 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
رشوة انتخابية للمودعين؟

● **محمد وهبة**
خطة التصحيح الطوعي التي اختارت السلطة انكارها

● **ماهر سلامة**
نحوالـ import control: الغاية تبرّر الوسيلة

هنية: معركة التحرير أمام انعطافة تاريخية
لحل يتناسب مع التضحيات والبطولات
[2]

العدو يتغوّل
القتل مقابل الفشل
[2 ـ 11]

صالح الجعفراوي

(من حساب صالح الجعفراوي على انستغرام)

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

هنيّة لـ«الأخبار»:
الحل يجب أن يوازي تضحيات شعبنا وبطولات مقاومينا

إبراهيم الأمين

«لدينا من الإرادة والقدرة على الصمود أكثر ممّا يعتقد العدوّ، وما تحقق الى الآن يمثّل انعطافة كبيرة في المعركة الكبيرة المفتوحة حتى استعادة حقنا في فلسطين»... بهذه العبارات الواضحة والحازمة، يختصر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس المجاهد إسماعيل هنية، لـ«الأخبار»، الموقف في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده على أرض فلسطين التاريخية. ويجزم هنية بأن المقاومة ستواصل

> المقاومة تقاتل لأجل القدس لا لأجل غزة، وخيار المفاوضات والتنسيق الأمني سقط كما سقط منطق التعايش مع الاحتلال والمستوطنين

الرد على العدوان، وهي لا تتصرف على أساس أنها معنية بالتراجع أمام الضربات التي تصيب المدنيين، وخصوصاً ونحن نشاهد صرخات أهالي الشهداء والناجين من المجازر وهم يشددون على مواصلة المقاومة والتصدي للعدو.

يقول هنية إن المعركة التي تخوضها غزة لا تنطوي على مناورات من أجل مطالب تخص القطاع المحاصر منذ 16 سنة، بل هي معركة لأجل حماية القدس كعنوان مركزي للقضية الفلسطينية. وإن ما حصل حتى الآن، سواء على صعيد انتفاضة أهالي القدس والأحياء المجاورة وهبّة الضفة الغربية والمواجهات المفتوحة على مئات من نقاط المواجهة مع الاحتلال، الى حالة الغضب الشعبي في كل أراضي الـ 48، تقول بأن إعادة اللحمة الى فلسطين جغرافياً وسياسياً وميدانياً تمّت، وبأن القدس ستكون كما كانت عنوان أي معركة كالتي تقوم الآن أو غيرها.

يوضح هنية أن العالم فهم اليوم بأن القدس هي عنوان الصراع مع الاحتلال، وهي عنوان بكل ما تحتويه من رمزيات ومقدسات تخص المسلمين والمسيحيين وبما تمثله من قضية تحرر وطني تخص كل أحرار العالم وليس العرب والمسلمين فقط.

ويضيف: «لقد شاهد العالم بأمّ العين هذه القوة العسكرية الجبارة لفصائل المقاومة في قطاع غزة. وشاهد العالم قدراتنا في شلّ الكيان الغاصب، وفرض الحجر على غالبية سكانه، وإغلاق المطارات والموانئ. وهذا امر يجب أن يكون واضحاً أنه فعلاً نجح في ربط المقاومة بالقدس مباشرة، وهذه القوة العسكرية تمثّل اليوم الرصيد الاستراتيجي للمشروع الوطني الفلسطيني وفي قلبه القدس، وهي قوة متعاظمة سيكون لها موقعها في كل الحسابات من الآن فصاعداً».

وأشار هنية الى أن «المعركة القائمة اليوم، أثبتت للعالم، كما للصهاينة، أن القدس ليست مسألة عابرة، وأنها مركز القلب في المشروع الوطني الفلسطيني، وهي نجحت في إعادة توحيد الشعب الفلسطيني على كل أرض فلسطين التاريخية، بل إن هذه المعركة أسقطت نظريات عمل الاحتلال على فرضها منذ احتلال فلسطين، وصار الجميع يشكك في أهلية مبدأ التعايش بين محتل غاصب وشعب مقهور ومحتلة أرضه ومستلبة حقوقه. كما أظهرت ردات الفعل داخل فلسطين وخارجها، أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في هذه المعركة، وأن لهم امتدادهم الكبير في كل العالم العربي والإسلامي، وما نراه على مستوى تفاعل الشباب مع قضية القدس لهو امر كبير جداً».

وقال هنية «إننا نرصد التحول الاستراتيجي الآن بفعل ما يحصل. وسنشهد استعادة الحيوية للمنطقة العربية والإسلامية وتواصلها مع أحرار العالم من أجل إعادة الاعتبار الى القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، والعالم كله يراقب ردات الفعل من داخل فلسطين، ومن دول الطوق وعلى صعيد التحركات الشعبية في العالم، وكل ذلك سيكون له أثره البالغ على مسار مشروع المقاومة من أجل التحرير».

وقال هنية إن «على العالم أجمع، وخصوصاً الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية أن يفهم جيداً ما الذي يحصل، وأن يقرأ التحولات الكبرى الجارية على أرض الواقع، وهو ملزم بالتعامل مع الشعب الفلسطيني بطريقة مختلفة من الآن فصاعداً، حتى إنه سيكون ملزماً التعامل مع حركات المقاومة نفسها على أنها حركات مقاومة تعمل ضمن معركة التحرر الوطني والخروج نهائياً من مربع التصنيف لها بأنها حركات إرهابية. وسيكون من غير المنطقي بل من الصعب على الغرب إدارة ظهره لقوى تمثّل طموحات شعب بالتحرر، وبأنها قوى تستند الى قواعد تاريخية وتمثل رصيداً شعبياً يكافح منذ زمن طويل ضد الاحتلال».

على الصعيد الميداني، قال هنية إن «كتائب الشهيد عزّ الدين القسام وقيادتها العسكرية في وضع ممتاز، ونحن نشهد اليوم انعطافة تاريخية على مستوى قدرات المقاومة وعقلها، وقد أظهرنا للعالم حجم التطور في عمل القيادة العسكرية للمقاومة، وهو ما تقوم به كل فصائل المقاومة، وهذا تطور كبير على صعيد إدارة المعركة. والكل يشاهد مباشرة الحرب الكبيرة بين العقول والأدمغة، وأظهرت المقاومة الفلسطينية قدراتها على ابتداع الأفكار واعتماد التكتيكات المناسبة ووضع السيناريوات للتعامل مع مجريات المعركة، وهذا شيء سيكون له أثره الكبير على المرحلة المقبلة. وكل ما يقوم به العدو من جرائم مباشرة وموصوفة ضد المدنيين من أطفال ونساء ورجال آمنين في منازلهم، يعني بالنسبة إلينا إشارة ضعف وفشل ويشير الى تعاظم أزمة مؤسساته العسكرية والأمنية في مواجهة المقاومة».

(أ ف ب)

أما عن الاتصالات السياسية، فقد أشار هنية الى أن هناك «العديد من الأطراف التي تجري اتصالات معنا، من مصر وقطر وروسيا والأمم المتحدة، ونحن نقول للجميع بأن سبب ما يحصل هو إمعان العدو في تهويد القدس وتهجير الناس من الأحياء المقدسية والاعتداء المستمر على الأقصى، ونحن نؤكد للمتصلين بنا أن العدو هو من فتح المعركة، والمقاومة لن تقبل حلاً لا يرقى الى مستويات التضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني، ولا يرقى الى مستوى البطولات التي تظهرها المقاومة».

وفي الختام، يتوجه هنية بالتحية الى «جميع الذين يُظهرون فعل التضامن مع أهل فلسطين من دول الطوق ومن الدول العربية وأحرار العالم»، ويقول إن «ما يجري سيمثل انعطافة تثبت أن خيار المقاومة هو الخيار الوحيد الذي يثمر التحرير واستعادة الحقوق، وإنه آن الأوان لمغادرة منطق التفاوض والتفاهمات والتنسيق الأمني مع قوات الاحتلال».

العدوّ يرتكب مجازر جديدة في غزّة: 42 شهيداً في ليلة واحدة
هجمات نوعيّة للمقاومة في البحر وصليات الصواريخ مستمرة

غزة ــ رجب المدهون

واصل جيش الاحتلال صبّ جام غضبه على المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة عبر تكثيف عمليات استهدافهم في بيوتهم الآمنة، ما أوقع مجازر راح ضحيتها العشرات من العائلات التي انهالت عليها مئات القنابل من الطائرات الحربية في ليلةٍ وُصفت بأنها الأشد قصفاً عليها منذ أيام. واستفاق أهل غزة صباح أمس على جريمة حرب مكتملة الأركان بقصف جيش الاحتلال جميع الطرق المؤدية إلى أكبر مستشفيين في القطاع: الشفاء بغزة، والإندونيسي في الشمال، إضافة إلى قصف عمارات سكنية متجاورة لعائلات تسكن بعيداً عن «الشفاء» 200 متر، ما أدى إلى شطب أسر كاملة من السجل المدني الفلسطيني. وبعد أكثر من 18 ساعة من البحث بين أنقاض المباني، استطاعت فرق «الدفاع المدني» انتشال 42 شهيداً، بينهم 16 سيدة و10 أطفال وطبيبان استشهدوا مع عائلاتهم، إضافة إلى 50 إصابة بجروح مختلفة، ليرتفع عدد الشهداء إلى 188، بينهم 55 طفلاً و33 سيدة، و1230 إصابة بجراح مختلفة، وذلك بعد المجزرة وعمليات اغتيال المدنيين في مختلف المناطق.

خلال الحملة نفسها، استهدفت الطائرات الحربية مقر وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية في مدينة غزة، ما تسبب في تدمير مبنى العمل بشكل كامل وإلحاق أضرار بالغة في التنمية الاجتماعية، ومخزن العُهد التابع لها، كما أعلن جيش الاحتلال تدمير منزل مخلى يعود إلى قائد حماس في غزة، يحيى السنوار، بعد استهدافه بجنون وبأكثر من سبعة صواريخ من النوع الثقيل، فيما دمرت طائرات حربية عمارة سكنية وسط القطاع. وبخلاف ادعاء الاحتلال أن ضرباته استهدفت تدمير أنفاق للمقاومة تستخدم لتخزين السلاح والعتاد، نفى مصدر في «حماس» ادعاء الاحتلال، مؤكداً في حديث إلى «الأخبار»، أنه ليس للمقاومة أي أنفاق أو مخازن سلاح في أسفل تلك المناطق، وقال إن «ما جرى مجزرة أراد الاحتلال بها إرهاب الشعب الفلسطيني للضغط على المقاومة لإيقاف المواجهة بشكل أحادي دون التزام الاحتلال بأي شروط».

> كشف العدو أن المقاومة تستعمل غواصات موجّهة من بُعد

وأدت عمليات القصف واستهداف المنازل والعمارات والأبراج السكنية في مختلف مناطق القطاع خلال الأسبوع الماضي إلى نزوح أكثر من 38 ألف مواطن إلى 48 مدرسة تابعة لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» (الأونروا).

من جهتها، ردت المقاومة على العدوان بإطلاق الرشقات الصاروخية تجاه مستوطنات «غلاف غزة» ومدن المركز في دولة الاحتلال، بينها صلية كبيرة على مناطق أسدود وعسقلان وبئر السبع وسديروت، وقاعدة «رعيم» وقاعدة التنصت الخاصة بالفرع 8200 ومستوطنة «ياد مردخاي»، وذلك «رداً على المجزرة البشعة بحق الأطفال والنساء والمدنيين في مدينة غزة، والاعتداء على أهالي الشيخ جراح والمتضامنين معهم».

وفي اليوم السادس للمواجهة، ركزت المقاومة من عمليات استهداف الجنود والحشود العسكرية على طول حدود القطاع، إذ أعلنت «كتائب القسام» قصف حشود جيش الاحتلال في منطقة «زيكيم» ومستوطنة «نير عام» ومواقع «بفتاح» و«كفار عزة» و«مفلاسيم» بعشرات قذائف الهاون من النوع الثقيل. كما أعلنت «سرايا القدس» استهداف موقع «إيريز» بعدد من قذائف الهاون من العيار الثقيل واستهداف منصة «القبة الحديدية» في منطقة «نير إسحاق» جنوب القطاع بصواريخ مكثفة.

وفي تطور جديد، أعلن جيش الاحتلال، بعدما سمحت الرقابة العسكرية، أن «القسام» سعت إلى استهداف حقل غاز إسرائيلي يدعى «إيتمار» ويبعد 20 كلم عن القطاع ويقابل عسقلان بعدة صواريخ دون أن يصيبه وهو ما أدى إلى أوامر بإغلاق المنصة حتى إشعار آخر، فيما كشف الصحافي في قناة «كان» العبرية إيتاي بلومنتال أن المقاومة حاولت استهداف منصة الغاز بواسطة غواصات مفخخة غير مأهولة من إنتاجها.

كذلك، نقل الصحافي يوسي ميلمان المقرب من الأجهزة الأمنية أن المقاومة استخدمت برامج كان الشهيد محمد الزواري (اغتاله الموساد في تونس عام 2016) قد عمل عليها لإنتاج طائرات وغواصات مسيرة، وأن هذا المشروع استمر العمل عليه في غزة، وقد طوّرت المقاومة طائرات وغواصات تستطيع حمل 50 كلغ من المواد المتفجرة لتفجر المنصة.

ابراهيم الامين

فلسطين عادت قضيّة عربيّة

بدأت الكارثة الكبرى في الاختلال الدولي حول القضية الفلسطينية، عندما خرج ميخائيل غورباتشوف يعلن قبل انهيار الاتحاد السوفياتي «أننا نقبل بما يقبل به الشعب الفلسطيني». كانت تلك العبارة المفتاح، للشروع في مرحلة ظهرت نتائجها بعد سنوات قليلة، عندما قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية السير في اتفاقية أوسلو، وحجّتها «القرار الوطني الفلسطيني المستقل». تلك العبارة الإضافية التي ساهمت في توجيه ضربة كبيرة للنضالات العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومناطق عربية أخرى، كما سهّلت ابتعاد قوى عالمية عن المواجهة مع أعتى ممثل للرأسمالية الغربية المتوحشة في العالم، ألا وهي إسرائيل.

ثلاثة عقود مرت، وبرنامج العمل الذي تقوده الولايات المتحدة بدعم من دول الاستعمار في أوروبا وتوابعهما من العرب والفلسطينيين، ينجح في جعل القضية الفلسطينية «مسألة إنسانية» تخصّ مجموعة من البشر تواجه مشكلة مع عصابة تستولي على حقوقها المدنية. وتهنأ في حروب متنوعة، انتهت الى رفع سقف القوى الحليفة لأميركا داخل العالم العربي ضد التدخل في القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لا تخصّ إلا الفلسطينيين، وإلى تشرذم فلسطيني داخلي على شكل تقسيمات جعلت الفلسطينيين يعيشون في عدة مربعات تواجه كل الأزمات السياسية والاقتصادية والهوياتية، من غزة الى القدس والضفة وفلسطينيّي الـ 48، وصولاً الى أهل الشتات.

ولم يكن في العالم أبداً من نصير لإعادة الاعتبار الى القضية الفلسطينية كقضية عامة، تخص العرب والمسلمين وأحرار العالم، إلا قلّة قليلة، حافظت على موقفها ودورها حتى اللحظة، متجاهلة كل الضغوط وكل الإهمال وحتى كل المزايدات الفلسطينية نفسها. وهذه القلّة، لم تعد قلّة، بل صارت قوة كبيرة في المنطقة اسمها محور المقاومة بقيادة إيران!

> آن الأوان للخروج من الخطاب الانعزالي بحجّة القرار الفلسطيني المستقل، والمقاومة خيار وحيد ولا تنتصر من دون سند خارجي

لم يكن يرد، ولن يرد، في عقل أي منخرط في معركة تحرير فلسطين، أن الدور المركزي سيكون لغير الشعب الفلسطيني. ولم يفكر، ولن يفكر عاقل مهتم باستعادة فلسطين، أن يتصرف بمعزل عن الدور المركزي للشعب الفلسطيني وقوى المقاومة فيه في هذه المعركة الكبرى. لكن ما يحصل بين جولة وأخرى من جولات المواجهة مع العدو، أن يخرج علينا، من فلسطينيين ذوي نزعة انعزالية، ومن عرب جاهروا بتحالفاتهم مع إسرائيل، ومن أصوات في العالمين الإسلامي والغربي، من يعيد على مسامعنا معزوفة: بناء القيادة الفلسطينية المستقلة القادرة على اتخاذ القرار المناسب في المواجهة مع العدو، وتحدد سقف المطالب كما سقف المواجهة.

اليوم، ونحن في قلب معركة قاسية هدفها الواضح والمعلن، تثبيت معادلات تعيد وصل بعض ما انقطع من التواصل السياسي والنضالي بين التجمعات الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، تعود هذه الأصوات لتخرج على شكل نصائح لقوى المقاومة أو على شكل ضغوط على قوى وقواعد شعبية فلسطينية. وهؤلاء لا يستهدفون فقط حصر القضية الفلسطينية بكتلة ومكان وزمان، بل يسعون أساساً الى إشاعة وهم بأن المقاومة الفلسطينية قادرة من دون عون جدي من خارج الأسوار على فرض معادلات عسكرية وأمنية وسياسية جديدة. هؤلاء الذين تحالفوا مع الشيطان في مواجهة قوى وحكومات من محور المقاومة بذريعة الدفاع عن الشعوب وعن القرار الوطني المستقل، هم أنفسهم اليوم، من يحاولون الإيحاء، بأن المقاومة الفلسطينية قادرة وحدها، من دون دعم وإسناد حقيقيين، على بناء قدرات عسكرية يمكنها قلب المعادلات. وهم يعرفون تمام المعرفة أن الأمر ليس على هذا النحو، وبالطبع ليس المقصود بهذا الكلام تبخيس الجهد الهائل لقوى المقاومة الفلسطينية في بناء القدرات الذاتية، بل المقصود القول بوضوح إن المقاومة في لبنان لم تكن قادرة على طرد الاحتلال الإسرائيلي عام 2000، أو إفشال حربه في عام 2006 من دون دعم واضح ومباشر وقوي من حكومات محور المقاومة ولا سيما دمشق وطهران. وهذا يقودنا الى تكرار ما قاله يحيى السنوار، قائد حماس في غزة، عن دور قوى وحكومات محور المقاومة في بناء الترسانة العسكرية لكتائب القسام، كما هو ذاته الكلام الذي يقوله قادة «الجهاد الإسلامي» وبقية الفصائل، بما في ذلك جناح رئيسي في كتائب شهداء الأقصى التابع لحركة فتح.

المسألة هنا تتعلق بالمسار المقبل من المعركة. وهو مسار يجب أن يكون واضحاً ومن دون أي محاولة لـ«الزعبرة»، أنه يتعلق بخيار المقاومة المسلحة كورقة أساسية في جعل العدو ينظر الى الأمور بطريقة مختلفة. وهذا يعني أن من غير المتوقع السماح للمتطفلين بالعودة الى لعبة هدفها الفعلي خلق إطار مانع للتقدم خطوة نوعية نحو بناء الجبهة العربية والإسلامية وحتى العالمية الهادفة الى استعادة الحق في فلسطين.

وهؤلاء المتطفلون ثلاثة أنواع:

واحد جرّبناه ولا يزال ينشط باسم السلطة الفلسطينية وبقايا الهيكل المتهالك لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهو يضم جيشاً كبيراً يشمل منظّرين ومسؤولين وأكاديميين ورجال أمن ورجال أعمال ومنظومة اجتماعية لها متفرعاتها داخل فلسطين وخارجها. وهؤلاء يشبهون أهل السلطة عندنا في لبنان الذين لا يغادرون مواقعهم إلا طرداً. وسنشهد نشاطاً لهؤلاء تحت عنوان أنهم البديل من المقاومة مع رهان بأن العدو والغرب سيعطيانهم دوراً من جديد. وهم يعرفون مسبقاً أن الدور الوحيد الذي يريده العدو منهم ليس سوى فتح حرب أهلية ضد قوى المقاومة وجمهورها.

نوع ثان، هو الفريق الذي انخرط في مشاريع التطبيع المباشرة، وهؤلاء يمثلون حكومات ومنظومة مصالح معقدة على أكثر من صعيد. وسيعودون الى النغمة القديمة بأن المقاومة ليست خياراً، وأنه إذا قررت مجموعة ما اللجوء الى المقاومة، فلتفعل ذلك وحدها، وهي تكون مسؤولة عما تقوم به، وأن هذه الجهات ستدافع عن مصالحها، وهي واضحة أنها مصالح متقاطعة مع العدو الإسرائيلي. وسيهوّل هؤلاء علينا بأن المشكلة أصلها وفرعها الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني، لنشهد ولادة نماذج جديدة كمحمد دحلان ومن على شاكلته.

النوع الثالث وهو الأكثر خبثاً، ولن يكون الأكثر إعاقة للمشروع الجبهوي الجديد. لكنه الفريق الذي اشتغل خلال العقد الأخير على فكرة «الديموقراطية»، وهو الفريق المنتشر في مختلف الأوساط الثقافية والإعلامية وجماعات النشاط المجتمعي المدني، وتربطه صلات قوية بمراكز القرار المعادي في الغرب كما في عواصم عربية لا تهتم فقط بتهديم دول المقاومة الاجتماعية وقواعدها، بل بجعل قضية فلسطين قضية لا تخص شعوب هذه الدول. وقد أنفقت خلال العقد الماضي مليارات الدولارات، وخصوصاً في دول الطوق، من مصر الى الأردن وسوريا ولبنان وحتى العراق، من أجل إشغال هذه الشعوب بقضايا تشكل هماً حقيقياً عند هذه الشعوب، لكن إدارتها لا تتم على النحو المفترض من قبل هؤلاء. وهذه المجموعات عملت على كل الخطوط، من إعلاء شأن التوترات المذهبية والسياسية وتقديم العنصر الإيراني كممرّك خطر يساوي الخطر الصهيوني، بالإضافة الى الجهد غير المسبوق لجعل الناس يتصرّفون على أن ما يجري في فلسطين كأنه يحصل في كوكب آخر، بل أكثر من ذلك، عُمل بقوة في بلدين مثل العراق وسوريا على تحويل الفلسطينيين والقوى الإسلامية منهم على وجه التحديد الى خصوم وإلى شركاء في الأزمات الوطنية التي عاناها البلدان.

يعرف هذا النوع الثالث، والأكثر خبثاً، أن ما شهده لبنان والعراق وسوريا في الأيام القليلة الماضية، لم يكن حدثاً عادياً أو مفتعلاً أو عابراً. في لحظات قليلة، عادت قضية فلسطين وقضية القدس لتكون عنواناً حارّاً، جعل الناس يتعاملون مع نصرة الفلسطينيين كقضية تفكير في كل لحظة. وإذا كان هناك من يحاول ابتزاز قوى المقاومة بضرورة انخراطها المباشر في المعركة، فيكفي القول لهؤلاء بأن التنسيق اليومي جارٍ وقائم ميدانياً بين قيادة المقاومة في غزة وقيادة محور المقاومة من لبنان الى سوريا الى إيران وحتى اليمن. لكن المسألة تتعلق بالموجة الشعبية التي تعيد الاعتبار الى القضية الفلسطينية ليس بوصفها قضية تحتاج الى تضامن إنساني، بل لكونها جزءاً من قضية التحرر التي تحتاج إليها كل هذه الدول للتخلص من عبء الاستعمار الغربي المباشر أو من خلال إسرائيل.

وهذا ما يجعل الناس معنيّين بالقول صراحة:

بعد اليوم، ليس هناك على وجه الكرة الأرضية مَن يمكنه التصرف بالحقّ العام في فلسطين. وإن محور المقاومة، ينظر الى ما يجري الآن من مواجهات عسكرية ومدنية وسياسية بوصفها درساً استثنائياً يبنى عليه للمرحلة المقبلة... وإن خيار المقاومة ليس مطروحاً للتشكيك، بل على أصحاب الخيارات الأخرى البحث عن وسيلة إما لإعادة التموضع بصورة تتطلّب مراجعة حقيقية، أو الاستعداد للابتعاد عن المشهد بفعل قوة الفعل المقاوم نفسه.

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

بين الإنكار والبحث عن انتصار متعذّر

إسرائيل تترقب الأسوأ... بعد انتهاء المواجهة

يحيى دبوق

أخفقت إسرائيل طوال الأيام الماضية في تكوين صورة انتصار ما تنهي معها المواجهة العسكرية ضد قطاع غزة، صورة تريدها كي تخرج من معضلة أوقعت نفسها فيها، وإن كانت المعركة تُدار في اتجاه مواز، وترتبط بالشروط والشروط المضادة، في ما يتعلق بالمخارج السياسية التي يحرص الطرفان على تحقيقها،

> **يقرّ عدد من الضباط الكبار بوجوب إنهاء العملية الهجومية على غزة**

أو في حالة إسرائيل الحرص على تقليص حجم الخسائر فيها. وفي الوقت نفسه، لا تخفي إسرائيل حتى عبر تعليقات وتقارير في الإعلام العبري أنها تخوض القتال وهي تتطلع شمالاً إلى المكونات الأخرى من محور المقاومة، وتحديداً حزب الله، ما جرى إلى الآن لا يضرّ ردع إسرائيل وصورة اقتدارها وفعالية وتأثير ما تطلقه من تهديدات ضد «حماس» وفصائل المقاومة في غزة فقط، بل ردعها وتأثير تهديداتها ضد المكوّنين الآخرين للمقاومة في الإقليم: إيران من جهة، وحزب الله من جهة أخرى، حيث القدرات العسكرية والقدرة على إيذاء إسرائيل لا تقارن.

وبما أن العملية البرّية شبه منتفية في هذه المرحلة، ويصعب تصوّر إمكاناتها لاحقاً، تعمل إسرائيل على المزيد من الشيء نفسه ضمن استراتيجية النيران عن بعد، فيما المعركة من جانب الفلسطينيين تُخاض مادياً عبر الصواريخ والوسائل القتالية الأخرى، إلى جانب المعركة على الوعي وربط الساحات الفلسطينية وقضاياها بعضها ببعض، وهي نتائج باتت شبه محققة ويلزمها لإنهاء الجولة القتالية إقرار إسرائيل بها، الأمر الذي يُظهر حدها النهائي. مع ذلك، تعلن إسرائيل بصورة لافتة أنها مستمرة في المعركة وأن أوان إنهائها لم يجن، مع أنها تتمنى إنهاء القتال سريعاً، مع الأمل في صورة انتصار ما تتيح لها تقليص الخسائر التي لحقت بها، وأقله تأمين رواية انتصار تخرج بها على مستوطنيها، وكذلك تجاه صورة اقتدارها وضرورات تظهير منعتها وردعها في ساحات مواجهة أخرى، كما الحال مع حزب الله. ووفقاً لتعبيرات عبرية: «إذا كانت هذه هي الحال مع حماس، فكيف بها مع حزب الله».

المواجهة الموازية للقتال العسكري، مع هدف بصورة انتصار ما، تُخاض في مسار سياسي تفاوضي عبر الوسطاء، على أهم نتيجة تقلق إسرائيل جراء المعركة العسكرية مع غزة: الربط بين وقف النار وسلة مطالب وشروط فلسطينية أبرزها القدس وقضاياها وكف اليد الإسرائيلية عنها، وفي المقدمة الحرم القدسي وحي الشيخ جراح، وهو ربط تحصّل بالفعل للفلسطينيين لكن نتيجته النهائية، عبر كفّ اليد الإسرائيلية، لا تريد تل أبيب أن يكون، أو يظهر أنه كان نتيجة لتدخل غزة إلى جانب القدس. وعند إسرائيل ورفضها التفاوض على القدس مع غزة، خصوصاً أن أداة التفاوض الغزية هي الضغط عبر سلاح المقاومة، بصعّب على الاحتلال قبوله، ناهيك عن شروط أخرى لا يبعد أن تكون موضع تعنّت إسرائيلي، هي انتهاء القتال بما ينسحب على ما بعده من اعتداءات أمنية وغير أمنية قد تكون إسرائيل معنيّة بها لاحقاً بعد المعركة العسكرية، لضرورات الردع وصورة انتصار لاحقة، وفي المقدمة العودة إلى سياسة الاغتيالات التي فشلت فيها خلال حربها العسكرية.

في اليومين الماضيين، شددت إسرائيل علناً وعبر تسريبات للإعلام العبري أنها لن تنهي المعركة الآن، وحرصت على أن تسمع الأذن الفلسطينية في غزة أنها معنية بأن يستمر القتال. المبالغة هنا واضحة، والحرب النفسية ظاهرة فيها، وجلّ ما تطمح إليه إسرائيل من إفهام الجانب الآخر أنها مستمرة في القتال هو تحسين شروطها السياسية كمخرج، وفي حد أدنى تنزيل ما أمكن من سقف خسائرها على المدى الطويل تجاه غزة والساحات الشمالية.

في هذا السياق، قال رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إن المعركة العسكرية «لم تنته بعد»، مضيفاً: «يعتقد قادة حماس أن بإمكانهم الهرب من أيدينا. لا يمكنهم الهرب. يمكننا الوصول إليهم وإلى جماعتهم في كل مكان، وسنواصل ذلك». أما وزير الأمن، بيني غانتس، صاحب نظرية استمرار المعركة العسكرية لتعزيز الردع على المدى الطويل، وكذلك رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي الذي اعتاد التأكيد حتى الإفراط أن الحرب المقبلة في أي من ساحاتها ستكون حاسمة والانتصار فيها واضح جداً، نُغيبان عملياً عن منبر التصريحات إلا عبر ما اقتضب منها أو عبر تسريبات.

في المقابل، يقرّ عدد من الضباط الكبار الذين تحدثوا إلى صحيفة «هآرتس» شرط إخفاء هوياتهم بوجوب إنهاء «العملية الهجومية على غزة»، وهو الرأي الذي يتبنّاه عدد من وزراء «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت) وفق القناة 13 العبرية، وهؤلاء «يعتقدون وجوب إنهاء العملية العسكرية في غزة، بدعوى أن بنك الأهداف قد نُفّد». كما يؤكد مسؤولون أمنيون في أحاديث إلى الإعلام العبري، وهو ما يبدو أنه ضغط باتجاه وقف النار، أن استمرار العملية العسكرية قد يؤدي في النهاية إلى خطأ ما من شأنه أن يجرّ إسرائيل إلى صراع أوسع، بما في ذلك هجوم بري في غزة، علماً أن الهجوم البري الذي كانت إسرائيل تهدد به أعداءها مع كل عملية واسعة واعتداء شامل، بات أداة ضغط على صانع القرار في تل أبيب، ويدفعه إلى الانكفاء، خاصة إن كان من نتائجه سقوط قتلى وأسرى إسرائيليين بأعداد كبيرة.

حتى الأمس، كانت إسرائيل في معضلة، وتجد صعوبة مجبولة بمستوى من الإنكار في الخروج منها: إن هي وافقت الآن على إنهاء المعركة، تكون قد أقرت لغزة بنتائج المواجهة التي لا تقتصر الخسائر فيها على الساحة الغزية، رغم الأهمية، وهي تدرك أن استمرار القتال يرفع سقف الخسائر ويعزّزها، وفي الوقت نفسه البحث عن صورة انتصار ما، بغض النظر عن الانتصار نفسه، صعبٌ ومتعذر ضمن محددات المعركة وإمكاناتها، ما يعني أن استمرار المعركة لتحقيق صورة انتصار يتعذر إدراكها يؤدي إلى مزيد من الإضرار بالأمن الإسرائيلي في أكثر من اتجاه، مع أن ضرورة الانتصار نفسه كبيرة جداً وهي في المقابل تتسبب في استمرار المواجهة وزيادة أثمانها الاستراتيجية.

يؤدي استمرار المعركة لتحقيق صورة انتصار يتعذر إدراكها إلى مزيد من الأضرار بالأمن الإسرائيلي (أ ف ب)

طرازات جديدة تدخل الخدمة... صواريخ غزّة بتوقيع شهداء الضفة

غزة ـ رجب المدهون

كشفت المواجهة العسكرية الجارية في فلسطين عن تطور واضح في أداء الصواريخ التي تنتجها المقاومة التي باتت بدورها تمتلك مديات وقدرات تدميرية متطورة، لتصبح سلاحاً استراتيجياً في يد المقاومة، فضلاً عن كونها ورقة ضغط تضرب فيها الأخيرة الجبهة الداخلية للاحتلال وحكومته وجيشه. وبعد أسبوع من تواصل عمليات إطلاق الصواريخ على كيان الاحتلال، ظهرت كثافة نيرانية عالية لدى فصائل المقاومة كافة، وليس حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» اللتين تصدّرتا المشهد في الكثافة النوعية، فضلاً عن أنه للمرّة الأولى يُستعمل فلسطينياً مصطلح الرشقات المئوية.

يميّز الصواريخ الفلسطينية هذه المرّة أنها تنطلق وفق أساليب علمية وهندسية لتحقيق هدف تدميري بخلاف ما كانت عليه وظيفتها في السابق: عنصر ضغط وتشتيت لأبيب وعسقلان وأسدود ومدن الاحتلال وجبهته الداخلية وجيشه، بل باتت تُطلق الرشقات المئوية المتزامنة على المدن المحتلة، وتتجاوز كل المعوقات وتوقع دماراً كبيراً في أماكن سقوطها. وقد استخدمت المقاومة الرشقات المئوية أكثر من ثماني مرّات خلال المواجهة الحالية ضدّ عدّة مدن أبرزها تل أبيب وعسقلان وأسدود ومدن المركز، وهو ما أدّى إلى إربك كبير لدى الجبهة الداخلية، إذ اضطرّ خمسة ملايين مستوطن إلى دخول الملاجئ لأيّام طويلة.

أيضاً صار واضحاً تطوُّر الصواريخ الفلسطينية لجهة الدقّة والقدرة على إصابة الهدف بشكل مختلف كلياً عمّا كان معهوداً. فتوجيه الصواريخ ـ هي من نوع غير دقيق ـ بات أكثر احترافية، بعدما صارت تسقط في معدّل قطره 200 متر مقارنةً بـ500 إلى 1000 متر سابقاً، كما باتت تصل إلى مراكز مدن الاحتلال الأكثر تأثيراً، وتحقّق أهدافها، وهو ما لم يستطع الاحتلال إنكاره خلال المعركة المتواصلة. وأبرز ما يُلاحَظ في صواريخ المقاومة هذه المرّة توصُّل مهندسيها إلى آليات تمكّن هذه الصواريخ من تجاوز «القبّة الحديدية»، وهذا ما ظهر خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، إذ باتت المقاومة تستخدم صواريخ جديدة لا تلتقطها «القبّة» وتصل إلى أهدافها وتُحدث ضرراً كبيراً بفعل الرؤوس التدميرية الأكبر أيضاً من قبل.

في الأيام الأولى للعدوان، استخدمت المقاومة صواريخها القديمة التي تحدّث عنها نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، صالح العاروري، قبل أربعة أيّام، حينما قال: «ما نطلقه هو من المخزون القديم الذي نريد التخلّص منه، ولم نستخدم الصواريخ الجديدة بعد»، وقد كانت تُطلَق وفق تقنيات سابقة تتعلّق بتكثيف عمليات الإطلاق لتجاوز «القبّة»، لكن الصواريخ الجديدة التي تُطلَق برشقات أقلّ باتت تصل إلى أهدافها بشكل مُلاحَظ. كذلك، بدا في هذه الجولة امتلاك فصائل المقاومة، وخاصة «كتائب القسّام»، الجناح العسكري لـ«حماس»، صواريخ تُغطي كامل فلسطين المحتلّة، من رأس الناقورة شمالاً حتى أم الرشراش جنوباً، عقب قصفها مطار رامون البعيد عن غزّة مسافة 220 كيلومتراً بصاروخ من طراز «عياش 250».

وتميّزت الصواريخ الفلسطينية الجديدة بتنوعها في حجمها والقدرة التدميرية، إذ أعلنت «كتائب القسّام» و«سرايا القدس» إدخال صواريخ جديدة إلى الخدمة، منها: «عياش»، و«A120» و«SH85»، و«بدر 3»، وصاروخ «القاسم 400» التدميري. وما يحيّر الاحتلال هو عجزه عن ضرب المنظومة الصاروخية للمقاومة التي باتت صواريخها تنطلق من جميع مناطق القطاع دون أن يستطيع الوصول إلى مطلقيها أو تدميرها قبل الانطلاق، أو معرفة كيفية تلقيم مرابضها، في وقت تقول فيه قنوات الاحتلال إنّ المقاومة تُطلق الصواريخ عبر شبكة أنفاق معقدة بنَتها تحت الأرض لتجاوُز استهداف طائرات الاحتلال.

تنطلق الصواريخ وفق أساليب علمية هندسية لتحقيق هدف تدميري لدى الاحتلال

تطوّر الصواريخ الفلسطينية بات واضحاً لجهة الدقّة والقدرة على إصابة الهدف

«مَركَبات النار»... الفلسطينية

محمد بدير

أراد أفيف كوخافي مناورة تاريخية تتيح له إقحام إرثه ـ كرئيس أركان ـ في سجل إنجازات الجيش الإسرائيلي، ولو على مستوى الاستعداد للحرب، إذ لم تُتح له ـ حتى حينه ـ "فرصة" خوضها. أعطته المقاومة الفلسطينية حدثاً بأبعاد تاريخية، لكن على شاكلة مواجهة. مناورة كوخافي («سُمّيت «مَركَبات النار») أُعدّت لتحاكي حرباً شاملة على جبهات متعددة، في وقت متزامن، تشارك فيها كل أذرع الجيش وأسلحته، وعلى مدى شهر كامل. المواجهة القائمة، حتى الآن، ومع قدر من التسامح في التوصيف، تراوح عند حدود الحرب المصغرة، على جبهة واحدة، هي الأصغر بين جبهات إسرائيل الساخنة، وقد اختتمت للتو أسبوعها الأول. برغم ذلك، وربما بسببه، يمكن المرء أن يقف على جملة من الاستنتاجات التي تثبّت تاريخية ما يحصل: تاريخية سيصح معها لاحقاً ـ على الأرجح ـ التحقيب بمعيار ما قبل أيار 2021 وما بعده، عند التأريخ للصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى أيار 2000 وتموز 2006.

خلافاً للمواجهات الثلاث السابقة (2008، 2012، 2014)، وفيها كان عنوان المواجهة، بالعموم، ذا طابع دفاعي محلي (غزاوي) أو مطلبي (فك الحصار)، تخوض المقاومة الفلسطينية مواجهتها الحالية تحت عنوان مقدس وجامع، في خطوة هجومية أولى، باهظة الكلفة، على طريق الطموح نحو بلورة قواعد اشتباك جديدة. تؤسس المقاومة الفلسطينية اليوم لعملية ربط نزاع مسلح، ستكون طويلة، مع أشد القضايا استدعاءً للرفض والتحشيد والانتفاض في الوعي الشعبي العام على مستوى الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي: عدوانيته انطلاقاً من هذا الفهم (قد يكون الاسم الذي أطلقته على عدوانها، «حارس الأسوار»، يعكس هذا الأمر، انطلاقاً من دلالة كلمة "الأسوار" على أسوار القدس في الثقافة العبرية). لكنها تفعل ذلك على طريقة المزيد من الشيء نفسه. هي تدمر العمران في غزة، تقتل أبرياءها من المدنيين، تلحق خسائر في صفوف المقاومة وعتادها، وتراهن على إنجاز تراكمي يدفع المقاومة الفلسطينية إلى الندم على ما أقدمت عليه. تمارس إذاً أداءً "تقليدياً" يفضح ـ من حيث لا تريد ـ عجزها عن تحقيق ما هو أكثر: حسم الحرب والانتصار فيها. في خضمّ هذه "المراوحة"، تستنجد إسرائيل بين الفينة والأخرى بارتكابات صادمة (مجزرة مروّعة، تدمير أبراج، غارات وحشية) لا لتغطي على هذا العجز فحسب، وإنما ـ وربما في الأساس ـ لتوازن بذلك فشلها البيّن في منع المقاومة من تحقيق الإنجازات الميدانية والارتقاء بها.

> **في التاريخ للصراع مع إسرائيل سيصح التحقيب بمعيار ما قبل أيار 2021 وما بعده**

وللارتقاء، في هذه المواجهة معناه التاريخي أيضاً. هي المرة الأولى التي تتمكن فيها المقاومة من إزاحة ساحة حربها الأساسية لتصبح في "غوش دان" (أقرأ: قلب "إسرائيل")، فيما تتحول مستوطنات غلاف غزة إلى ما يشبه الساحة الفرعية الرديفة. نتحدث هنا عن مفاجآت ـ باعتراف إسرائيل ـ انطوى فيها مزيج فتاك من بُعد المدى ودقة التوجيه وحجم الرؤوس الانفجارية، والأهم، كثافة الرمايات الصاروخية التي انهمرت ـ متجاوزة "القبة الحديدية" ـ في غضون أيام قليلة على تل أبيب ومحيطها (معدل يومي قوامه أكثر من 40 صاروخاً). بدا لوهلة أن المقاومة الفلسطينية أعدت نسختها الخاصة من "مركبات النار" على حين غفلة من كوخافي وجيشه.

ستعمد إسرائيل، وقد شرعت في ذلك، إلى الاستدلال على إنجازاتها بإحصاءات تعرضها عن الخسائر التي أوقعتها في الجانب الفلسطيني، متجاهلة أن نتائج الحروب تكمن في حصادها لا في إحصاءاتها. سيُسجل في هذا الحصاد حتماً، أن المقاومة الفلسطينية أظهرت طفرة جديدة ـ رابعة عددياً ـ على صعيد اقتدارها العسكري، في مقابل حلقة التكرارية المفزعة التي تدور فيها إسرائيل منذ 2008، تاريخ أولى حروبها الأربع مع مقاومة غزة.

وفي هذا الحصاد أيضاً، سيُسجل أن خسائر إسرائيل (وحلفائها) تتعدى بأشواط بعيدة تلك المتصلة بالحسابات المادية لقدرات المقاومة العسكرية، على أهميتها الأكيدة. "حراسة الأسوار" الإسرائيلية، ومجموع الأحداث التي سبقتها ورافقتها، أفضت واقعاً إلى تخليع الأسس التي اشتُغل على إرسائها لمشروع "العدو البديل" طوال السنوات الماضية. أريد لإيران (الصفوية، الفارسية، المجوسية، إلخ) أن تحل مكان إسرائيل عدواً لمصالح الأمة وشعوب المنطقة، كما أريد لحلفائها من المقاومين، أنظمةً وحركاتٍ، أن يَسقطوا أو يُستنزفوا في حروب دائمة وقودها الفتنة السنية الشيعية بوصفها القضية البديلة من القضية الفلسطينية. سيُسجل أن الملحمة الفلسطينية في القدس وغزة والضفة الغربية وأراضي 48 دقت المسمار الأخير في نعش هذا المشروع، وأعادت تصويب بوصلة الوعي السياسي والأخلاقي والحضاري لدى شعوب المنطقة نحو فلسطين. تصويب بدا معه أن عقداً من الجهود التآمرية العملاقة، سياسياً وإعلامياً وثقافياً ومالياً، لحرف الاتجاه قد تبدّد كالسراب، برغم الأثمان الباهظة التي دفعها محور المقاومة في الطريق. في جدولة الأبعاد والنتائج الاستراتيجية لما يحصل اليوم، ليس من المبالغة إدراج هذا الأمر على رأس القائمة.

في السياق، وعلى سبيل المفارقة، يمكن القول إن المقاومة ومحورها يقطفان اليوم ثمار التطبيع الذي أريد له أن يتوّج مشروع "العدو البديل" خلال العامين الماضيين. حَرَم التطبيعُ أصحابه من ورقة التوت التي كانت تغطي خياناتهم الدائمة. سلبهم فرصة النفاق المعهود في إظهار التضامن مع فلسطين وأهلها. في المقابل، تقدم محور المقاومة بوصفه الحليف الأصيل، الوفي، المؤثر والصادق لفلسطين وشعبها وقضيتها. لا تلبيس بعد اليوم، وقد امتاز الخبيث من الطيب، ليس فقط في الموقف السياسي لحركات المقاومة، بل، والأهم ربما، في وعي الشعوب وضمائرها.

ومن أهم ما سيُسجل في حصاد هذه الحرب أن إسرائيل ستضطر بعدها إلى إعادة النظر في أمور كثيرة، من جملتها مفهومها للجبهة الداخلية. هي دأبت على إعداد هذه الجبهة بعد حرب 2006 لتواجه نوعاً محدداً من التهديدات العسكرية: النيران الصاروخية. أجرت مناورات سنوية ـ سمّتها "نقاط تحول" ـ لتبني جهوزية تخفف أو تحتوي الخسائر البشرية والمادية المتأتية عن التهديد المذكور. لكنّ عقلاً أمنياً أو عسكرياً أو سياسياً إسرائيلياً لم يتخيّل أن تكون «نقطة التحول» الحقيقية في الجبهة الداخلية في الحرب هي صيرورتها ساحة مواجهة من النوع الذي شهدته مدن اللد والرملة وحيفا وعكا ورهط وياقا وغيرها. «عنف قومي»، يحلو للسردية الإعلامية والسياسية العبرية أن تسميه، وتتجاهل أنه فعل مقاومة من نوع آخر، ستضطر القيادة الإسرائيلية حكماً إلى ملاءمة استعداداتها للجبهة الداخلية مستقبلاً بحيث يكون التهديد الخطير الكامن فيه على رأس الاعتبارات.

«العين على حزب الله» ـ ظِلُّ هذا الهاجس على كاهل كل مسؤولَيْن إسرائيليَّين اجتمعا في الأيام الأخيرة. أجرى أفيغدور ليبرمان في وصف المعضلة بصراحته المعهودة. لاقاه آخرون من المطلين والخبراء الأمنيين، والنتيجة: حربنا مع غزة ستكون "حضانة" مقارنة بحربنا مع حزب الله. لنتخيّل ماذا عسى أن يعني ذلك: خزان وقود عسقلان المشتعل! عينة ميكروية عما يمكن أن يحصل في منشآت حيفا وعسقلان وإيلات النفطية والبتروكيميائية. إطلاق 2600 صاروخ في ستة أيام من المواجهة (بحسب إحصائية السبت)! قد تكون ست ساعات أطول (بكثير) من الوقت المخصص لإطلاق عدد نظير من لبنان. أبراج سكنية "تتهاوى" في غزة (التعبير لوزير حرب الحرب، بيني غانتس)! ماذا عن أبراج مماثلة ستتهاوى في تل أبيب ونتانيا وهرتسليا. توقف الحركة الملاحية في مطار بن غوريون! حدُّث عن فرض حصار جوي وبحري على إسرائيل. وعلى ذلك قِس.

ما يعنينا هنا هو الاستنتاج أن حرب غزة 2021 قد أسست نحو انتقال معاكس لـ«العبء الوجودي» في الحروب (كما شرحه الزميل عامر محسن في «الحرب الدائمة والحرب المؤجلة») من أعداء إسرائيل إليها. ليس الحديث عن احتمالات الحرب وشروط اندلاعها بينها وبين حزب الله، وإنما عن نتائجها المتوقعة إن وقعت، عندما تقع. بسرائيل طال، جنرال وأحد أبرز المنظّرين العسكريين الإسرائيليين، قال ذات مرة إن الوضعية الاستراتيجية لإسرائيل ليس فقط لا تتحمل الهزيمة في حروبها، وإنما لا تتحمل أقل من انتصارات حاسمة فيها. مع أندثار زمن هكذا انتصارات إلى غير رجعة (وهذا له بحثه)، وفي ضوء الوقائع المتشكلة لحرب غزة الأخيرة، يمكن القول إن المسافة الإدراكية والعسكرية نحو إلحاق الهزيمة بإسرائيل صارت أقصر من أي وقت مضى. هكذا هزيمة يكفي فيها تحقيق كسر مذلّ للجيش الإسرائيلي في طوره الهجومي، وتظهير فضائحي لعجزه عن حماية الجبهة الداخلية في الطور الدفاعي. قيادة المقاومة في لبنان قدمت لنا وعداً قاطعاً بتحقيق ذلك، ووعودها ـ بشهادة التاريخ ـ ناجزة. آنذاك، سيصبح بحكم البديهي الحتمي أن تطفو في وجدان كل مستوطن إسرائيلي الأسئلة الوجودية حول جدوى وضمانات بقائه في فلسطين، وسيُتاح أن تُكحَّل أعين كثيرة برؤية مشهد خروج اليهود من مدينة اللد، قبل أيام، يتكرر بأبعاد ماكروية، على مستوى كل فلسطين.

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

لا تزال التظاهرات التي تقودها حراكات شبابية منظّمة وأخرى عفوية، مستمرة في أكثر من بلدة ومدينة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1948 منذ دون اي بادرة للهدوء في ظل استشراس المؤسسة الصهيونية متمثلة بجيشها وشرطتها ومستوطنيها بارتكاب الجرائم والاعتداءات ضد اهل الارض الامنين في بيوتهم. ولئن كان استشهاد موسى حسونة في اللد بنيران مستوطنين، والاحداث التي شهدتها القدس وتشهدها غزة هي الشرارة التي اشعلت هذه البلدات، فإن ما قد ياخذ الاراضي المحتلة الى المجهول هو المحاولات الرامية الى إعادة فرض الحكم العسكري على مناطق الـ 48 والدعوات التحريضية المستمرة على قتل العرب! «الأخبار» تحدثت مع عدد من الناشطين في محاولة لقراءة المشهد وتبعاته

فلسطينيّو 48 يهدمون «هيكل الأسرلة»

بيروت حمود

يحاول أحمد خليفة، من مؤسسي «حراك أم الفحم»، تفكيك الواقع الميداني، مشيراً الى انه على مستوى التحركات في الشارع «ثمة نوعان من التحركات الميدانية، بعضها ردّاً على ما يحصل من أحداث في المسجد الأقصى والشيخ جراح وغزة واعتداءات المستوطنين، وبعضها يمثل استمراراً لما كان من تحركات قائمة أساساً». ويعزو انطلاق أولى

> **هؤلاء لم ولن يتعاملوا معنا كمواطنين، فنحن قنبلة موقوتة بالنسبة إليهم**

التظاهرات من أمّ الفحم الى أن الحراك فيها «قائم منذ حوالى خمسة شهور ضد تفشّي العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة الواضح في هذا المجال. المتظاهرون في أمّ الفحم يدركون أن قضية العنف قضية وطنية، والمسؤول الأول عنها هو الاحتلال ولذلك لم يتوان هؤلاء عن نصرة الأقصى بينما كانوا في عزّ تظاهراتهم ضد العنف». خليفة يصف الوضع القائم في الأراضي المحتلة بأنه «مشحون ومكهرب». ولذلك «دلالات مهمة وإيجابية في مقدمتها أن الناس استطاعوا تجاوز خطاب الأسرلة ودعوات التعايش التي يقودها كل من رئيس القائمة المشتركة، أيمن عودة، ورئيس القائمة الموحدة، منصور عباس. هما يقابلان بتجاهل واضح اليوم وهما غير مؤثرين إلا في قواعدهما الأساسية وهناك رفض أصلاً للانصياع لدعوات التهدئة التي يحاولان تمريرها». أمّا الدلالات السيئة لهذه الأجواء فهي «حقيقة أنه لا توجد اليوم قيادة سياسية حقيقية يمكن أن تستثمر في الحراكات وتأخذها إلى الوجهة الصحيحة التي تعبر عن تطلعات الجماهير». رغم ذلك، فإن الحراك اليوم «يمكن أن يؤسس لمرحلة قادمة إذا ما استثمر في المكان الصحيح بعيداً من محاولات احتوائه بمشاريع الأسرلة والاندماج وتقديم الميزانيات وغيرها. صحيح أن هناك دعوات صادقة لإشباع الناس بالكرامة، لكن هؤلاء لن يستطيعوا إطعام الناس خبزاً. ففي حالة إعلان عصيان مدني شامل، من سيوفر مقومات صمود الناس؟».

ومن الإيجابيات الأخرى أن «قضية فلسطين عادت إلى الواجهة، فالعالم منذ سنوات يتحدث بقضايا الإقليم والحروب التي عمت المنطقة العربية ولا أحد يتحدث بمسألة الاحتلال وفلسطين، وهذا يعني أن الحراك حقق نتائج مطلوبة بدليل أنه على المستوى المحلي سمعنا خطابات صهيونية تقول إن ما يحصل في الداخل أخطر على إسرائيل في مقدمتها أن الناس استطاعوا تجاوز خطاب الأسرلة الفلسطينيين في الـ 48. وهؤلاء أصلاً يشعرون بأنهم جزء لا يتجزّأ من هذه القضية. ففي أمّ الفحم كان الناس يهتفون حطّ السيف قبال السيف إحنا رجال محمد ضيف». أمّا في اللد، حيث اندلعت شرارة الأحداث بعد استشهاد موسى حسونة على أيدي مستوطنين، فتبدو الحياة «في حالة من عدم الاستقرار»، كما يصفها ابن المدينة المحتلة، فادي موسى أبو كشك، مشيراً الى أنه «كل الوقت نشعر بتهديد من جماعات المستوطنين الذين يصلون إلى المدينة من الخارج. والسبب الرئيسي لوصولهم هو التحريض المستمر من جانب رئيس البلدية ونائبه ومدير المجلس العنصريين. نحن بالفعل نعيش في حالة من الخوف المستمر على بيوتنا ومحالّنا، واليوم مثلاً عيد الشفوعوت أو نزول التوراة وفرض علينا حظر تجوال يشمل العرب فقط».

أمّا الأصوات الداعية إلى تهدئة الخواطر، فإن «لأهالي اللد نقداً كبيراً عليها. وهناك من يعتبر أن لجنة المتابعة التي حضرت أمس أتت لتبيعنا الكلام، وحتى ما يسمى باللجنة الشعبية في اللد هناك شخصيات لم تأخذ خطوات جدية مثل تقديم استقالتها من البلدية العنصرية». أمّا زيارة منصور عباس للكنيس الذي أحرق واستعداده لترميمه وجمع التبرعات من العرب، فكان «أجدى به أن يكون في المكان الصحيح مع أبناء شعبه، الذين تم الاعتداء على بيوتهم ومقدساتهم ومحالهم وحتى مقابرهم».

يشرح المحامي والناشط السياسي وسام عريقي، من جديدة المكر، أن جملة من الأسباب أدت إلى اتساع دائرة المواجهات التي شهدتها الأرض المحتلة، أولها مباشرة تمثلت في «الاعتداءات في المسجد الأقصى والقدس والشيخ جراح، وثانيها كانت قائمة أساساً وتمثلت في عمليات الهدم المستمرة للمنازل وقانون كامينتس الذي ينصّ على التهجير والتطهير العرقي المنظّم من قبل المؤسسة الإسرائيلية. وقانون القومية الذي يلغي بشكل رسمي المساواة غير القائمة أساساً بالنسبة إلى الفلسطينيين، ومحاولات تفتيت المجتمع من الداخل بإغراقه في السلاح المهرب من جيش الاحتلال. وتواطؤ الشرطة القمعية ضد كل فلسطيني الداخل».

هذه الاحتجاجات تهديد استراتيجي بك وجودي على الكيان لأنها من الجيل الجديد الذي لم يعاصر النكبة (أ ف ب)

أمّا دلالات الحراك فقد ثبت أنه «بخلاف توقعات المؤسسة الإسرائيلية؛ أثبت الشباب أنهم ملتصقون بالخط الوطني الصامد في وجه الاحتلال وانتهاكاته التي لا تتوقف». كما أنه يلمس من خلال وجوده المستمر في الميدان وإلى جانب الدفاع عن المعتقلين (الذين بلغ عددهم إلى الآن أكثر من 700 معتقل) فإن «الحراك الشبابي غير المنظّم لن يتوقف ما دام العدوان مستمراً على الأقصى والقدس وغزة». على هذه الخلفية، يشرح عبد القادر ود من مدينة الناصرة، أنه «عند كل حدث تتجه الأحزاب الى الشارع لترفع الشعارات، المفاجأة كانت هذه المرة من عدد المشاركين غير المحزبين والأحزاب تعلم علم اليقين أن أعدادها تتقلص والهوة آخذة بالازدياد بينها وبين الشارع». هذه الأعداد التي وصلت الى الآلاف في مجموع المناطق هم «شباب حديثو البلوغ من جيل 14 حتى 19 عاماً، تملأهم الحماسة وروح الثورة التي غابت عن الشارع في ظل تخدير دائم يقوده رؤساء الأحزاب».

المحرك الأساسي هذه المرة هو جملة من الأسباب؛ أهمها «جريمة قتل الشهيد حسونة على أيدي المستوطنين؛ إذ ثار الشباب في كل بقعة في الداخل وفي قلب كل شخص منهم يقين بأنّ أي مستوطن حتى لو كان مسلحاً فهو جبان كفرد وهذا مجرّب منذ زمن ونراه بشكل متواصل وخصوصاً في عهد وسائل التواصل الاجتماعي». بالنسبة إلى الوضع الراهن، يشير ود إلى أن هناك «حالة تأهب مستمرة لقدوم مجموعات من المستوطنين الى المدن والقرى العربية. ففي كل ليلة، هناك جماعة من الشباب تتطوع لحراسة مداخل كل مدينة أو قرية، تبدأ بتظاهرة وتنتهي بدوريات للشرطة ومحاولات لاستفزاز المتطوعين غير المؤطّرين حزبياً».

ويتابع أن «انتهاء العدوان على قطاع غزة وبحث تبعاته وتقييمه وخصوصاً أثره على الداخل من شأنه أن يدخل إسرائيل في حالة جنون، فقد صرفت المليارات منذ عام 2000 بعيد الانتفاضة الثانية وهبّة القدس والأقصى لصهر العربي الفلسطيني حامل الجنسية الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي عن طريق الترغيب في التجنيد لجيش الاحتلال أو لشرطة الاحتلال أو ما يسمى بالخدمة المدنية التابعة لوزارة الأمن». ولكن بخلاف كل ذلك، «الشوارع حرقت كل شيقل استثمرته إسرائيل بتشويه الشباب الفلسطيني حضارياً أو ما يعرف بالأسرلة».

برأي ود، فإن «المؤسسة الإسرائيلية ستحاول بشتى الطرق الدخول من جديد في أوساط الشباب بنية تخديره عن طريق تسهيلات في الجامعات وأماكن عمل وغيرها، ولا أستبعد حتى توزيع بطاقات سفر الى الإمارات كي تستقطب الشباب غير المؤطر في ظل وهن الأحزاب في الداخل وإسكات أي صوت وطني حر».

من جهة أخرى، قالت الناشطة الشبابية هند سلمان، من النقب في بادية فلسطين المحتلة إنه «منذ بداية الأحداث، أنزل الاحتلال قوة من اليمام للتعامل مع الشباب (شرطة الاحتلال لم تتدخل في النقب) أي أنهم منذ البداية تعاملوا معنا بقوة الردع والسلاح». لذلك، يجب أن تكون «الصورة واضحة وخاصة لسالكي طريق «المواطنة الكاملة» بأن هؤلاء لم ولن يتعاملوا معنا كمواطنين، فنحن قنبلة موقوتة بالنسبة إليهم». وتشير إلى أن «أغلب قرانا تقع على شوارع رئيسية ومهمة لربط الجنوب بالمركز والشمال ومستوطنات جبل الخليل والضفة. كان الهدف من هذه الشوارع هو محاصرتنا وعدم التمكين من التوسع الجغرافي مستقبلاً، ولتسهيل تنقل المستوطنين، ولكن هذه الشوارع تحولت إلى مركز الأحداث وأغلق بعضها لعدة ساعات (مثلاً شباب اللقية أغلقوا شارع 6 وشلّوا حركة السير لساعات)».

في المحصلة، أثبت فلسطينيو الـ 48 أن المحاولات الإسرائيلية لسلخهم عن امتدادهم الفلسطيني والعربي هي مجرد أوهام راسخة في عقول أصحاب هذا المشروع، وأنهم الحلقة الأشد قوة في «السبحة الفلسطينية»، وأنهم كما وصفوا «أخطر على إسرائيل من صواريخ غزة». وهذه الأولى تدرك ذلك جيداً... والأيام قادمة!

إسقاط استراتيجية الفصل في الداخل المحتل

يحيى دبوق

واحدة من أهم التداعيات السلبية على إسرائيل في نتيجة محققة للمواجهة العسكرية مع غزة هو تموضع فلسطينيي 1948 إلى جانب القدس والقطاع، تموضع لم يقتصر على التظهير الكلامي للتأييد والاصطفاف بل شمل ما أمكن من احتجاج واسع النطاق أدى إلى فرار الإسرائيليين وأجهزتهم الأمنية، ابتداء من عدد من المدن المختلطة داخل فلسطين المحتلة، بما يشبه التطهير من الاحتلال. إنها نتيجة لا تقتصر تداعياتها ودلالاتها على ذاتها، بل تشير إلى فشل استراتيجيات العدو في تقسيم الفلسطينيين وقضاياهم وفقاً لتموضعهم الجغرافي، بين الشتات كل وفق الدولة المستضيفة للاجئين، وبين قطاع غزة المحاصر حيث قضيته الرئيسية فك الحصار أو التخفيف والمطالبة بما تيسر من معونة اقتصادية مقابل انكفائه عن استخدام سلاحه، فيما توجه السلطة بالوكالة في الضفة المحتلة للتموضع خارج الاصطفاف المقاوم وبشكل معاد للمقاومة مع امتهان التسول السياسي والاقتصادي مقابل عملها الحازم على قمع المقاومين والتآمر عليهم إلى جانب الاحتلال.

وضعت استراتيجيات التقسيم الإسرائيلية فلسطينيي 1948 في مشروع الأسرلة التي تقضي بأن يتخلى من في الداخل عن فلسطينيتهم وقضاياهم الوطنية، وأن يعملوا جاهدين كي يكونوا إسرائيليين، فيما إسرائيل بدورها التي ترحب بأي إبعاد لهم عن هويتهم ترفض. إن سعوا إلى المواطنة التي يملكون هويتها على الورق. أن يكونوا إسرائيليين مساوين، وعليهم أن يكتفوا بالمواطنة من درجة ثالثة لا أكثر. هكذا، ظهّرت احتجاجات الداخل، نتيجة وتبعاً للاعتداء على المقدسيين، وكذلك لاحقاً تأييداً لغزة في مواجهة الاحتلال عسكرياً، فشل استراتيجية الفصل، وأن الداخل كما المقدسيين وكما الضفة والقطاع، وكذلك الشتات في الخارج، موحدون وقضيتهم الرئيسية لا تتجزأ.

الاحتجاج في الداخل لم يأتِ كما ذكر عبر التأييد الكلامي بل عبر الميدان الاحتلال ولا يُقدر لها أن تنتهي، بمعنى التداعيات اللاحقة لها، مع انتهاء المواجهة العسكرية ضد غزة. وهي نتيجة سلبية جداً قد تصل في تداعياتها إلى حد وصفها بالتهديد الاستراتيجي بل الوجودي على الكيان الإسرائيلي، خاصة أن معظم، إن لم يكن كل المحتجين من فلسطينيي 1948، هم من الجيل الجديد الذي لم يعاصر النكبة ولم يتلمس آذيتها المباشرة، وهو الجيل الذي كان يراهن الاحتلال أن بإمكانه تطويعه بعيداً عن هويته الفلسطينية.

> **صدرت أوامر للجنود بالالتحاف بالخدمة بالزي المدني كي لا يُهاجموا في الطريق**

الاصطفاف بين مكونات الشعب الفلسطيني، والمساندة والمؤازرة المتبادلة بين الفلسطينيين رغم تموضعهم الجغرافي المقسوم على نفسه نتيجة الاحتلال، هو أهم سلاح في معادلة القوة الفلسطينية في مواجهة المحتل، بل دون مبالغة أهم من أي وسيلة قتالية يملكها الفلسطينيون، ومن أي سلاح مهما بلغ وصفه بالكاسر أو المهشم للتوازن، كما يمكن الوقوف طويلاً أمام الواقع الحالي، بعد أيام على المواجهات في أراضي 1948، فرغم الجهود الأمنية والعسكرية والتهديدات ضد المحتج الفلسطيني، تسبب التحرك في الميدان بهلع ورعب غير مسبوقين لدى المحتل، وهو تهديد يشير إلى انكشاف إسرائيل على تهديدات كانت تظن أنها باتت وراءها.

ووفقاً لمصادر أمنية إسرائيلية، كما نقل موقع «والا» العبري، صدرت تعليمات إلى قادة كبار في القيادة الجنوبية والشمالية بالسماح للجنود في الخدمة النظامية الذين يتوجهون إلى القواعد العسكرية بأن يذهبوا بلباس مدني وليس بالزي العسكري خوفاً من الاعتداء عليهم من الشبان العرب (فلسطيني 1948)، في يافا أو أماكن أخرى في الداخل. والحدث الأخير هو نتيجة صعبة جداً على الاحتلال، والأصعب منها اضطراره إلى إعلانها كضرورة من ضرورات طمأنة الجنود ومنعهم من الانكفاء عن الالتحاق بمراكزهم وثكناتهم العسكرية في طول الكيان وعرضه.

هذه الاحتجاجات تهديد استراتيجي بك وجودي على الكيان لأنها من الجيل الجديد الذي لم يعاصر النكبة (أ ف ب)

منتفضو الضفّة يصفعون الملاحقة الأمنيّة المزدوجة

رام الله ـ مي رضا

تواصل كرة النار التدحرج على امتداد فلسطين المحتلّة في أعنف هبّة جماهيرية منذ انتهاء الانتفاضة الثانية عام 2005. مئات نقاط المواجهات الشعبية مع جيش العدوّ في الضفة والقدس مشتعلة، وعمليات إطلاق متتالية صوب أهداف لجيش الاحتلال في الضفة، والمقاومة في غزّة تواصل الالتحام مع بقية أرجاء فلسطين بصواريخها وطائراتها المسيّرة.

ورغم مساعي السلطة الفلسطينية إلى خفض وتيرة التوتّر، فإن للميدان الملتهب كلمة أخرى. فمنذ بداية التصعيد في السابع من الشهر الجاري، أكدت وزارة الصحة الفلسطينية في إحصائية لها ظهر أمس، ارتقاء 21 شهيداً في الضفة، وإصابة 4363 في القدس والضفة. ويتّضح من الإحصاءات اليومية والدورية والمتابعة الميدانية أن جيش العدوّ تلقّى أوامر رسمية بإطلاق الرصاص الحيّ نحو الجزء العلوي من الجسم مباشرة، وهو ما يفسّر هذا العدد الكبير من الإصابات للمرّة الأولى منذ سنوات طويلة في الضفة تحديداً.

بخلاف ما توقّعه مراقبون وهو أن العدوّ سيحاول الابتعاد عن تفجير الوضع في الضفة، يتّضح وجود قرار بقمع التظاهرات والشبّان بقسوة، في مسعى إلى إخماد كرة النار المتدحرجة، «الفلسطيني الذي لا يخضع بالقوّة، يخضع بمزيد من القوّة». لكن المشهد الميداني يشي بأن القمع كلّما اشتدّ، اشتدّت معه المواجهات وتوسّعت رقعتها واستمرت. وفق إحصائية وصلت إلى «الأخبار»، استهدفت 17 عملية إطلاق نار على الأقلّ أهدافاً لجيش العدوّ منذ بداية التصعيد الإسرائيلي على غزّة، غالبيتها تركّزت في محافظة جنين، لكنّها امتدّت إلى مناطق جديدة للمرّة الأولى من مثل بوابة قرية حيلة جنوب قلقيلية، وحاجز «جبارة» في طولكرم.

يبدو جلياً أن الضفة ستشهد مزيداً من الاشتباكات المسلّحة وعمليات إطلاق النار لو استمرّ مشهد الهبّة كما هو عليه، بالتوازي مع خروج مسلّحين من «كتائب شهداء الأقصى» ببيانات في مدن رئيسيّة مثل نابلس وجنين، وتهديدهم العدوّ تحت شعار «المدينة منذ الآن محرّمة عليكم». وعلمت «الأخبار» بأن مسلّحين من «سرايا القدس» في جنين خرجوا ببيانات خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، متوعّدين العدوّ ومستوطنيه. وقالت السرايا: «نقول للشباب الذين يمتلكون السلاح في الضفة، لا تطلقوا الرصاص في الهواء لأن هذا السلاح أمانة في أعناقكم». ويُلاحَظ أن كل الاستعراضات التي خرجت أخيراً في الضفة لم تشهد إطلاقَ رصاصة واحدة في الهواء، على عكس العادة، كما لم يقتحم جيش العدوّ نهائياً مدينتَي نابلس وجنين منذ خروج المسلّحين وتهديدهم قبل يومين، رغم استمرار المواجهات على نقاط التماس في غالبية المحافظات.

وشهد يوم الجمعة الماضي أعنف المواجهات ليس منذ بداية التصعيد والهبّة الجارية فحسب، بل منذ نحو 18 عاماً، إذ تم تسجيل أكثر من 150 نقطة مواجهة على امتداد فلسطين التاريخية، حتى إن بعض الصحافيين يتندّرون على السؤال: «كم عدد نقاط المواجهة الجمعة»، ويقولون: الأسهل إحصاء عدد المناطق التي لم تشهد مواجهات في كل فلسطين». وفيما لا تزال المواجهات مستمرّة يومياً في الضفة، تحدّث مصدر إلى «الأخبار» عن تشكيل لجان حراسة شعبية وتفعيلها في غالبية القرى والبلدات، وقد بدأت بالفعل التصدي لمحاولات اعتداءات مستوطنين وهجماتهم، مع نشاط مكثّف عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتنسيق جهود التصدّي للمستوطنين، وخاصّة في القرى القريبة من المستوطنات والمحاذية للشوارع الاستيطانية. وبينما أعلن العدوّ، مساء أوّل من أمس، استشهاد فلسطيني قرب مخيّم الفوار خلال محاولة تنفيذ عملية دهس، حدث أمس ما لم يكن متوقّعاً: عملية في قلب حيّ الشيخ جرّاح المهدَّد بالتهجير، حيث هاجم شاب بمركبته قوّة لشرطة العدوّ عند الحاجز المخصّص لحصار الحيّ، فأوقع سبع إصابات بين الشرطة قبل أن يرتقي شهيداً.

> **يبدو جلياً أن الضفّة ستشهد مزيداً من الاشتباكات وإطلاق النار**

في غضون ذلك، أفاد مراسل القناة 12 العبرية المختصّ في الشأن الفلسطيني، أوهاد حمو، بأن رئيس السلطة، محمود عباس، اجتمع بقادة أجهزته الأمنية وأخبرهم: «لا أريد أن أرى حماس ترفع رأسها في الضفة، ولا أن تخرج الأمور عن السيطرة، والضفة هي القضية الحقيقية». وتحاول السلطة فرض خطوط حمر على المواجهات، وخاصّة في بعض المناطق التي تعتبرها «حسّاسة»، مثل قبر يوسف شرق نابلس الذي يصل إليه المستوطنون لتأدية شعائر تلمودية، إذ ألقت دورية من أمن السلطة قنابل الغاز باتجاه مسيرة متوجّهة إلى القبر، علماً بأن للعدوّ تاريخاً مؤلماً مع قبر يوسف، إذ اندلعت فيه معركة خلال انتفاضة الأقصى أدّت إلى تحريره، ثم تعرّض لعمليات إطلاق نار متفرّقة حتى بعد نهاية الانتفاضة الثانية عام 2005.

في هذا الوقت، يبدو أن الهبّة الجماهيرية مرشّحة للاستمرار وللتصعيد، بعدما أصبحت نهايتها مقترنة بوقف المواجهة في عموم فلسطين، إذ أعادت المواجهة الجارية فرض خريطة فلسطين كاملة في غزّة متّصلة بالقدس خصوصاً وانتهاكات العدوّ فيها، وكذلك في الداخل المحتلّ عام 48، وفي الضفة يرتبط استمرار المواجهة بالدم النازف وارتقاء المزيد من الشهداء. وخلال هذه الانتفاضة، كسر آلاف الشبان حاجز الخوف وداسوا على هاجس الملاحقة الأمنية، لينتصر الفلسطيني الجديد على مخاوفه الداخلية وعلى مشروع «الفلسطيني الجديد» المصمّم أميركياً منذ سنوات طويلة. كما أعادت الهبّة الجارية توجيه البوصلة نحو القدس، واستردّت ثقة الشعب بنفسه في كل مكان، رغم ارتقاء كوكبة كبيرة من الشهداء، وثبّتت أن فلسطين كلها تجلس على كمية ضخمة من «الديناميت» يمكن لأيّ فتيل أن يفجّرها في وجه العدوّ الإسرائيلي الآن ومستقبلاً.

من عملية الدهس التي جرت ضدّ حاجز للشرطة الاحتلال في حيّ الشيخ جرّاح أمس (أ ف ب)

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

القاهرة: بايدن يطيل أمد الحرب ويعرقل الاتفاق

زاد جو بايدن امد العدوان بعدما كان الحدّ قاب قوسين او ادنى من قبول هدنة يقرّ فيها بهزيمته بعدما فوجئ بصواريخ المقاومة

القاهرة ــ **الأخبار**

تتحدث أوساط مقربة من الوفد المصري عن أنه كان قريباً من التوصل إلى اتفاق يحمل «شروطاً مرضية» للمقاومة الفلسطينية وينهي المواجهة الحالية، لكن مكالمة الرئيس الأميركي، جو بايدن، برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وكذلك رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، نسفت الجهود لوقف العدوان باعتماد هدنة لسنة على الأقل، مع ضمان القاهرة توقف إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية، على أن يكون تنفيذ الاتفاق وتفاصيله بمواعيد محددة وملزمة للطرفين.

الوفد المصري الذي أجرى اتصالات مع أطراف متعددة في تل أبيب وعمّان وغزة ورام الله والدوحة يقول إنه بذل «جهوداً مضنية» لإنجاح مهمته، رغم العراقيل التي وُضعت في طريقه إسرائيلياً وأميركياً، فيما تردّ مصادر في «حماس» بأن مستوى الاتصالات لم يكن عالياً وشهد في البداية شداً وجذباً معها قبل أن «يصير متزناً وهادئاً»، وخاصة أن تل أبيب كانت واضحة مع الوفد منذ البداية برفض الحديث في تهدئة قبل أمس الأحد، وهو ما لم تتخذ منه القاهرة موقفاً قوياً. لكن المصادر المصرية تقول إن لهجة الوفد كانت «حاسمة تجاه استمرار تدمير البنية التحتية في غزة بما ينذر بصعوبة الإعمار في المستقبل القريب». ورغم تأكيد عضو المكتب السياسي لـ«حماس» موسى أبو مرزوق، أمس، أن الوساطات لم تنجح حتى الآن، يقول المصريون إن الهدنة قريبة، لكن أبو مرزوق شدد على أنها ستكون وفق شروط «حماس» لا وفق شروط إسرائيل التي لا تزال «مصدومة من كمية الصواريخ التي وصلت خلال الأيام الماضية».

وحتى وقت متأخر من ليل أمس، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤولين إسرائيليين أن من المرجح بدء محادثات لوقف النار في غضون أيام، وهو ما يلغي أي حديث عن تهدئة قريبة، وخاصة أن واشنطن أقرّت بأنها لم تضغط على الإسرائيليين لوقف العملية العسكرية، بل تمثل مكالمة بايدن ضوءاً أخضر لإسرائيل للإكمال بعد ترويج إعلامي لضغط أميركي للإنهاء. ولذا، يتوقع الاستمرار بالتركيز على تدمير البنية التحتية أكثر في محاولة لزيادة الغضب بين أهالي القطاع وإيصال الخدمات الأساسية إلى وضع كارثي. لكن المصادر المصرية تقول إن القاهرة أعلنت أنها لن تسمح بكارثة إنسانية في القطاع وستفتح معبر رفح لتقديم المساعدات وإيصال أي مساعدات عربية ودولية بما يلبي احتياجات الغزيين في حال استمرار العدوان ولا سيما الوقود، وذلك في توجيهات صدرت من الرئيس عبد الفتاح السيسي قبيل توجهه إلى باريس أمس، وفي هذا كله محاولة لمنع سحب البساط من تحت القاهرة في ترؤس الوساطة.

صحيح أن بعض الأجهزة الأمنية المصرية أبدت استغراباً من التطور في قدرات المقاومة والوقت والكيفية اللّذين صنعا بهما، وما قد تشكله من مخاطر على «الأمن القومي المصري»، لكن الموقف الرسمي والشعبي تجاه العدوان غطى على هذه التخوفات المرسلة في تقارير رسمية. وفي المسار الدبلوماسي، استدعت وزارة الخارجية السفير الإسرائيلي وسلّمته «رسالة احتجاج شديدة» على العدوان سواء على غزة أو سرقة منازل الفلسطينيين في حي الشيخ جراح، فيما وصف وزير الخارجية سامح شكري أهالي القدس بـ«الإخوة» خلال خطابه أمام الجامعة العربية، في وقت لم تتحرك فيه عواصم عربية كثيرة ولا سيما أبو ظبي والرياض.

(أ ف ب)

وفق المصادر نفسها، تركز القاهرة على استعادة دورها في الملف الفلسطيني وتواصل التنسيق مع المؤسسات المعنية، سواء في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو حتى في الدوحة التي أبدت ترحيباً غير مسبوق منذ سنوات في التعاون في هذا الملف، وذلك على المستوى الإنساني حالياً. أيضاً أرسلت مصر أطباء إلى غزة واستقبلت جرحى من غزة للعلاج في ثلاثة مستشفيات في العريش وبئر العبد والإسماعيلية، كما فتح الهلال الأحمر المصري ونقابات مهنية باب التبرعات المقرر إرسالها في الأيام المقبلة. حتى الأزهر الشريف ورجال الدين التابعون للدولة عملوا على الحشد الشعبي للمرة الأولى إلى درجة أن الدكتور أحمد عمر هاشم قال خلال خطبة الجمعة في الأزهر: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» في خطبة حماسية كان ينقصها فقط أن يعلن الحرب على العدو الإسرائيلي بتغيّر غير مسبوق في لهجة الأئمة خلال عهد السيسي عن القضية الفلسطينية!

تموّلها أميركا تواصل احتلالاً غير قانوني لمجموعة من الناس». وأضافت، في كلمة لها في مجلس النواب: «عوّض أن أقضي أيام عيد الفطر مع عائلتي، فإنّ الواجب يحتّم عليّ أن أساند العائلات التي فقدت أبناءها بسبب العنف الدائر في فلسطين».

بدورها، أشارت النائبة رشيدة طليب، وهي فلسطينية أميركية، إلى نفسها على أنّها «تذكير للزملاء بأنّ الفلسطينيين موجودون بالفعل، وأنّنا بشر»، قبل أن تدين «حكومة الفصل العنصري الإسرائيلية» من قاعة مجلس النواب.

كلام هؤلاء لا يعبّر عن وجهة نظر القيادات الديموقراطية، التي لا ترى الأمر بهذه الطريقة. فقد وصفت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، الصراع الجاري بأنّه «صراع فلسطيني على السلطة، فيما تؤكّد حماس هيمنتها على قطاع غزة». وأشارت إلى أنّ «حماس تهدّد سلامة الإسرائيليين الأبرياء»، مشدّدة على أنّ «للحكومة الإسرائيلية كلّ الحق في الدفاع عن شعبها».

«العديد من أعضاء تجمّعنا هم أصدقاء حميمون لإسرائيل، لكنّهم يفهمون أيضاً أنّنا نحترم حقّ تقرير المصير، وأنّنا نريد حلّ الدولتين في المنطقة»، قالت بيلوسي، مضيفةً: «لكن هذا لا يعطي الإذن لحماس بقصف إسرائيل».

في غضون ذلك، يقف الجمهوريون لبايدن بالمرصاد، من أجل إعاقة جهوده للعودة إلى الاتفاق النووي، مشيرين إلى «دعم طهران للجماعات الإرهابية التي تهاجم إسرائيل». «من الصعب تصديق أن رئيساً أميركياً قد يفكّر في رفع العقوبات المتعلّقة بالإرهاب، أو الصواريخ، في اللحظة نفسها التي تنهمر فيها الصواريخ الإيرانية على إسرائيل»، قال زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل.

(الأخبار)

مباشر، يوحي للفلسطينيين بأنهم لن يتمكنوا أبداً من تحقيق السيادة. «في أعقاب هذه الأزمة، من الأهمية بمكان أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً أكثر تشدّداً مع الحكومة الإسرائيلية، وأن تطالب بوقف هذه المستوطنات وعمليات الإخلاء والتهجير هذه»، قال النائب الديموقراطي كريس مورفي، مضيفاً أنّ «العنف لن ينتهي، سواء أحببنا ذلك أم لا، إذا شعر الفلسطينيون أنه ليس لديهم مستقبل ولا قدرة على تحديد طريقهم بأنفسهم».

من جهته، ندّد السيناتور بيرني ساندرز، في مقال نشره في صحيفة «نيويورك تايمز»، بدفاع الولايات المتحدة عن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» منذ سنة، وحربا بعد حرب، من دون أن يتمّ طرح السؤال الآتي: «ما هي حقوق الشعب الفلسطيني؟». وشدّد على أنّه «يجب على الولايات المتحدة في هذه اللحظات الكارثية، أن تطلب وقف إطلاق نار فوري».

تؤكّد هذه التصريحات وغيرها، ضرورة التغيير البطيء والمستمر في السياسة الديموقراطية، عندما يتعلّق الأمر بالعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فوجهة نظر ساندرز، مثلاً، نمت بشكل أكبر بين الديموقراطيين في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد انتخاب حشود من التقدّميين لعضوية الكونغرس، في عام 2018. العديد من هؤلاء أنفسهم يتزايد قلقهم من قرارات السياسة الخارجية لبايدن. فقد هاجمت النائبة الديموقراطية، ألكساندريا أوكاسيو كورتيز، الرئيس الأميركي، بعد قوله إنّ «إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها»، معتبرة أنه «يقف إلى جانب الاحتلال».

كذلك، صرّح النائب الديموقراطي، مارك بوكان، بأنّ هجمات «حماس» على إسرائيل «مدانة، ولكن يجب إدانة معاناة الفلسطينيين المستمرّة منذ 50 عاماً». أمّا النائبة الديموقراطية، إلهان عمر، فقد أشارت إلى أنّ ما يجري حالياً من أزمة في فلسطين سببه «دولة

> **اعتبرت بيلوسي أنّ «حماس تهدّد سلامة الإسرائيليين الأبرياء»**

في الوقت الذي لا تزال تحافظ فيه الإدارة الأميركية على نوع من الضبابية في التعامل مع التطوّرات في الشرق الأوسط، يمكن القول إنّ ما تبلور، إلى الآن، على الساحة السياسية في واشنطن، هو أنّ الديموقراطيين يتّجهون إلى محاسبة كبيرة للعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. اتّجاهٌ ربّما فرض ضغوطاً على الرئيس جو بايدن للتشدّد في التعامل مع الحكومة الإسرائيلية، وقد يكون وراء اتّخاذه القرار بإرسال نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الفلسطينية والإسرائيلية، هادي عمرو، إلى الشرق الوسط في مسعى لترتيب تهدئة في التصعيد الحالي بين إسرائيل والفلسطينيين.

بحسب «بوليتيكو» وصحيفة «ذا نيويورك تايمز»، فإنّ «كبار المسؤولين الأميركيين يعملون بجهد، للتوسّط في وقف إطلاق النار مع ارتفاع عدد القتلى». لكنّ وقف إطلاق النار وحده لن يعالج ما يراه بعض الديموقراطيين «حكومة إسرائيلية، بقيادة بنيامين نتنياهو، أعاقت قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة».

بالتالي، بغضّ النظر عمّا إذا كان عمرو، وغيره من المسؤولين الأميركيين، سيُحدثون اختراقاً فعلياً أم لا، فقد كشفت الأيام الماضية الديناميكية السياسية الشائكة والمتزايدة، التي تواجه الديموقراطيين في الكونغرس. هؤلاء بدأ المزيد منهم في التشكيك في الدعم المتواصل من الجزبين لإسرائيل. ومن دون أن يتخلّوا عن علاقات أميركا القوية تاريخياً مع إسرائيل، لم يتردّدوا، خصوصاً خلال الأسبوع الماضي، في دعواتهم لاتخاذ موقف أكثر صرامة ضدّ العدوان على الفلسطينيين.

«هناك أرضية ناشئة قوية جداً في الحزب الديموقراطي تريد رؤية سياسة أميركية متوازنة - تعترف بكل من احتياجات إسرائيل الأمنية وحقوقها عندما يتعلّق الأمر بالدفاع عن نفسها ضدّ الصواريخ والإرهاب، ولكنّها تدرك أيضاً أنّ ذلك لن ينتهي أبداً ويحصل الفلسطينيون على حقوقهم وحرياتهم»، وفق تعبير جيريمي بن عامي، رئيس منظمة «جي ستريت»، وهي مجموعة ضغط تأسّست كصوت تقدّمي مؤيّد لإسرائيل في السياسة الأميركية. بن عامي أعرب عن اعتقاده بأنّ «هذا الأمر أصبح مركز الحزب الديموقراطي».

يعتقد بعض الديموقراطيين، أنّ عدم مواجهة إسرائيل بشكل

انقسامٌ ديموقراطي متزايد: أوقفوا تمويل الاحتلال!

«بعد سنوات من العمل التدريجي لتحويل السياسة الأميركية إلى اليسار، لم يتردّد حزب الرئيس هذا الأسبوع في دعواته لاتخاذ موقف أكثر صرامة ضدّ العدوان على الفلسطينيين». الجملة أعلاه وردت في مجلّة «بوليتيكو»، في إطار تعليقها على التطوّرات الأخيرة في الشرق الأوسط. وربطاً بالمواقف الصادرة عن الجناح التقدّمي في الحزب الديموقراطي، مواقف توقّف عندها الإعلام الأميركي مطوّلاً في الأيام الماضية، في محاولة للإحاطة بما قد تلجأ إليه الإدارة الأميركية من خطوات

الأردنيون في قلب القضية مجدداً... ومطالبة بطرد السفير

عمّان ــ **الأخبار**

في الوقت الذي يستجمّ فيه الملك الأردني، عبد الله الثاني، في مقرّ إقامته في العقبة على سواحل البحر الأحمر، خلال الأعياد، تنتفض المملكة موجّهة بوصلتها الوطنية من جديد نحو العدو. مسيرات وتجمّعات وحتى زحف نحو الحدود مع الأرض المحتلّة، فيما بقي الموقف الرسمي خجولاً، ويكرّر نفسه. وقد اتّسعت رقعة الوقفات الشعبية، إسناداً لفلسطين، بالتزامن مع بدء المقاومة عملياتها العسكرية من غزة، إذ اجتاحت المحافظات الأردنية والمدن وقفات تحيّي صمود أهل القدس وغزّة والأرض المحتلّة عام 1948. وفيما جاءت معظم التحرّكات بدوافع عاطفية، لكنّها أعادت الزخم للقضية الفلسطينية التي غابت مفاعيلها عن الإجندة الداخلية.

بصورة متوقّعة، كانت ساحة مسجد الكالوتي، التي تعتبر محيط السفارة الإسرائيلية، أحد المواقع التي شهدت زخماً شعبياً، عبر الوجود المكثّف للمحتجين المطالبين بطرد السفير، الأمر الذي ترافق مع مذكّرة طالبت بالأمر نفسه. وكانت قوات الأمن قد منعت المحتجّين من مغادرة ساحة الاعتصام، عبر قمع أيّ محاولة لوصولهم للسفارة. كما فرقت المحتجّين واعتقلت بعض المشاركين قبل الإفراج عنهم لاحقاً. وبالتوازي، شهدت منطقة المسجد الحسيني وسط العاصمة عمّان فعاليات عدّة شاركت فيها أعداد غفيرة هتفت ضدّ «وادي عربة» وطالبت بإسقاط اتفاقية الغاز مع الاحتلال.

في هذه الأثناء، ظهرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي، ليلة الجمعة، للتوجّه إلى الحدود، ولاقت تجاوباً، إذ خرج آلاف ليقصدوا منطقة الشونة القريبة من معبر الكرامة. لكنّ المعادلة الأمنية اختلفت، عند هذه النقطة، فقد اجتاز بعض المحتجّين الحاجز الأمني وتابعوا مسيرهم، إلى أن اعترضهم بعض الجنود الأردنيين. وكان مقطع فيديو قد تمّ تداوله بيّن جنوداً أردنيين يطلقون النار في الهواء لإجبار المحتجّين على العودة، ثمّ تبين أنّ قوات الأمن اعتقلت عدداً منهم بعدما استخدمت الغاز المسيل للدموع. جاء ذلك بعدما كانت مديرية الأمن العام قد أعلنت انتهاء الفعالية التضامنية في منطقة الشونة الجنوبية ومغادرة المشاركين كافّة. وفي هذا السياق، أكّد المتحدث الإعلامي باسم المديرية «عدم صحّة الادعاءات والإشاعات باستخدام الذخيرة الحية»، أو وقوع أي إصابات بين المشاركين».

من ناحيتها، نفت القوات المسلّحة الأردنية الأخبار المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي عن إطلاق عيارات نارية باتجاه المواطنين الذين تجمّعوا بالقرب من المناطق الحدودية. وصرّح مصدر عسكري بأنّ «القوات المسلحة الأردنية لم ولن تستخدم السلاح ضدّ مواطنيها»، مضيفاً أنّ «ما جرى كان متعلّقاً بالإجراءات المتخذة من قوات حرس الحدود مع الوقفة الاحتجاجية، التي سعت خلالها لحمايتهم وسلامتهم من أيّ أخطار قد تمسّهم في حال قربهم من الحدود الدولية». وفيما تكرّرت الدعوة للنزول إلى المنطقة نفسها، تمكّن شابّان، هما مصعب بحيي الدعجة وخليفة العنوز، من التسلّل داخل فلسطين المحتلّة، من منطقة الأغوار الشمالية، قبل أن تعلن القوات الإسرائيلية القبض عليهما. وتشكّل هذه الحادثة اختراقاً لمنظومة أمن الحدود الأردني الذي حافظ على الهدوء هناك لسنوات.

الضغوطات التي تود الدولة الاردنية إبرازها للإسرائيليين لها سقف معين لا يمكن تجاوزه (أ ف ب)

الناجي الوحيد... قصة تتكرر في كل المجازر

غزة ــ **إيناس أبو الجبين**

«هو اللي ضل إلي»، بقي يكرر محمد الحديدي عن طفله ذي الأشهر من الخمسة الذي كان الناجي الوحيد من بين خمسة أولاد وزوجته، في مجزرة هوت فيها جدران المنزل على رؤوسهم أول من أمس في مخيم الشاطئ للاجئين، غربي مدينة غزة. طائرات العدو نفّذت الغارة عند التاسعة مساء دون سابق إنذار، فقتلت أحلام أطفاله في قضاء يوم عيد سعيد في بيت خالهم ومع أولاده بعد أن استعدوا له بملابس جديدة وألعاب كانوا قد جهزوها بالقرب منهم. «استشهدوا كلهم، أولادي وأولاد خالهم سوى عمر وابن خاله»، يضيف الحديدي في حديث إلى «الأخبار».

مجزرة عائلة الحديدي سبقتها مجازر أخرى نفّذتها طائرات إسرائيلية، فيما لا تزال قصص «الناجي الوحيد» تتكرر منذ نحو أسبوع مع أكثر من عائلة، عدا بعض العائلات التي قضى جميع أفرادها تحت الأنقاض. يمكن وصف ما يحدث في الشوارع وبين البيوت بأنه زلزال بأعلى مقياس. كل شيء بدا مختلفاً جداً هذه المرة، كما يقول كثيرون من سكان القطاع، مقارنة بحروب ثلاث متتالية عايشوها، يفصل بين كل منها ما يقرب من العامين، مع نحو سبع سنوات هي الفارق بين الحرب الأخيرة في 2014 والجارية.

حتى الصحافيون والمسعفون العاملون في الميدان يقولون إن المشهد قاس للغاية رغم تغطيتهم حروباً ومجازر سابقة، فضلاً عمن انتشل بنفسه أفراداً من عائلته أو وجدهم ينتظرونه شهداء في ثلاجات الموتى بالمستشفيات. أبراج ومقرات حكومية دُمرت بالكامل، ومنازل هُدمت على رؤوس ساكنيها، وحتى الشوارع حُفرت وكذلك البنى التحتية من شبكات المياه والكهرباء، وعشرات من الكوادر يعملون في الشوارع بإمكانات بسيطة بعدما استهدفت مكاتبهم داخل البنايات التي سُويت بالأرض.

يقول أبو صهيب عن أطفاله الشهداء: «هم فداء للقدس، وقد سبقتني زوجتي إلى الجنة». أما البقية فلا يجدون سوى عبارة «الله يسهل عليهم»، هي نفسها التي ردّدها أهالي القطاع في وداع جيرانهم وأصدقائهم وزملاء عملهم. وارتفعت حصيلة الشهداء من الأطفال إلى 53 من بين 181 شهيداً حتى كتابة هذا النص، أي بنسبة تقارب 30% من الشهداء، وهي عالية جداً حتى الآن. كما مُسحت أسماء عشر عائلات من السجل المدني بأكملها، فيما وصل عدد الإصابات إلى 1225 حتى هذا اليوم، في إبادة يرتكبها الاحتلال بحق مليوني غزي، أخرها مجزرة راح ضحيتها 33 شهيداً خلال سلسلة غارات فجر أمس (الأحد) فقط، دون أن يتسع العقل أو الوقت لرواية قصص من لا يزالون تحت الركام.

يقول أحد المعزّين: «ما يُثلج القلب هو مشهد صواريخ المقاومة التي وصلت إلى عمق الكيان تل أبيب وبلدات غلاف غزة». فرحة ممزوجة بالأسى يعبر عنها الفلسطينيون المكلومون بزغاريد يطلقونها بعد كل رشقة تزين سماء المدينة، لعلها تشفي غليلهم.

الحصى: التحرير آتٍ من النهر إلى البحر

أكّد الرئيس سليم الحص أن «انتفاضة كل فلسطين شكّلت سداً مانعاً لأي تهجير قسري جديد، معلنةً أن القضية الفلسطينية ستبقى حية أبد الدهر وأن جذوة الانتفاضة ستبقى مضيئة ولن تنطفئ حتى طرد الاحتلال الصهيوني وتحقيق تحرير فلسطين كل فلسطين مهما طال الزمن».

وفي بيان له، قال الرئيس الأسبق للحكومة إن «ظروفاً صحية قاسية حالت بيني وبينكم، الأمر الذي اضطرّني إلى الابتعاد عن المتابعة الحثيثة للأحداث في فلسطين، إلّا أنني أليت على نفسي الإعلان عن واجب التضامن مع إخوتنا في فلسطين نصرة للقضية الفلسطينية العادلة لأنها من أنبل وأقدس القضايا على الإطلاق». أضاف: «من فلسطين ومن الشعب الفلسطيني، التمس العذر عن تأخري في إعلان التضامن مع شعبنا الفلسطيني البطل».

وتوجّه الحص إلى الشعب الفلسطيني قائلاً: «أيّها الفلسطينيون، إن انتفاضتكم المجيدة عززت الآمال في نفوسنا وفي نفوس الشعب العربي المخلص بإحقاق الحق الفلسطيني وبقرب إزهاق الباطل.

إن وحدة الموقف الفلسطيني أدخلت البهجة في قلبي وجعلتني مطمئناً إلى مستقبل فلسطين ومتيقّناً من تحقيق حلم لطالما راودني منذ نشأتي وشبابي عملت جاهداً لتحقيقه حتى بعدما بلغت من العمر عتيّاً ألا وهو تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

لقد حاول الغرب وبعض العرب إيهام شعوبهم بأن القضية الفلسطينية صارت في غياهب الجبّ، معتقدين بأنها ستطوى مع تبدل الأجيال، لكن الجيل الفلسطيني الجديد ظهر بأبهى صور الوحدة وانتفض بقلب واحد رافضاً للتطبيع ولكل اتفاقات السلام المذلّة ولممارسات الاحتلال القمعية ضد شعب أعزل ذنبه أنه أراد الصلاة في شهر الصيام والتقرب الى الله في المسجد الأقصى.

إن بعض الأنظمة العربية تواطأت بتطبيع مذلٍ مع كيان هجين أو بإبرام صفقات سلام جميعها محكوم عليها بالفشل لأنها أتت من فوق إرادة شعب فلسطين وبالاتفاق مع احتلال باطل مجرم وعنصري عدوّ للإنسانية اغتصب الحق يرفض الاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

أيها الإخوة،

إن ضاعت القدس ضاعت فلسطين، وإن ضاعت فلسطين ضاعت الأمة العربية وكرامتها وكيانها. (...) والدفاع عن القدس واجب إلهي ترخص له الأرواح.

لقد أثبت الشعب الفلسطيني أنه هو صاحب القرار وصاحب الدار والأرض والهواء، والبحر وصاحب كل فلسطين وتبقى له الكلمة الفصل مهما تكالبت عليه قوى الطغيان».

رسالة من قائد في المقاومة

وصلت إلى «الأخبار» هذه الرسالة من أحد القياديين العسكريين في المقاومة الفلسطينية في غزة:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون».

أيها الشعب الفلسطيني المجاهد والصامد والمرابط فوق أقدس المقدسات، أيها القابضون على دينكم وحقكم وسلاحكم، ها أنتم اليوم تسطرون أعظم الملاحم والانتصارات، وتلقّنون عدوكم أعظم الدروس بصبركم وثباتكم ومقاومتكم والدفاع عن قدسكم ومسرى نبيكم، دون أن تخيفكم طائراته ولا مدافعه ولا صواريخه ولا كل ما يملك من سلاح ومقدرات، لأنكم تمتلكون في قلوبكم القوة الحقيقية والقادرة على هزيمتهم ونصركم، تمتلكون قوة «الله أكبر» التي لا تقهرها قوة في هذا الكون، فأنتم الأقوى بإيمانكم وتوكلكم على الله واستعانتكم به، وأنتم الأقوى لأنكم أصحاب الحق والأرض والمقدسات، وأنتم الأقوى لأنكم لا ترون في الموت والقتل إلا جسراً للعبور نحو جنات الخلد والنعيم.

أيها الشعب العظيم، إن أكبر قوة تستند إليها مقاومتكم الباسلة بعد قوة الله هو أنتم، فأنتم السلاح الذي نقاتل به، وأنتم الدرع الحصينة التي نحتمي بها، وأنتم الوقود الذي نرمي به صواريخنا نحو عمق كيانهم، وأنتم الأمل الذي نقاتل من أجله ونتحمل كل الصعاب في سبيله.

اعلموا، يا شعبنا العظيم، أن قوتكم هي قوتنا، وصبركم هو صبرنا، وثباتكم هو ثباتنا، وجرحكم هو جرحنا، فنحن أنتم، وأنتم نحن، ومن ثدي عزتكم تغذينا، ومن شموخكم وكبريائكم سنعلو فوق كيانهم المزعوم وسوف ندخل المسجد الأقصى فاتحين ومنتصرين، بإذن الله، وسوف نريهم بأسنا الشديد ونتبر ما علوا تتبيراً، لأننا وأنتم عباد الله الأوفياء والصادقون، ولن ترهبنا أسلحتهم ولا طائراتهم لأن الله معنا وهو الذي سوف يهدينا ويصلح بالنا، ويدخلنا الجنة التي عرفّها لنا.

فصبراً صبراً، يا شعبنا، فنحن وأنتم، بإذن الله، عما قريب، على أعتاب نصر تاريخي عظيم، نصر سوف نرى بعده أركان كيانهم المزعوم تهتز وقلاعه تتصدع وقلوب مستوطنيه يملؤها الرعب استعداداً للرحيل، وسوف ترون عما قريب مآذن أقصانا وقد تحررت وهي تصدح وتنادي كل المسلمين ليتوحدوا على كلمة سواء... ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبو محمد
قيادي عسكري لإحدى الأذرع العاملة في شمال غزة

على الغلاف | فلسطين تحطم الأسوار

بقيّة السّيف

عامر محسن

حين أزور موقع مليتا، «متحف المقاومة في جنوب لبنان» ويمرّ شريط الذكريات - فتاريخ هذه الحرب هو أيضاً تاريخنا الشخصي، منذ مولدنا الى اليوم - أستعيد الفكرة نفسها عن أبطال ذاك المكان الذين غابوا: أنّهم، في زمن ما، كانوا قادرين على رؤية شيء لم أتمكّن أنا، وأكثر من حولي، من رؤيته. هنا يجب أن نشرح شيئاً عن سياق الأحداث: في أوائل التسعينيات مثلاً، كنا نكبر في جنوب لبنانيّ نصفه محتلّ. إن خرجت من منزلي شرقاً وقطعت بضعة كيلومترات ستصل الى حاجز يمنعك من الاستمرار في الطريق والوصول الى غابات بكاسين وجزّين وجبالها. وفوق التلال مرابض للاسرائيليين وجيش لحد تقصفنا متى تشاء. في تلك المرحلة، كنّا نقطع الصفوف في المدرسة بمعدّل مرّة في اليوم حين يغير الطيّارون الاسرائيليّون على المخيّم الفلسطيني المجاور، كنوع من التدريب. كان لدينا أكثر من ألف أسير لبنانيّ بين سجون اسرائيل ومعتقلات لحد، لم نكن نحصي العدد، ولدى الصهاينة جيش كامل من مجتمعنا يأتمر بأمرهم. وكان في سجلّنا، فوق ذلك، لائحة صعبة من الهزائم والانكسارات والاذلال، والجيل الأكبر مني - الذي اكتسب وعيه مع اجتياح الـ82 - كان يقول لي إن الجندي الاسرائيلي هو «سوبرمان»؛ لا معنى، ببساطة، لأن تحاول مواجهته.

ما أريد الوصول اليه هو أنّه لو قال لي أحدٌ في تلك الأيام إن لبنان سيحرّر، بعد أقلّ من عشر سنوات، حرّاً (من دون اتفاقات ومعاهدات وتنازلات)، وأنّ الأسرى سيعودون، كلهم من دون استثناء، وحتّى جثامين شهدائنا؛ وكلّ ذلك سيحصل حتى من غير أن نسأل الصهاينة، لما آمنت. لكن من المستحيل أن أصدّقه. ولو أضاف أنّ دبّابات الاسرائيليين وسلاحهم وخوّانهم ستكون معروفةً في متحف، يلعب حولها أطفالنا، لاعتبرت أنها قصّة خرافيّة. غير أنّه هكذا كان، في تلك المرحلة نفسها، أناسٌ لم يروا كلّ هذه الأمور فحسب، كأنّها تحصل أمامهم، بل كانوا مستعدّين - بسهولة - لأن يبذلوا حياتهم من أجلها. الكثير من الناس ينسى اليوم الطابع «النخبوي» للمقاومة في بداياتها، وكم كانت أقليّة وكم كانت مُحاربة وكم كانت مُحاصرة.

اليوم، بعد التحرير، الجميع ينسب نفسه اليها كمشروع «جماعي»، ومن مصلحة المقاومة المنتصرة أن تصنع سرديّة تضمّ كلّ الناس، ولكن كما يقول أحد الأصدقاء عن هذه الظاهرة: إن كنت جنوبياً قُتل أفرادٌ من أهلك في غارة، أو تهدّم منزلك أو خسرت في جولة قصفٍ كما خسر الجميع في تلك المرحلة، فهذا لا يعني أنّك «كنت جزءاً من المقاومة» وشاركت في صنع التاريخ، بل هذا يعني ببساطة أنّ اسرائيل كانت تضربك، وكانت ستستمرّ بضربك الى اليوم لولا أنّ هؤلاء الناس خرجوا وقاتلوها نيابةً عنك. والمسألة هي أنّه حين كنّا - نحن أبناء الطبقة الوسطى - نحاول الارتقاء الاجتماعي، ونسافر ونتعلّم ونحبّ ونلعب، كان «أصحاب الرؤيا» في مكان آخر تماماً، يختبئون في الجبال والأودية، ويقاتلون ويستشهدون من أجل هذه البلاد (ومن لديه مثل هذا التاريخ والتراث يفهم لماذا نعتبر الخيانة والانقلاب مسألة ثقيلة، وحقيرة، ولا نتسامح فيها حتى على المستوى الشخصي). من اسماء الامام المهدي عند الشيعة «بقيّة الله»، وهو لقبٌ له أكثر من تفسير، منها أن الله قد ترك لنا شذرةً من نفسه في الدّنيا تدلّنا على الطريق، حتى لا نضيع بالكامل في عالم بلا قدسيّة، ليس فيه خيطٌ يربط الأرض بالسّماء. وحين يصيبك الوهن وتخونك الأيّام ويسقط سيفك وينكسر، فإنّ من يحمل بقيّة السّيف هو من يكتب لك الحياة.

تراكم القوّة

بالمعنى نفسه، لو أنّ أحداً أخبر المخطّطين الصهاينة، عام 2006 مثلاً، أنّ غزّة المحاصرة، التي كان المسدّس والرشّاش عزيزاً فيها، ستكون قادرة على ضرب مدن الكيان وقلبه بالآف الصواريخ، وأن دباباتهم لن تجرؤ على الاقتراب من القطاع خوفاً من الـ«كورنت» ومن كتائب مسلّحة مدرّبة تنتظر الانقضاض عليه، لما تمكّن من تخيّل ذلك. من المفهوم لماذا اكتسبت غزّة، تاريخياً، أهمية «عسكريّة» خاصّة، ودارت فيها على مرّ القرون العديد من المعارك الكبرى. هي «ممرّ اجباري» ومركزٌ مدينيّ يتوسّط فلسطين من جهة، وسيناء ومصر من جهة، وبادية الشام والجزيرة من جهة ثالثة. بعضنا يعتبر أننا خسرنا فلسطين عام 1948؛ وفي الحقيقة نحن خسرنا فلسطين وهذه البلاد للمرّة الأولى، والأساسيّة، عام 1917 - 1918، بعد أن كانت قد سبقتها مصر وشمال افريقيا للسقوط في يد الاستعمار. يومها، قاتلت الحاميات العثمانية وأنّ الأسرى سيعودون، كلهم من دون في غزّة وبئر السّبع وعمّان بشراسة استثناء، وحتّى جثامين شهدائنا؛ في وجه القوّة البريطانية التي وكلّ ذلك سيحصل حتى من غير أن تقدّمت من مصر (وهي كانت خليطاً نسأل الصهاينة، لكن من المستحيل من وحدات انكليزية واسكتلندية أن أصدّقه. ولو أضاف أنّ دبّابات وويلزية). وقوات «أنزاك» من استراليا الاسرائيليين وسلاحهم وخوّانهم ونيوزيلاندا). في معركة غزّة الأولى ستكون معروفةً في متحف، يلعب في آذار 1917 ثمّ صد الهجوم، حولها أطفالنا، لاعتبرت أنها قصّة وخسرت القوات المهاجمة أكثر من خرافيّة. غير أنّه هكذا كان، في تلك عُشر عديدها بين قتيل وجريح. أما المرحلة نفسها، أناسٌ لم يروا كلّ هذه معركة غزّة الثانية، بعدها بشهر، الأمور فحسب، كأنّها تحصل أمامهم، فقد كانت كارثة عسكريّة على بل كانوا مستعدّين - بسهولة - لأن البريطانيين، اذ تمّ كسر الهجوم يبذلوا حياتهم من أجلها. الكثير مجدّداً وسقط نصف القوة المهاجمة من الناس ينسى اليوم الطابع تقريباً في أرض المعركة.

«النخبوي» للمقاومة في بداياتها، المسألة هي أنّ ظروف غزّة، التي وكم كانت أقليّة وكم كانت مُحاربة تطوّرت في كنفها المقاومة، أصعب وكم كانت مُحاصرة. بكثير من ظروفنا في لبنان، فلا هي اليوم، بعد التحرير، الجميع ينسب تشبه لبنان عام 2006، ولا العراق، نفسه اليها كمشروع «جماعي»، ومن ولا حتّى اليمن. بعد هزيمة مشروع مصلحة المقاومة المنتصرة أن تصنع أمين الجميّل وتيقّن اسرائيل من سرديّة تضمّ كلّ الناس، ولكن كما أنّها لن تنجح في اقامة دولةٍ لها في يقول أحد الأصدقاء عن هذه الظاهرة: لبنان، أصبح واضحاً أنها ستترك إن كنت جنوبياً قُتل أفرادٌ من أهلك البلد في نهاية الأمر إن استمرّ في غارة، أو تهدّم منزلك أو خسرت الضّغط عليها؛ كلّ ما عليك فعله في جولة قصفٍ كما خسر الجميع هو أن تجعل نفسك مزعجاً وتراهن في تلك المرحلة، فهذا لا يعني أنّك على تراكم الكلفة عند العدوّ، ولكن «كنت جزءاً من المقاومة» وشاركت في الوضع في فلسطين مختلفٌ تماماً. صنع التاريخ، بل هذا يعني ببساطة يمكن أن يُقال الكثير - من الجانب أنّ اسرائيل كانت تضربك، وكانت العسكري - عمّا ظهر حتّى الآن في ستستمرّ بضربك الى اليوم لولا ساحة المعركة، وعن مسار المقاومة أنّ هؤلاء الناس خرجوا وقاتلوها وقدراتها، من الصّواريخ الأولى نيابةً عنك. والمسألة هي أنّه حين (التي كانت أقرب الى أنبوب تحشوه كنّا - نحن أبناء الطبقة الوسطى بالبارود)، وصولاً الى الصواريخ - نحاول الارتقاء الاجتماعي، المتنوّعة بمدياتٍ بعيدة، ورؤوس ونسافر ونتعلّم ونحبّ ونلعب، حربية تزن مئات الكيلوغرامات. ولكنّ كان «أصحاب الرؤيا» في مكان آخر العنصر الأساس هنا هو قصّة تراكم تماماً، يختبئون في الجبال والأودية، في المعرفة والخبرة تمّ اكتسابها ولا

هاهي فلسطين، كلّ فلسطين، «من النهر الى البحر» تكسر الحواجز العالية وتسقط الحواجز الراسخة (أ ف ب)

رجعة عنها، وهي حصلت في ظروف حصار وضيق وحرب مستمرّة. خلف الصاروخ البسيط الذي نراه منطلقاً من غزّة يوجد كمٌّ هائل من المعادلات والمفاضلات مرّت في رؤوس اولئك الذين صمّموه: مدى الصّاروخ، رأسه الحربي، سرعته، مساره. حين تجد تطوّراً في مدى الصواريخ واعتماديتها فهذا يعني أنهم حصلوا على نوع أفضل من الوقود الصلب، أو صنّعوا تركيبة جديدة متقدّمة. عليك أن تصمّم صواريخ من أنماطٍ مختلفة بحسب المهام، بعضها قصير المدى ولكن بتأثير كبير لضرب الأهداف القريبة، وأخرى مهيّئة لكي تضرب بعيداً في العمق. وعليك أن تصمّم كامل هذه الترسانة وتصنعها بمعدّات وأدوات متوافرة محلياً، وتكون قادراً على انتاجها بكمّيات كبيرة. ثمّ، بعد ذلك، عليك أن تحصّر وسائل وتقنيّات آمنة للاطلاق في مكان صغير محصور، تصوّر كل نقطةٍ فيه الطائرات الاسرائيلية في كلّ ساعة. وأغلب هذه الصواريخ، بالمناسبة، تختصّ بغزّة، ومصمّمة لكي تناسب جغرافيتها وأهدافها.

> كفّ العدوّ عن قتل مدنييك فليس له سوى طريق واحد: أن تراكم المزيد من القوّة والبأس
>
> في غمرة الكلام عن «التطبيع» انضمّ ملايين العرب الى حركاتٍ مسلّحة تعادي الصهيونية

ولكنّ «الخطّة» الحربية الاسرائيلية ليست موجّهة أساساً ضدّ المقاومة، فهي لم تتمكن في السابق من منعها من إطلاق الصواريخ أو تدمير قدراتها أو ضرب التنظيم العسكري أو احتلال غزّة والسيطرة عليها. التكتيك الأساسي هو في العقاب الجماعي وجعل المدنيين يعيشون، كلّهم، حالةً من الرّعب والقلق «استثنائية»، باعتبار أنّ الحالة «الاعتيادية» من الحصار والمراقبة هي أيضاً حربٌ على المدنيين لأهدافٍ سياسية. من هنا احتمال الفلسطينيون في غزّة، طوال السنوات الـ15 الماضية، ما كان يستحيل أن نحتمله في لبنان (ولا المجتمع السياسي في البلد كان متماسكاً لدرجةٍ تسمح بهذا المستوى من التضحية الجماعيّة). شهداء بالمئات، أبراج سكنيّة تُضرب، تهديد بالموت في كلّ لحظة، وحياةٌ بلا خدماتٍ وحقوق. هذا هو سلاح اسرائيل الأساسي، والشيء الوحيد الأكيد اليوم هو أنّ هذا النّاس - وسط الحرب الرهيبة - تلتفّ حول اليد التي تقبض على بقيّة السّيف، وهنا معنى المقاومة. أمّا كفّ العدوّ عن قتل مدنييك فليس له سوى طريق واحد: أن تراكم المزيد من القوّة والبأس، فكلّما ضربته أكثر سيضربك أقلّ، والخسائر الهائلة في صفوف المدنيين في لبنان لم تحصل في أيّام قوّة المقاومة، وحين أصبحت تضرب الجيش الاسرائيلي كلّ يوم، بل حين كنّا ضعفاء، في 1982 وما قبلها؛ كان هذا الشّعار، فلا هدف آخر يحمل الرمزيّة نفسها لدى كلّ المسلمين؛ حتّى الأهداف السياسية النبيلة من نمط الوحدة والسيادة والخلاص من الهيمنة هي في النهاية مفاهيم نظريّة، مجرّدة، حمّالة أوجه. ولكنّ في وسعك أن تكثّفها حين تجعل فلسطين وتحريرها هدفاً عقائدياً، ليس متروكاً للخيار والاجتهادات. «يوم القدس» هو بالنسبة لي مناسبة «محدثة»، ظهرت في حياتي، ولكني اتعرّف على أجيالٍ جديدة كبرت ويوم القدس بالنسبة اليها مناسبة سنويّة، أصبح جزءاً من ثقافتها وتراثها وعاداتها. ولو اكتمل هذا الطريق ووصل الى منتهاه، فإنّ شعوبنا ستقيم، في مدنها وساحاتها، احتفالاتٍ بـ«يوم القدس» بعد قرونٍ من اليوم.

خاتمة

في الوقت نفسه، هناك أناسٌ كثر لا تهمّهم هذه الأمور. منذ البداية كان «نموذج القدس» يقابله «نموذج دبيّ». ونموذج دبيّ، حتى نكون واضحين، لا يعني أننا سنصبح جميعاً أثرياء ونعيش في أبراج، بل يعني امكانيّة أن «تنجو» أنت، بالمعنى الفردي، ولا تدفع مع باقي أبناء شعبك ثمن الهزيمة الجماعيّة. اترك للاسرائيلي أرضه وبيته وشاطئه وستحصل، أنت وعائلتك أقلّه، على بيتٍ جميل، وحياة استهلاكيّة، وشاطئ بديل. هكذا «تختصر الطريق» ويمكنك، في ما بعد، أن تتعاطف مع أبناء المخيّمات وأنت تشاهد الفضائيات في العشيّة. من أصعب التحديات التي واجهت حركات التحرّر العربية أنّ هذا النموذج الخليجي كان يُشهر أمامها، ولم يكن متاحاً لنخبٍ قليلة فحسب، بل لفئاتٍ واسعة من الطبقات الوسطى تمّ تحييدها عن الصّراع، أو اصبحت مصالحها لا تتماشى مع مشروع التحرير. المصالح والاحتمالات المادّية تأتي أوّلاً، ثمّ تنشأ ثقافة كاملة حولها، وشعارات ومنظومة أخلاقيّات، من أجل تبريرها. لهذا السبب نرى التزاوج في دبي بين التسلّط السياسي الأقصى، والتطبيع مع الصهيونية، وبين الاحتفاء بالفردانيّة و«تحقيق الذات» والحريات الشخصية (ضمن مفهوم ضيّق، استهلاكي، عنها). في اسرائيل. هذا يمكن أن يحصل بعدّة وسائل، كلّها تقوم، قبل الصّواريخ، على تغيير السياق السياسي في المنطقة. حين تُصبح اسرائيل محاطة بمنظّماتٍ صلبة متشابكة، وعشرة أو عشرين ألف صاروخٍ دقيق مصوّبة عليها، من أجيالٍ جديدة لا نعرفها بعد، وهي ستنطلق من كلّ مكان، من صحارى العراق والأردن وصولاً الى سوريا ولبنان وسيناء، عندها فعلياً ستنتهي اللعبة، وسيكون على الصهاينة الاختيار بين تفكيك دولتهم أو زوالها بالقوّة (وقد يقول قائل إنّ هذه المواجهة ستؤذي الدول العربيّة المحيطة وتخرّب مستقبلها، ونحن أسفون سلفاً على تعطيل مسيرة التنمية والازدهار والبحث العلمي التي نشهدها حالياً في ظلّ التبعيّة).

يلاحظ أحد الأصدقاء أنّ الخميني، حين اختار يوماً للقدس وجعلها مناسبة أساسيّة، كان يفهم قوّة الكلام عن «التطبيع» واختراقه لدول المنطقة (وهي حكوماتٌ كان أغلبها في الأصل مطبّعاً أو بلا موقفٍ في الصّراع)، أنّ السنوات الأخيرة قد شهدت أيضاً حركة معاكسة. كما يلاحظ حسن الخلف فإنّه، في وجه الحكومات والنخب التي سارت في طريق التطبيع والتصالح مع الصهيونية، انضمّ - خلال الفترة ذاتها - ملايين العرب، من اليمن الى لبنان، الى حركاتٍ مسلّحة تعادي الصهيونية وأصبح تحرير فلسطين بالنسبة لهم جزءاً من عقيدتهم. أنا أعتقد أن هزيمة الصهيونيّة قد لا يحتاج حتّى الى «معركة فاصلة» أخيرة، كما تُتخيّل في الغالب. هو سيحصل ببساطة حين تصبح الحرب، كجولةٍ عنيفة قصيرة أو كحالة مستمرّة، مستحيلةً بالنسبة الى اسرائيل. هذا يمكن أن يحصل بعدّة وسائل، كلّها تقوم، قبل الصّواريخ، على تغيير السياق السياسي في المنطقة. حين تُصبح اسرائيل محاطة بمنظّماتٍ صلبةٍ متشابكة، وعشرة أو عشرين ألف صاروخٍ دقيق مصوّبة عليها، من أجيالٍ جديدة لا نعرفها بعد، وهي ستنطلق من كلّ مكان، من صحارى العراق والأردن وصولاً الى سوريا ولبنان وسيناء، عندها فعلياً ستنتهي اللعبة، وسيكون على الصهاينة الاختيار بين تفكيك دولتهم أو زوالها بالقوّة (وقد يقول قائل إنّ هذه المواجهة ستؤذي الدول العربيّة المحيطة وتخرّب مستقبلها، ونحن أسفون سلفاً على تعطيل مسيرة التنمية والازدهار والبحث العلمي التي نشهدها حالياً في ظلّ التبعيّة).

تحرير فلسطين ليس شعاراً يراوح مكانه، ولا أمراً لا يمكن تخيّله. بل هو مسارٌ له أجزاءٌ قد ابتدأت بالتجمّع والاكتمال. ينسى البعض، في غمرة الآلاف يُقتلون في كلّ حربٍ أو حملة بلا ثمن، ولا شيء يردع أسرائيل، وكان في وسعها تخيّل مشاريع سياسية طموحة في البلد، تدمّر في سبيلها قرىً ومدناً كاملة. هذا هو المسار التصاعدي الذي أطلقه يحيى عيّاش وباسم عيسى ورفاقهما، وسيكمله من سياتي بعدهم.

ليس حلما

يمكنك أن تفهم معنى تحرير فلسطين والصراع ضدّ الصهيونيّة من عدّة منطلقات، ولكن احدها يبدأ من مراقبة الفارق بين بيوتنا في فلسطين المحتلّة وبيوتنا في غزّة. لا يمكن لك، من بين صور الحرب، ألّا تلاحظ ذاك التباين الصارخ. دعك عن الذّوق السيئ والتصميم، لكنّهم - المستوطنين - يقطنون بيوتاً واسعة لها حدائق، أو مدناً حديثة بطرقات واسعة وبنى تحتيّة، فيما الفلسطينيون واللاجئون يعيشون في المخيّمات والمدن الفلسطينية الى جوهر الصّراع: المستوطنون يعيشون هكذا لأنهم سرقوا أرضنا، وحين تحارب الصهيونيّة فإنّك - في العمق - تحارب هذه القسمة. ومن يريد السّلام مع اسرائيل والتطبيع، أو تحويل القضية الفلسطينية الى قضيّة حقوقيّة، فهو يريد تأبيد هذا الواقع. (ومن يقول لك إنّ المسألة ليست مسألة أرض و«عقار»؛ وإنّ المستوطنين الأوروبيين، في فلسطين أو اميركا، هم مهرة ومنتجون ديمقراطيون، ولهذا بنوا بلاداً حديثة بلا حاجة لأرضك. إن كان ذلك صحيحاً، فلماذا أصرّوا على سرقة كلّ هذه البلاد والقارّات؟).

فلسطين اليوم

نجيب نصر الله

هو «وعد المقاومة الصادق» ووعيدها. هو الوعد الذي قطع مع الارتجال والفوضى لصالح التنظيم والتخطيط والتدريب.

هو الوعد الذي حرّر الوعي وأطلق الخيال فدرس التجارب وهضم الآثار والنتائج وعيّن الأخطاء وحدّد الأهداف ورسم الطريق وعبأ القوى وحشد الطاقات وصاغ التحالفات وبنى القدرات... فحقّق الإنجازات.

وهو الوعد الذي ابتعد عن الحماسة الفارغة والخطابة الجوفاء والمبالغات البلهاء وكثير غيرها من الحماقات. فعاين الضعف وعالجه، وطوّر الإمكانات وحدّثها، وبلور الحقائق ورسخّها فاسقط الأوهام، كل الأوهام، العالق منها أو المقيم... وكان التحوّل الأساس الذي فاجأ الأعداء ورؤعهم وقلب المشهد القاتم الذي أرخى بظلاله مع «النكبة» وتعمقت مفاعيله مع «النكسة»، مع كل ما ترتّب عليهما من آثار مادية ومعنوية ونفسية كادت أن تقتل الأمل وتمنع العمل.

هو وعد المقاومة الذي صدق، وبعض زرعها الذي أينع. فها هي فلسطين، كل فلسطين، «من النهر إلى البحر»، تكسر الحواجز العالية وتُسقط الأوهام الراسخة، وتعيد، مرة جديدة، لمّ الشمل العربي وتاطيره خلف الراية التي ما أسقطتها المؤامرات وإن مزقتها، ولا حجبتها الأضاليل وإن شوّهتها. الراية التي ما غابت إلا لتعاود الظهور بأبهى وأعلى مما كان. والفضل في كل ذلك هو لصلابة الإرادة ووضوح الرؤية وشجاعة القرار وحكمته ولتراكم التضحيات والخبرات الذي وفّرته المقاومة التي فقط حين تحرّرت حرّرت.

هو وعد المقاومة الذي حرّر لبنان، ومنع إسقاط سوريا، وحمى اليمن، ودافع عن العراق وانتصر لفلسطين، كل فلسطين، ودعم غزة وامدّها بالخبرات والمستشارين وكل أسباب القوة وتالياً العزّة.

من هنا، يمكن التأكيد أن جديد التجربة المصرية شبه التأسيسية التي تشهدها ساحات ومدن فلسطين بدءاً من غزة المقاتلة هو في الواقع امتداد وريدي وعنوان من عناوين هذا الوعد الذي نشر الأمل وعمّمه، بل هو أحد حقائقه الصلبة.

اليوم، وكما الأمس، وبالنظر إلى ما تحقق، وما هو قيد التحقق سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، وبرغم الأكلاف الباهظة، التي لا تقارن مع ما صار إليه الواقع الحاكم، تتاكد، مرة جديدة، صوابية الخيار ودقة القرار ومشروعية المواجهة وحتميتها. ويتاكد أن فلسطين التي كانت هي فلسطين التي ستكون ونقطة على السطر، وأن السبيل الوحيد لإعادتها كما كانت، كاملة، هو بالمقاومة حصراً. وبتاكد، بدليل الصدمة والهلع والإرباك الذي أصاب فرق الهوان والتفريط، ومسارعة بعضهم إلى ادّعاء الوقوف مع غزة وأهلها، أن لا قيمة لأي موقف أو رأي لا ينطلق من أولوية المقاومة بوصفها المسلّمة الحاسمة والجواب الوحيد على أسئلة الواقع الفلسطيني والعربي. كما ويتاكد عقم كل ما تحاوله عواصم البيع والشراء العربي وسلالاتها الفذرة ومن خلالهم الحماة والرعاة الغربيون. والأهم من كل ما سبق، تتاكد حقيقة أن فلسطين كانت وستبقى مصدر الشرعية الوطنية والقومية وعمادها الأساس، وليس أمام الخونة والمتخاذلين والمترددين إلا أن يتدبروا فرارهم الذي بات واضحاً أنه لن يتاخر. وأن المشاركة في معركتها والتبنّي العملي والمادي لقضيتها هما البوابة الوحيدة للكسر مع الاستنقاع والخروج من الفوات العربيين.

من النتائج الأولية أنه بطلقات بطلقات واضحة المصدر ودقة الاستهداف والعنوان وحتى التوقيت، ظهرت، مرة جديدة، هشاشة الكيان وهزالة استمرار وجوده الذاتي واستحالته.

> إنها الأيام التي يجدر البناء عليها لكنس البيت الفلسطيني والعربي وتطهيره من قاذورات العجز والارتهان والتبعية

بطلقات واضحة الهوية ومحددة العنوان هزّت أركان الكيان المحتل وسمعت أصداؤها في قصور التابعين العرب قبل عواصم الاستعمار الغربي، فعمّ الهلع وصمتت الألسن وانكسرت الأقلام التي تخصصت بالخيانة وامتهنت الدعوة إلى التطبيع والحثّ عليه، فتبعثرت أوراقها الواردة من واشنطن وتل أبيب... فضاعت الجهود المبذولة والأموال الطائلة.

ليس لائقاً البتة، والمنطقة في خضم هذا الكم من التحولات النوعية التي تصب في صالح أهلها الحديث عن المدعو محمود عباس أو غيره من الكائنات الساقطة. فلحظة المجد الفلسطينية والعربية هذه، وهي لحظة توثب سياسي وعسكري سيكون لها ما بعدها هنا في فلسطين ولبنان وسوريا وهناك في عموم الإقليم وهناك في العالم الواسع. وأول هذه التحولات إعادة الاعتبار العملي وليس اللفظي لمنطلقات النضال الفلسطيني والعربي الذي كتبت صفحاته قافلةٌ المناضلين والشهداء الطويلة.

تاريخية اللحظة تفرض تنحية فار رام الله جانباً، وتاجيل التذكير بقذارة الدور الذي يتولاه، وهو الدور الذي جعله ذراعاً فعلية من أذرعة العدوان الهمجي الذي يحاول اليوم، عاجزاً، وقف انكسار الميزان وتآكل المشروع الذي سنمّ المنطقة وحال دون تطورها وفق ما كانت تشتهي وتريد.

إنها أيام المقاومة التي قالت بعض قولها التحريري، وكشفت الكثير من حقائق هذا الصراع الذي لم يعُد هناك من شك في أنه دخل مرحلة العد العكسي. إنها الأيام التي يجدر البناء عليها لكنس البيت الفلسطيني والعربي وتطهيره من قاذورات العجز والارتهان والتبعية.

تحية إلى السواعد التي ضربت وتضرب والحناجر التي هتفت وتهتف والقبضات التي ارتفعت وترتفع. والتحية، كل التحية لجسارة القرار الغزّي برفع مستوى المواجهة ودكّ مراكز الحيوية الصهيونية في معظم الجغرافيا الفلسطينية التي عادت واجتمعت على نبضٍ واحد، وتحت الراية المتألقة.

الكبير العربي سليم الحص الذي لم تغب عنه فلسطين يوماً ولا هو غاب عنها كان هناك في غزة واللد والخليل ورام الله... يتنقل بين المواقع، يشارك محمد الضيف ويحيى السنوار وغيرهما من المقاومين تعب القتال وسهر وضع الخطط وتفعيلها، وكل ذلك بخفة ورشاقة شاب عشريني... تحية إلى هذا العربي الكبير الذي لم تفُته المشاركة ولا الإسهام في كل ما له علاقة بالمقاومة وفلسطين ولبنان وسوريا وكل بلد عربي صان الثوابت ودافع عنها.

سليم الحص مصدر من مصادر الأمل الذي يصنع انتصارات اليوم في فلسطين وباقي المدن والعواصم العربية المحتلة.

أنها أيام المقاومة التي قالت بعض قولها التحريري (أ ف ب)

تقرير

هل داس ضابط الجيش على علم فلسطين؟

أمال خليل

تبدّلت إجراءات الجيش اللبناني عند الحدود الجنوبية بعد استشهاد محمد طحان عصر الجمعة الماضي، أثناء اقترابه من الشريط الشائك عند تلة الحمامص قبالة مستعمرة المطلة. تشدد لم تكن أسبابه واضحة. هل سببه حماية المشاركين في الأنشطة التضامنية مع الشعب الفلسطيني؟ أم سببه ضبط مظاهر المقاومة الشعبية المستمرة أمام أعين قوات اليونيفيل والمجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية التي تمنّ عليه بفتات الدعم؟

تنوعت الإجراءات بين استحداث حواجز تفتيش عند كل الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية نحو الحدود. عناصر الحواجز دققوا في هويات المارة وفتشوا بعض السيارات ومنعوا من لا يحمل الهوية اللبنانية من العبور باتجاه منطقة جنوبي الليطاني. وعند الحدود، بالتزامن مع التحركات الحاشدة التي شهدتها الحدود المكشوفة مع فلسطين المحتلة في مارون الرأس والعديسة وكفركلا، منع الجنود المشاركين من الاقتراب من الشريط الشائك. وعند جدار كفركلا، أنزلوا شباناً تسلّقوا الجدار ومنعوا آخرين من الرشق بالحجارة على الجانب المحتل.

التشدد زاد تجاه مجموعة شبان، من بينهم شاب فلسطيني، أوقفهم الجيش عصر السبت خلال التجمع التضامني بين العديسة وكفركلا. فقد علمت «الأخبار» أن الجيش أوقف خمسة شبان وهم «يحاولون تسلق الجدار الإسمنتي الفاصل بين كفركلا ومستعمرة المطلة»، بحسب مصدر أمني. وإلى مركز استخبارات الجيش في جديدة مرجعيون، اقتيد الشبان حيث أوقفوا لحوالى خمس ساعات، قبل أن يفرج عنهم قبيل منتصف ليل السبت. «الأخبار» تواصلت مع علي طحان، أحد الشبان المفرج عنهم، الذي أكد أنه وزملاءه كانوا «يرشقون كاميرات المراقبة وأجهزة التنصت الصهيونية المثبتة فوق الجدار ولم يقدموا على تسلقه».

لكنه تحدث عن «سوء معاملة جسدية ولفظية تعرضوا لها خلال ساعات التوقيف الخمس». بحسب طحان، فإن المجموعة التي كان من ضمنها فلسطينيون «سمعت كلاماً مهيناً ينتقد خطوة التظاهر عند الحدود تضامناً مع فلسطين المحتلة وزعزعة الأمن اللبناني». على سليمان الذي كان أيضاً من ضمن المجموعة توقف عند سوء المعاملة التي تعرض لها رفيقهم الفلسطيني الذي أوقف معهم. «انتزع الضابط المحقق العلم الفلسطيني من يده وداس عليه برجليه، قبل أن يتلفظ بإهانات فوقية وعنصرية تجاهه». السخرية طالت اللبنانيين أيضاً. بحسب سليمان، «هزئ الضابط من الجامعة اللبنانية التي خرجت هكذا طلاب، بعدما علم بأننا خريجو كلية الهندسة في الجامعة الوطنية». ولفت الموقوفون إلى أنهم تلقّوا تحذيرات شديدة اللهجة من قبل الضابط الذي أوقفهم وحقق معهم، ومن بعض الجنود بـ«عدم التوجه نحو الحدود مجدداً والمشاركة بهكذا أنشطة».

بعد انتهاء التحقيق، احتجز الخمسة في نظارة التوقيف في مرجعيون، و«نزعت عن وجوههم الكمامات للوقاية من فيروس كورونا واصطفّوا مع حوالى خمسين موقوفاً في نظارة من دون نافذة». بعد ساعات، سمح لهم أحد الجنود باستخدام الهاتف الخلوي، فتواصلوا مع جهات ساعدتهم على الخروج. لكن ضباط الجيش أجبروا الخمسة على التوقيع على محضر اعتراف بأن سبب توقيفهم «تخطّي السياج الشائك بين كفركلا والعديسة».

طحان خطّ منشوراً على صفحته على موقع «فايسبوك» تناول ما حصل معه. «بينما كانت الاعتصامات تعمّ الحدود اللبنانية الفلسطينية المحتلة دعماً ونصرة لفلسطين، كان وراء ذلك مشهد مقرف ومذلّ بعيداً عن الإعلام، من ضباط وعناصر في جمهورية الموز بمنطقة مرجعيون (قاموا) بالاعتداء على المتضامنين وتدنيس العلم الفلسطيني الذي كان بحوزة أحد الشبان الموقوفين بشكل متعمد».

(شريف طاهر)

تقرير

تجمع ثانٍ في المنية دعماً للأسد!

بعد أسبوع على تنظيم أحد رجال الأعمال في المنية تجمعاً داعماً لترشيح الرئيس السوري بشار الأسد لولاية رئاسية جديدة، سجل أمس مهرجان حاشد للغاية نفسها بدعوة من رئيس المركز الوطني في الشمال كمال الخير. المهرجان الذي نظم في المنية المعروفة بـ«مدينة الرئيس الشهيد رفيق الحريري»، هدف لتشجيع السوريين المقيمين في المنطقة على المشاركة في التصويت.

وتحت شعار «دعماً لمسيرة الرئيس السوري بشار الأسد في الانتخابات الرئاسية القادمة»، تنادى المئات من أبناء المنية وعكار في إطار حملات التنسيق التي تجريها بعض القوى الوطنية المحسوبة على فريق 8 آذار لدعم ترشيح الأسد.

وفي كلمته، قال الخير إن المهرجان يعبر «عن وفائنا للرئيس الأسد، لأن سوريا الأسد حمت لبنان وقدمت تضحيات وشهداء لإرساء مؤسسات الدولة اللبنانية وترسيخ الاستقرار والسلم الأهلي». ودعا الخير العمال والنازحين السوريين في المنية والشمال إلى «الزحف نحو السفارة السورية في بيروت في الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية لكي يعبروا عن إيمانهم بسوريا موحدة ذات سيادة ناجزة».

(الأخبار)

تقرير

عودة متعثّرة إلى المدارس

المديرون في مواجهة المعلّمين والأهالي

فاتن الحاج

قلق وإرباك يرافقان العودة إلى التعليم المدمج المقررة اليوم وحتى آخر حزيران المقبل في التعليم الرسمي. بعض المناطق التربوية ودوائر وزارة التربية غابت عن السمع في عطلة العيد، ووجد مديرو المدارس أنفسهم في مواجهة معلمين كثر يرفضون الذهاب إلى الصفوف، على خلفية عدم تحقيق مطالبهم بتوفير «لقاح أمن» لهم وإقرار سلفة غلاء معيشة وتأمين مادة البنزين.

ومن بين المعترضين المتعاقدون في التعليم الأساسي الرسمي الذين قرروا، على اختلاف لجانهم، مقاطعة التعليم الحضوري والاستمرار في التعليم عن بعد، على أن يعودوا إليها اللبنانية من العبور باتجاه فقط لأيام معدودة لتقييم التلامذة حضورياً. ومع أن المتعاقدين أوضحوا أنهم غير قادرين مالياً على الانتقال إلى مدارسهم وليس لديهم تغطية صحية، ومنهم من لم يقبض مستحقاته كما هي حال المدرسين المستعان بهم، لم يسلم هؤلاء، كما قالت مصادرهم، من الضغوط والتهديدات بعدم احتساب ساعات الـ«أونلاين» التي تنفذ في وقت ساعات التعليم الحضوري، ومحاولة إجراء اتفاقات جانبية معهم في كل مدرسة على حدة، علماً بأن المتعاقدين يمثلون 70 في المئة من القطاع و«غيابهم يبعطل فرق»، بحسب المصادر.

كذلك رفضت اللجان النقابية في التعليم الأساسي (النقابيون المستقلون)، في بيان، تمديد العام الدراسي، مطالبة باستكماله عن بعد حتى الأسبوع الأول من حزيران، واستئنافه حضورياً في النصف الأول من أيلول المقبل بعد توفير اللقاح الآمن لجميع المعلمين والتلامذة، وبإقرار سلفة غلاء معيشة بنسبة مئة بالمئة من قيمة الراتب وزيادة بدل ساعة التعاقد حتى التصحيح العادل للرواتب في القطاعين العام والخاص.

المديرون اصطدموا أيضاً باعتراض أهالٍ كثر على العودة، لصعوبة تأمين الانتقال إلى المدارس، إما بسبب عدم توفر الباصات أو لارتفاع كلفة النقل (100 ألف أسبوعياً للتلميذ الواحد). وبناء عليه، قرر كثيرون الاستمرار في التعليم عن بعد اليوم، ما سيحدث بلبلة في المدارس.

وكانت روابط أساتذة التعليم الرسمي قد أدرجت العودة لكل المراحل التعليمية، ابتداء من اليوم، في خانة «استكمال كفايات وتركيزها وإجراء امتحانات مدرسية وانهاء العام الدراسي وتهيئة الطلاب للامتحانات الرسمية».

في المقابل، برز تنسيق جدي بين أطر المعارضة النقابية في التعليم الثانوي الرسمي (التيار النقابي المستقل، لقاء النقابيين الثانويين ولجان الأقضية) بنى على مواقف الأساتذة لـ«الاحتجاج على أداء رابطة فقدت شرعيتها ورفض العودة غير الآمنة إلى التعليم الحضوري». باكورة التحركات المشتركة اعتصام مركزي، تنفذه الطريقة التي تناسبها لإنهاء العام الدراسي، إذ إن بعض المدارس استكملت برامجها عن بعد ولم تعد إلى التعليم المدمج، فيما التزم بعضها الآخر بالعودة التدريجية إلى الصفوف وفق روزنامة وزير التربية أي في 21 نيسان لصفوف الشهادة الثانوية وفي 5 أيار لصفوف البريفيه والروضات و17 أيار لباقي الصفوف. وهناك قسم ثالث أرجأ العودة لكل الصفوف إلى ما بعد عطلة عيد الفطر. وبدا اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة مهتماً بمناقشة آلية إجراء الامتحانات الرسمية الموحدة لشهادة البريفيه في المدارس المقررة في 12 تموز: كيف ستراقب ومن سيدفع كلفة الامتحانات؟

«الأخبار» علمت بأن اجتماعاً سيعقد اليوم في وزارة التربية بمشاركة الأسرة التربوية للاطلاع على الخطة التفصيلية للوزارة في هذا الشأن والسعي لحسم هذه المسألة.

قوى المعارضة النقابية في التعليم الثانوي الرسمي تصعّد ضدّ الرابطة

المشترك الوحيد بين المدارس هو إجراء الامتحانات المدرسية النهائية حضورياً، فيما تركت الحرية لكل مدرسة بأن تختار هذه القوى اليوم أمام وزارة التربية، علماً بأنها كانت قد أعدّت استبياناً شارك فيه 1515 أستاذاً، رفض 96.6 في المئة منهم العودة إلى التعليم الحضوري في 17 أيار.

بعض أساتذة التعليم الثانوي أطر المعارضة النقابية في التعليم الرسمي سيعودون لأسبوعين فقط لاستكمال الكفايات لطلاب الثانوية العامة، استعداداً للامتحانات الرسمية. وفي مجال آخر، استغرب الأساتذة «اللهاث وراء الحصول على تمويل للاستحقاق من الجهات المانحة». وسألت أساتذة التعليم الثانوي النقابية إيمان حنينة عما «إذا كان الفريق القابض على الامتحانات سيتقاضى المخصصات الخيالية في زمن العتمة والانهيار، فيما يجول وزير التربية ويستقبل ويودع المانحين قروضاً أو هبات لتأمين اللوازم والقرطاسية للامتحانات»، داعية الى أن يتقدم الجميع بطلب التنازل عن مخصصاته العلنية والمخفية. في التعليم الخاص، بدا القاسم

تقرير

لا دواء بعد شهرٍ من الآن؟

راجانا حميّة

لم تعد الإقفالات المؤقّتة التي كانت تلجأ إليها المحالّ التجارية مع بداية الأزمة الاقتصادية إجراءً استثنائياً. اليوم، مع تمدّد الأزمة أكثر، تعمّمت التجربة، فباتت كل القطاعات تلجأ الى مثل هذا الإجراء تفادياً للخيار الأصعب. لم تعد محال الألبسة ولا المواد الغذائية استثناء في هذه السياسة التي امتدت لتشمل اليوم قطاع الصحة، من عيادات الأطباء إلى الصيدليات التي تهيّأ بعض أصحابها للإقفال بين 3 و4 أيام بسبب عجزهم عن تأمين الأدوية للناس. الأزمة ليست في انقطاع بعض الأدوية الذي يستخدم للتهاب الأذن الوسطى وغيرها من أنواع الالتهابات، إذ انقطع اليوم، فيما «الأنواع الوطنية منه توزع حبة على الصيدليات». ثمة أسباب إضافية للانقطاع لا علاقة لها فقط بأزمة المعاملات المتوقفة في مصرف لبنان، ومنها التهافت «غير المسبوق من قبل المواطنين لتخزين بعض الأدوية خوفاً من انقطاعها»، على ما يقول الصيدلي علي عز الدين. أما السبب الآخر، بحسب عز الدين، فهو «أزمة تجمع بين عاملين متناقضين، فمن جهة بدك دوا، ومن جهة أخرى ما في مصاري». أزمة خطة بديلة تستقيل الحكومة فيها اليوم من أداء واجباتها «إذ إن ما يجري هو كباش بين حكومة تريد إبقاء الدعم للدواء من دون خطة وبين مصرف لبنان». أما تبعات تلك الأزمة فهي انقطاع أدوية أساسية، وخصوصاً أدوية الأمراض المزمنة كالضغط والسكري وغيرها، إضافة إلى أدوية «الاستهلاك اليومي». وفي هذا السياق، يشير أحد الصيادلة إلى أن هذه الأدوية باتت توزّع «بالعلبة والعلبتين على الصيدلية»، ويعطي مثالاً عن دواء «بيتاسيرك» Betasere الذي يستخدم لالتهاب الأذن الوسطى وغيرها من أنواع الالتهابات، إذ انقطع اليوم، فيما «الأنواع الوطنية متوفرة». أي التي لا بدائل لها، فهذه الأخيرة «عندما تنقطع تحدث بلبلة لعدم وجود بدائل، ومنها دواء لازيكس lasix، الذي بات نادراً ما يوجد في الصيدليات».

يتهيّأ بعض أصحاب الصيدليات للإقفال أياماً بسبب عجزهم عن تأمين الأدوية

المطلوب في عزّ تلك الأزمة، بحسب الأمين، هو إعداد خطة بديلة، وهذا «يقع على عاتق الحكومة القائمة حالياً، ولو كانت ضمن فترة تصريف أعمال، والوزارات المعنية من الصحة إلى العمل إلى الاقتصاد والإعلام ولجنة من الاختصاصيين العلميين لتفادي خسارة الأمن الدوائي»، مشيراً إلى إمكانية الوصول من خلال تلك الخطة إلى ترشيد منطقي وعادل للدواء «بحيث يمكن تخفيض كلفة فاتورة الدواء من دون التأثير على الأمن الدوائي». ولمح هنا إلى «إمكانية تخفيض الفاتورة من مليار دولار إلى 500 مليون دولار، إذ إن هناك قدرة على استبدال أدوية بأدوية أخرى بديلة ورخيصة الثمن ولها الفعالية نفسها، ويمكن أن نوفرها في لبنان من بلدان مرجعية».

من دون ذلك، لا دواء خلال الأشهر المقبلة ولا جهات ضامنة قادرة على الاستمرار. وهذه حقيقة «سنصل إليها»، يقول الأمين حازماً. ولئن كانت خطورة تلك المرحلة تكمن في انهيار الأمن الدوائي، إلا أنها من الناحية الأخيرة، ستفتح الباب على مشكلة أكثر خطورة وهي «فتح السوق لأدوية غير ذات فعالية أو مزورة أو غير ذلك والتي ستسدّ الفراغ الحاصل».

أن «التسعيرة الجديدة التي تسببت بها أزمة انخفاض سعر صرف الليرة والتي أدت إلى هبوط أسعار بعض الأدوية، ما دفع المستوردين إلى عدم استيرادها كونها لم تعد مربحة»، إلى ذلك، تضاف الأدوية «الفرادوية»، أي التي لا بدائل لها، فهذه الأخيرة «عندما تنقطع تحدث بلبلة لعدم وجود بدائل، ومنها دواء لازيكس lasix، الذي بات نادراً ما يوجد في الصيدليات».

استراحة

كلمات متقاطعة 3738

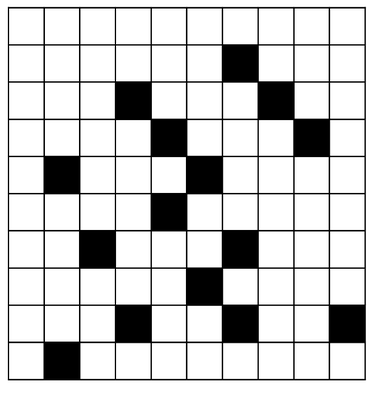

أفقيا

1- تسمية تُطلق على مجموعة من البلدان والأقاليم المختلفة تحت الإدارة الفرنسية خارج القارة الأوروبية – 2- حزن – دولة أوروبية – 3- قلب الثمرة – ظهر – مخدّر المستشفيات – 4- من الفاكهة – نسبة الى مواطن من طائفة لبنانية – 5- تقتّل – تهكم على الشخص شعراً – 6- عائلة شاعر ومسرحي فرنسي راحل – مبرز ومعلّل – 7- أصفر بالأجنبية – ضمير منفصل – هر بالأجنبية – 8- الإسم البرتغالي لنهر تاخو – ما يطرق الحدّاد عليه الحديد – 9- شحم – راحة اليد – قبر – 10- عاصمة تشيلي

عمودياً

1- شارع المال والبورصة في الولايات المتحدة الأميركية – 2- شهر هجري – عائلة لاعب كرة قدم كولومبي يلقّب بـ «ماو» – 3- أمر فظيع – الإسم الأصلي للفاتح المغولي جنكيزخان – 4- حرف يوناني – 5- أدلّ الشخص – ضمير متصل – حرف نصب – 6- هيئة القماش من بياض وسواد وحمرة – فجرًا الصحر – 7- للإستدراك – إحدى الإمارات العربية المتحدة – 8- من الشجيرات المثمرة – سطل ماء – 9- إقترب – قلادة رسمية – 10- رئيس وزراء هندي راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عمر المختار – 2- زعتر – نما – 3- ملّ – بنحته – 4- بمنحهم – دبي – 5- لايزر – رع – 6- شرق – قيصر – 7- أحمر – نياسًا – 8- رم – قلّ – نب – 9- جامع – لنّ – 10- عبد الوهاب

عمودياً

1- عزمي بشارة – 2- معلّم – رحم – 3- رت – نلقمّ – جب – 4- أريحا – رقاد – 5- نهيق – لما – 6- ملحم زين – عل – 7- رصين – 8- تنهدّ – رابله – 9- أم – بر – نا – 10- رامي عياش

sudoku 3738

2						6	1	9
		1	6	7	2			
		5					2	
	8		2		7	3		4
6				1			8	5
		4	9		6			
	4					8		
			3	9		2		
9	1	8					3	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3737

9	6	7	8	2	5	4	1	3
8	5	4	9	1	3	6	7	2
1	3	2	4	7	6	5	8	9
7	9	1	3	6	4	8	2	5
5	4	8	2	9	1	7	3	6
3	2	6	5	8	7	9	4	1
2	7	9	1	5	8	3	6	4
6	1	3	7	4	9	2	5	8
4	8	5	6	3	2	1	9	7

مشاهير 3738

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

إعلامي لبناني (1934-2012) رئيس مجلس ادارة تلفزيون لبنان سابقاً. أسهم بتأسيس قناة السومرية العراقية وتسلم ادارتها. منحته فرنسا وسام الفنون والآداب من رتبة ضابط

3+2+4+7 = حانوت ■ 6+5+9+1 = دخول ■ 8+10+11 = شارع في بيروت

حل الشبكة الماضية: **فيليب هاموند**

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون إليكم بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق حبيب حكيم
المنتقل إلى رحمته تعالى السبت 15 ايار 2021.

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب هيثم خليل جمال الدين بوكالته عن حسام سليم راسبيه وكيل وجدي عارف أبو حمزه سند ملكية بدل ضائع للعقار 1854 الخريبة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

الموضوع: طلب إعلان وفاة وهبي يوسف عميس وحسين علي كلوت
المرجع: محكمة النبطية الشرعية الجعفرية
تفيد محكمة النبطية الشرعية الجعفرية أنه بتاريخ 29/4/2021 وتحت رقم أساس 2021/901 و2021/902 تقدم لدى هذه المحكمة محسن عبدو ترحيني بوكالته عن داود علي عميس ومحمد حسن كلوت بطلب إعلان وفاة كل من وهبي يوسف عميس تولد 1887 والدته عطارد ترحيني من بلدة عبا وحسين علي كلوت تولد 1890 والدته سهجنان قاووق من بلدة عبا فمن لديه اعتراض حول موضوع الطلب فليتقدم باعتراضه الى قلم هذه المحكمة خلال عشرين يوماً تلي النشر تحريراً في 12/5/2021.
القاضي
جعفر نور الدين

خرج ولم يعد

غادرت العاملة
BEDADA MESTU BEJIGA
من التابعية الاثيوبية منزل مخدومها الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 70/050009

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

يكتبها شفيق طبارة

أطلق «المتحف العربي الأميركي القومي» (AANM) و«المعهد العربي للسينما والإعلام» (AFMI) و ArteEast «سلسلة الأفلام العربية» (Arab Film Series): برنامج شهري يضمّ أفلاماً معاصرة وكلاسيكية، تليها نقاشات مع صنّاع السينما العرب والأميركيين ـ العرب. شهر أيّار (مايو)، سيكون مخصّصاً للسينمائي الفلسطيني إيليا سليمان (1960) وعرض أعماله: «سجل اختفاء» (1996 ـ 84 د)، «يد إلهيّة» (2002 ـ 92 د)، «الزمن الباقي» (2009 ـ 105 د) و«إن شئت كما في السماء» (2019 ـ 97 د). ستتوافر الأفلام للمشاهدة إلكترونياً بين 21 و30 أيار. وفي 23 من الشهر نفسه، سيتحدّث سليمان عن تجربته مباشرةً عبر موقع eventive، على ان يبقى اللقاء الرقمي متاحاً لمدّة اسبوع.

إيليا سليمان.... فلسطين في القلب كملاك بجناحين

إيمانويل غيبير ـ فرنسا

«ليس لديّ وطن لأقول إنني أعيش في المنفى... أعيش في عملية تشريح... الحياة اليومية، الموت اليومي» هذا الاقتباس هو من الفيلم القصير «الحلم العربي» (1998، 30 د.)، للمخرج الفلسطيني إيليا سليمان. جملة تعكس التناقضات واختلال الهوية في صور أكثر واقعية تعكس القلق واللايقين في الحياة الفلسطينية التي يشرحها سليمان في أعماله. أفلامه سيرة ذاتية يبحث فيها سليمان دوماً عن ماضيه ومستقبله المحتمل في فلسطين المحتلة. الهوية والأمة من القضايا التي يلتزم بها، ويبحث عنها في أفلامه بانعكاس ساخر للصور النمطية والصوابية السياسية. عدم الانتماء إلى أي مكان وإلى جميع الأمكنة في آن هو وسيلة سليمان لكسر الحواجز والقضاء على الاحتلال. أسلوبه السينمائي فريد، قصص قصيرة هادئة بروح دعابة سوداء تنظر بعمق إلى فلسطين، وتقترب من الطبيعة المشحونة للحياة في الأراضي المحتلة بنبرة عبثية. إيليا سليمان موجود دائماً في أفلامه، يراقب بوجه ساكن وبصمت، كأنه آتٍ من العدم. في كل فيلم، لديه لفتة جذرية متمرّدة لفلسطين أكثر دقة ونادراً ما تُرى. في أفلامه نرى بذور أفلام المخرج الياباني ياسوجيرو أوزو (1903 – 1963) خاصة في الصراعات العائلية والأجيال. روح دعابته الصامتة ونظراته المراقبة غالباً ما تقارن بالممثل والمخرج الأميركي باستر كيتن (1895 – 1966) والمخرج والممثل الفرنسي جاك تاتي (1907 – 1982)، مقارنة يأخذها سليمان بحبّ. في صمته ونظراته ومشاهده، يحيّرنا إيليا سليمان، يُبكينا، يضحكنا، ننهي أفلامه بمشاعر متضاربة ولكنّ المهمهة وهزّ الرأس دائماً يلازماننا، فهو وريث السينما الصامتة.

مشاهدة أفلام إيليا سليمان: من 21 حتى 30 أيار 2021
www.arabfilmseries.org

«سجل اختفاء» (1996)
جائزة العمل الأول، مهرجان البندقية

يعود إيليا سليمان في فيلمه الطويل الأول «سجل اختفاء» إلى فلسطين بعد منفى دام 12 عاماً في نيويورك لتصوير فيلم. يعود في فترة متوترة في الأراضي المحتلة، بعد وقت قصير من اغتيال إسحاق رابين وانتخاب بنيامين نتنياهو. عاد سليمان ليجد نفسه في منطقة غير معروفة لا لنفسه ولا حتى للذين يعيشون فيها. في الفيلم، يلاحظ سليمان كيف يفقد الفلسطينيون خصوصيتهم. ويقسم فيلمه إلى قسمين: «الناصرة، يوميات شخصية» و«القدس، يوميات سياسية». في القسم الأول، تكتسب عائلة المخرج وأهالي موطنه الأهمية، بينما في القسم الثاني تناقضات وتجريد من الإنسانية. حذّر كان سليمان في فيلمه الأول، يتردد صدى فقدانه لموطنه في نوع من المشاعر المكتومة. يبقى مراقباً، يحدق ويستمع ويفرز اللحظات بين أكوام من البيانات لواقع يتغير. عاد سليمان في الفيلم إلى أرض ولادته ليجد جذوره. لكنّ رحلته تحولت إلى بحث عن الجذور في الثقافة الباقية. تجمّعت الصور معاً مثل الذكريات في محاولة لنسج مجموعة كاملة من العناصر التي علينا تفكيكها. «سجل اختفاء» دراما كوميدية، تأمّل شخصي في التأثير النفسي للاحتلال وعدم الاستقرار للشعب الفلسطيني في ثقافته وهويته.

«الزمن الباقي» (2009)

في ثلاثة أجزاء، يمثل كل منها فترة في تاريخ فلسطين وحياة إيليا سليمان، يأتي «الزمن الباقي» شريطاً مصقولاً بجماليات الصورة والحوارات المعدومة تقريباً والاستخدام العبقري للوقت السينمائي. يصمم سليمان الفيلم حول عائلة واحدة من الناصرة تُجبر على العيش في «إسرائيل» بعد حرب عام 1948. يتزامن كل جزء مع حدث تاريخي: الأول، يحدث في الوقت الذي تسيطر فيه القوات الإسرائيلية على الناصرة. الثاني، في خريف عام 1970، حول وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. الثالث، آذار (مارس) 1980 خلال الذكرى الرابعة ليوم الأرض الفلسطيني. في القسم الأول، يصف المخرج أفعال والدة فؤاد (صالح بكري) وهو مقاتل فلسطيني. يكبر إيليا الصغير الصامت، وفي الفصول التالية. يتم إخبار طفولته أولاً، ثم مراهقته، دائماً جنباً إلى جنب مع والده الشجاع وأمه الحنون. الصمت هو سلاح سليمان منذ الصغر، تعبيراً عن التمرد على الاحتلال الذي أجبره على العيش جزءاً من حياته في المنفى. إيليا، سواء كان طفلاً أو رجلاً، لا يتحدث ولا يعبر عن نفسه أبداً بالكلمات، بل بالإيماءات والأفعال التي تتسم بقدر أكبر من الثرثرة والتواصل. كعادة سليمان، السرد الهزلي هو المسيطر، يصف كل شيء تقريباً بسخرية وبروح دعابة المخرج الذكية، بدءاً من المشاهد البسيطة من الحياة اليومية إلى تلك الأكثر غموضاً في المعنى، مثل المشهد الأشهر في أفلامه، حيث يعبر إيليا الجدار الذي بناه الإسرائيليون. لا لبس في مشاعر إيليا سليمان حول الوجود الإسرائيلي على أرض ولادته. مشاعر تتلخص في مشهد سائق التاكسي الذي يضيع في شوارع الناصرة بسبب عاصفة قوية، مشهد كشعار خسارة لا يفهمها ولا يشعر بها إلا من فقدوا أرضهم.

«يد إلهية» (2002)
جائزة لجنة التحكيم، مهرجان كانّ

يستكشف «يد إلهية» طبيعة أرض مضطربة بشكل دائم، بروح من الدعابة والسخافة والعبثية والرشاقة الشعرية. يركز على التأثير المدمّر لعدم الاستقرار السياسي على النظام الاجتماعي والحياة الخاصة. ويساعد على فهم حياة الشعب الفلسطيني المجبر على دفع ثمن واقع وحشي. في «يد إلهية» علاقة حب بين القدس ورام الله تتمزق بفعل سيطرة الجيش الإسرائيلي على المدينتين. فيلم لا يمكن فيه للعشاق أن يلتقوا إلا في قطعة أرض مهجورة، لكن لا يمكنهم أن يتمتعوا بخصوصيتهم ويتجاهلوا حقيقة الاحتلال. ساعة ونصف ساعة من سينما سليمان الصامتة والرمزية والمجازية، يخبرنا فيها بقوة عن واقع الأراضي المقدسة. أدخل سليمان في فيلمه مشاهد شبيهة بالأحلام، يصعب إنكار ترابطها مع عنوان الفيلم الذي يبدو قصة تاريخية أكثر من كونه مزيجاً فضفاضاً من اللحظات والأفكار، ما يخلق جواً استفزازياً وغريباً في الوقت نفسه. ثلاثة أقسام في «يد إلهية» كل منها مخصص لبقعة على خريطة الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتبط بمعاناة سليمان نفسه وكاميراته المراقبة.

«إن شئت كما في السماء» (2019)
جائزة الاتحاد الدولي للنقاد السينمائيين، مهرجان كانّ

ينطق إيليا سليمان في فيلمه «إن شئت كما في السماء»، يقول لسائق التاكسي في نيويورك: «أنا فلسطيني». بعد تلك الجملة، يبدو سائق التاكسي في حيرة، متفاجئ كأنّ الفلسطينيين جزء من الأساطير. في الفيلم، سليمان هو السائح. منذ فيلمه الأول إلى اليوم، هو يشكك في السلوك الاجتماعي والسياسي لفلسطين تحت الاحتلال. لا شيء واضحاً، وكل شيء استثنائي. في غرفة الانتظار في مكتب منتج أميركي كبير، يقدّمون إيليا سليمان للمرأة المستعجلة بجملة «إنه يصنع فيلماً عن السلام في الشرق الأوسط»، لكنه فيلم كوميدي». أجابت المرأة: «نعم، هذا مضحك بحد ذاته». يغادر سليمان من دون أي وعد بالتمويل: «حظاً سعيداً في مشروعك»، تنهي المرأة كلامها بلهجة وَدّ زائفة. لحظات ماساوية مثل هذه تتضاعف في الفيلم. منتج فرنسي يقول إن شركته «تتعاطف مع القضية الفلسطينية» ولكن أفلام سليمان ليست «فلسطينية بما فيه الكفاية». «إن شئت كما في السماء» ربما هو نسخة خيالية عن جهود المخرج لإنتاج هذا الفيلم. سليمان دائماً على الشاشة، في فلسطين وباريس ونيويورك يراقب العالم كيف يزداد سخافة وعنفاً. فيلم سياسي للغاية يُظهر فيه سليمان تفانياً لفلسطين وأهلها. يرى ويُرينا أن الكوكب بأسره أصبح فلسطين ضخمة. تراه كالعادة يتعامل مع جيرانه، يتناول مشروباً في مختلف الحانات والمقاهي، ويراقب عنف الشوارع، وقمع الشرطة، وتصرفات البيروقراطية، والسيطرة المفرطة على المواطن في جميع أنحاء العالم، وفلسطين دائماً في القلب كملاك بجناحين.

خمسة أفلام على موقع مؤسّسة الفيلم الفلسطينيّ
غزّة تحت القصف... المقاومة بكلّ أشكالها

منذ أن وُضع الكوكب كلّه تحت الحجر العام الماضي، بدأت «مؤسسة الفيلم الفلسطيني» مشروعاً بنشر فيلم فلسطيني كل اسبوع على موقعها الإلكتروني بهدف تعريف المشاهد العربي إلى الإنتاجات التي لا تتاح له رؤيتها، إلا في المهرجانات وبعض المناسبات. وسط الظروف الحالية التي تعيشها غزة، والانتفاضة الشاملة التي تغطّي فلسطين التاريخية، اخترنا لكم اعمالاً متوافرة على موقع المؤسسة التي تعرّف عن نفسها بأنها «متجذّرة في تقاليد السينما الملتزمة وتاريخ الممارسات السينمائية المستقلة كأداة للتغيير الاجتماعي». افلام تنقل يوميّات المخيمات المحرومة من الهواء والبحر والامل، والممارسات الصهيونية المتغطرسة، والتطهير العرقي الذي تواظب عليه الآلة الاستعمارية، والحصار المفروض على كل خلية من خلايا الفلسطيني. واقع قاس وظالم استمرّ طويلاً بتواطؤ «الديمقراطيات» الغربية. لكنّ فلسطين تنتفض اخيراً. فلسطين غسان كنفاني وناجي العلي وصولاً إلى باسل الاعرج تنادي بكامل شراييناها: «لا تمت قبل ان تكون ندّا»!

لمشاهدة الأفلام: www.palestinefilminstitute.org/ar/pfp

في احد شوارع لوس انجليس

«نعيم ووديعة» (وثائقي. 2000 – 20 د.)
نجوى نجار

تعيدنا المخرجة الفلسطينية نجوى نجار («بين الجنة والأرض»/ 2019) إلى يافا قبل عام 1948، لتقصّ علينا قصة جدها وجدتها من خلال حياتهما الاجتماعية والمهنية في فلسطين قبل النكبة. تعتمد المخرجة على صور ومشاهد من الأرشيف لتدعم بها فيلمها الوثائقي القصير. ومع الصور أحاديث بنات نعيم ووديعة اللواتي يسردن القصة ويروين حياة المدينة التي تهجّرن منها وتأثير النكبة على العائلة كلها.

«بلا سقف» (روائي. 2019 – 13 د.)
سينا سليمي

غزة تحت القصف وامرأة تحضّر وجبة الإفطار لأسرتها في شهر رمضان. يتوقف الزمن لديها عندما تتلقّى مكالمة من «جيش الدفاع» الإسرائيلي تحذرها بأنّ المنزل سيتم قصفه بعد عشر دقائق. في الوقت المتبقي، تحاول المرأة لملمة حياتها وأسرتها وماضيها وحاضرها.

«حجر سليمان» (روائي. 2015 – 26 دقيقة)
رمزي مقدسي

بفيلم مقتبس عن رواية «الضوء الأزرق» للشاعر والكاتب الفلسطيني الراحل حسين البرغوثي (1954 ــ 2002)، يسرد المخرج رمزي مقدسي قصة حسين (رمزي مقدسي) الشاب الفلسطيني الذي يتلقّى رسالة من مكتب البريد الإسرائيلي الممثل شخصياً لتسلّم طرد. ولتسلّمه، ينبغي له أن يدفع عشرين ألف دولار أميركي. يدفعه الفضول لمعرفة ما يحتويه الطرد إلى بيع بيته. يقول المخرج عن الفيلم: «قرأت قصة البرغوثي المكتوبة عام 1985، والقصة التي وصفها أصبحت واقعنا. أردت أيضاً أن أصور المفارقة المزعجة لنضالنا من أجل الوجود الفلسطيني».

«أمبيانس» (فيلم تجريبي. 2019 – 15 د.)
وسام الجعفري

ببساطة وبدراما ساخرة عبثية، ينقلنا المخرج الفلسطيني وسام الجعفري، في فيلمه القصير الذي حاز جائزة «سينيفونديشن» في «مهرجان كانّ»، إلى مخيم الدهيشة بالقرب من مدينة بيت لحم. قصة شابين يحاولان تسجيل الموسيقى داخل المخيم للاشتراك في مسابقة، إن نجحا فيها، فسيحصلان على فرصة صنع ألبوم موسيقي. بداية، لا تسير الأمور حسب المتوقع بسبب الفوضى والضوضاء والمشاكل في المخيم. تقف محاولات التسجيل بسبب ثرثرة الجيران والعشاق والأطفال والغارات الإسرائيلية اليومية. ينتهي الأمر بهما إلى الانطلاق بفكرة تسجيل أصوات المخيم بدلاً من موسيقاهما. لغة الفيلم السينمائية قريبة من لغة المخرج إيليا سليمان، حيث يراقب الشابان حياتهما في المخيم، وتتحول الأصوات إلى شخصية رئيسية ثالثة. ينقل الجعفري حياته الخاصة في المخيم إلى الشاشة الكبيرة ويقول «أحاول تصوير حياتي في هذا المكان حيث يتم حشر 15 ألف شخص في كيلومتر مربع واحد». يستند الفيلم إلى قصص حقيقية في المخيم والأحداث التي حصلت أثناء تصوير الفيلم.

«فراولة» (روائي. 2017 – 17 د.)
عايدة كنعان

لم ير سمير، بائع الأحذية من رام الله والبالغ 43 عاماً، البحر أبداً. لذلك يقرر أن يذهب بالتهريب مع عمال بناء لتحقيق حلمه برؤية البحر. ولكنّ المطاف ينتهي به في مكان آخر، وعلى الرغم من ذلك، لا يتخلى سمير عن حلمه.

«حكاية الجواهر الثلاث» (روائي. 1995)
ميشيل خليفي (يعرض من 20 إلى 26 أيار/مايو)

«حكاية الجواهر الثلاث» هو أول فيلم يصوره المخرج الفلسطيني ميشيل خليفة (1950 ــ صاحب «عرس الجليل»، «الزواج المختلط في الأراضي المقدسة»، «الذاكرة الخصبة») بكامله داخل قطاع غزة في بداية عام 1994. يومها، كانت غزة لا تزال تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر. يحكي لنا خليفة قصة الصبي يوسف الذي يعيش في عالم وواقع صعبيْن، ولكنه يسافر بخياله من دون حواجز. نقل خليفة في الفيلم الحكاية الخرافية إلى واقع قطاع غزة، مع يوسف الذي يعيش خلال الانتفاضة الأولى مع والدته وأخته. والده مسجون منذ سنوات وأخوه مطارد من «الوحدات الخاصة الإسرائيلية». العنف يطغى على حياته وحياة الأهالي في القطاع المكبلين بقيود الاحتلال. ليس ليوسف إلا اللجوء للخيال والعصافير والهرب كلما أتيحت له الفرصة من المخيم إلى البراري والشواطئ. خلال بحثه عن الطيور في أحد الأيام، يقع يوسف في حب غجرية ساحرة من عمره، تضعه أمام تحدّ: تعده الفتاة بأنها ستتزوجه عندما يكبر فقط إذا استطاع أن يسترد ثلاث مجوهرات مفقودة من عقد جدتها. ينطلق يوسف بعدها في مغامرة لكسب حب الفتاة. الزمان والمكان والجسد هي الأبعاد الثلاثة في فيلم خليفة حيث يختلط الواقع القاسي بالحلم وتخيلات الفتى. «حكاية الجواهر الثلاث» ينقل الفقر والعنف والسجن والإمكانات المحدودة واليأس في غزة. ينقل المخرج القصة بطريقة تشبه الحلم. فيلم حزين مع فسحة من الأمل يخبرنا فيه خليفة بضرورة إعادة حق أطفال غزة بالحلم واللعب.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 17 أيار 2021 العدد 4341

«بايبود 2021»: الجسد في زمن التباعد والتحوّلات

خليل الحاج علي

منذ فترة، اختُتمت الدورة السادسة عشرة من «مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر» (بايبود) بعد تأجيل طاولها نتيجة الظروف والمتغيّرات التي شهدها عام 2020. تعود الدورة السابعة عشرة من «بايبود 2021» تحت عنوان: Architecture of a Ruined Body، في موعدها المعتاد، مع التحديات نفسها التي ولّدتها الظروف الاجتماعية والسياسية والصحية الصعبة. في هذه الدورة، تتصدّر الثقافة والتساؤلات حولها، طليعة برنامج العروض، ليس بهدف الحصول على إجابات، بل لاكتشاف طروحات ووجهات نظر عما يعيشه العالم في الوقت الراهن.

تقول رائدة الرقص المعاصر مارثا غراهام (1894-1991)، إن حركة الرقص تولد من حركات الإنسان الأساسية. كان طرحها هذا بمثابة ثورة في عالم الرقص المعاصر، حطّمت مارثا القيود في الرقص تماشياً مع المتغيرات التي كان يعيشها العالم في ذلك الوقت، وأخذته إلى منحى آخر. اليوم، يصعب التكهّن بالمسار الذي يمكن أن يأخذه الرقص في ظل ما نعيشه. أي حطام ستتم إعادة بنائه في ظل ما يعيشه العالم؟ يبرز اليوم مهرجان BIPOD، لينقل مشهدية الأجساد المحطّمة ومحاولة إعمارها من جديد، من دون توقع الحصول على إجابات عن مسار الرقص.

بمشاركة أكثر من 70 فناناً، من 10 مدن في أوروبا والمتوسط ، و10 منظمات ثقافية من 8 دول مختلفة، يُقام «بايبود 2021»، ويبث عروض الرقص على طريقة البث المباشر. لا يقتصر المهرجان على نقل عروض الرقص، وإنما ينقل فعاليات ثقافية، وحلقات نقاش، على منصة Citerne.live الإلكترونية، من دول عديدة. هذه المشاركة الواسعة هي الأولى من نوعها، إذ جرت العادة أن يكون التنظيم بأكمله بإدارة مؤسّس فرقة «مقامات» ومهرجان «بايبود» عمر راجح. توسعت المظلة هذا العام، بمشاركة رواد مسارح من مختلف الدول بما فيها: رام الله، الإسكندرية، نيقوسيا وغيرها.

يأمل عمر راجح، عودة المهرجان إلى خشبة «سيتيرن بيروت»، «لكن في الوقت الراهن، ونتيجة الانفتاح الذي نعيشه، تم استغلال الأزمة لتطوير المهرجان، الذي يتمثل هدفه الأساسي في جمع الراقصين والمهتمين والفنانين على منصة إلكترونية واحدة، ليكون أكثر شمولاً». بالفعل، تحولت منصة «سيتيرن لايف»، خلال عام واحد إلى ملتقى فني، بث عدداً من عروض الرقص حول العالم. خلق ذلك مساحة مشتركة بين

من عرض Border -Line

الدول والعواصم، عزّزت لغة التواصل بين الأجساد في زمن التباعد الاجتماعي. من المقرر أن يعود «سيتيرن بيروت» إلى الحياة في أقرب وقت ممكن، لتعزيز دور المدينة الرائد، وإعادة تموضعها لتكون عاصمة الرقص المعاصر. بعد انتقاله للإقامة في باريس، يلحظ راجح الفوارق في التعامل مع الفنانين: «المشكلة ليست في الدعم المكثف الذي تقدمه المنظمات الدولية لنا، بل المشكلة في إهمال دولتنا للفنانين، وعدم إيلاء الأهمية لهم، ما يجعل الفوارق أكثر وضوحاً» نافياً وجود أي علاقة بين تنفيذ أجندة أو أهداف معينة للمنظمات الدولية، وتقديم الدعم للمهرجان.

بالنسبة إلى هذا العام، افتُتحت الدورة السادسة عشرة من «بايبود»، ليل أمس مع ثلاثة عروض: Focus Emergence يحاكي تطلعات جيل جديد من الراقصين من المغرب العربي وتونس، وقدّم رؤية حالية للمجتمع وآماله.

الليلة الأولى كانت حافلةً أيضاً، حيث قدّمت الفرنسية التونسية سيرين دوس I›m not White. العرض هو سرد قصص يشرح هويتها المزدوجة، يستخدم الكلمات والغناء والرقص للتعبير عن وجود مختلف في العالم، ويرى المسرح فضاءً للمصالحة والتحرر.

وفي عرض D DAY الذي قُدم في الليلة الأولى، برزت ثلاثة أشكال بشرية عمياء، تعلوها عين عملاقة مصنوعة من الصحف. رَسم كلٌّ من معاد حدادي، شروق المحاطي ومحمد المقيسي، عالماً شعرياً تندمج فيه الكثير من التساؤلات عن الواقع الراهن.

برنامج «بايبود» هذا العام، يزخم بالكثير من العروض والفعاليات، ويمتد حتى 27 حزيران (يونيو). عروض تحاكي الثورات وسقوط السلطة، وهندسة الجسد وما يمكن أن يحيطه من استسلام أو تمرد أو آلام أو هشاشة أو توتر. كما تحاول البحث عن المسارات الهندسية التي من الممكن أن تأخذها الأجساد.

من أبرز العروض الراقصة: ستقدم فرقة «مقامات» عرضاً لا يزال في طور التطوير. من المقرر تقديم الصيغة النهائية لعرض Cent Mille Façons de Parler أو «مئة ألف طريقة للتحدث» في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. يُقدم العرض في 8 حزيران، في سياق الـ Open Studio حيث تُبث تدريبات الراقصين من مدينة بلفور الفرنسية، في سياق إخراجي يتضمن محادثات مع الراقصين وما توصلوا إليه من تشكيلات على المستوى الحركي. العمل مستوحى من قصائد الحب لجلال الدين الرومي ومنهجيته للدين والفلسفة لجوهر الحب، ويركز على الجسد في اللحظات الشديدة من العاطفة والحب والرغبة.

في 19 أيار، سوف يُقدَّم Cosmos المستوحى من الحركة الأبدية للنجوم. يسعى العرض إلى طرح تناغم جماعي جديد، في عالم تندمج فيه الأجسام بحثاً عن فضاءات جديدة.

وفي 21 أيار، تقدم خلود ياسين Heroes - Surface of a Revolution، تطرح من خلاله تساؤلات عن القوة التي تخلقها الجماهير المتعطشة للقادة وكيفية صناعتها والمحافظة عليها، كيف يصبح جسد شخص ما رمزاً للقوة؟ وكيف يتم الإعلان عن سقوط السلطة بسقوط الجسد؟

ومن أبرز العروض اللبنانية، «عليهم» لألكسندر بوليكيفيتش، الذي يُقدم عبر تقنية البث المباشر على منصة «سيتيرن لايف» في 22 من أيار، من بيروت. العرض المنفرد، يروي قصة الخسارة والألم والإيذاء الجسدي والتمرد. يطرح ألكسندر مواجهته للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية التي تضرب لبنان.

في 22 أيار يُقدم عرض Border -Line الذي يناقش العقبات والصراعات الناتجة عن كيفية تطوير الشعور بالملكية المشتركة للأمكنة؟ وفي 23 أيار، يُقدَّم Ground Zero الذي يطرح إشكالية فقدان الفضاء المعماري الذي يوفر مكاناً للوجود الجسدي. تستمر العروض مع Taldans on Taldans في 27 أيار. في هذا العرض، تقدم فيليز سيزانلي ومصطفى كابلان ، المؤسسان المشاركان لـ Taldans، سلسلة من مقاطع الفيديو من فيلم «انتصار فوق الشمس» الذي تم تصويره في معالم وأماكن حضارية وتاريخية في اسطنبول، تتعلق بعناصر مثل المياه والآثار التي خلّفها التحول الحضاري. أما في 28 أيار، فيُبث Walkthrough: Intersections وهي نزهة مشتركة مشياً على الأقدام. تُعد هذه تجربة جديدة يُستكشف الجسد من خلالها، ويتم تحويله إلى جزء من منظر المدينة. أما في 29 أيار، فسوف يبث Polyrhythm-graphy الذي يشمل تعدد الإيقاع الموسيقي والصوتي والحركي. وفي 30 أيار، سيتجلى الخطاب الكوريغرافي بشكل سلس وديناميكي، يتميز بالتقارب والتوقف والعبور والتعليق، ضمن عرض Genesis.

ومن أبرز العروض في شهر حزيران، «رحلة إلى القدس» وهو مشروع إنتاج رقص مستوحى من لعبة الأطفال الشهيرة «الكراسي الموسيقية». تمثل اللعبة صراعاً على المكان، وحق التملك والبقاء فيه. الهدف هو إيصال تأثير الصراع الفلسطيني على الفرد من خلال الحركة الجسمانية. ويتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف في الرقص الشعبي الفلسطيني في مناطق مختلفة تشهد أشكالاً مختلفة من الحرب والنضال. وفي 5 حزيران، A Solo for a Two Man الذي يطرح إشكالية الهوية وما تكرسه من تناقضات حول الواقع والوهم والنور والظلال والقلق والسلام.

«بايبود 2021». Architecture of a Ruined Body: **حتى 27 حزيران (يونيو)**. https://www.citerne.live/

رندا وحنان «تمسرحان» ذاكرة بيروت

«لعلّ وعسى» (Augures) هو عنوان المسرحية الجديدة التي تؤدّي بطولتها الفنانتان اللبنانيتان رندا أسمر وحنان الحاج، وتنطلق في 28 أيار (مايو) الحالي على خشبة «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة)، حيث تستمرّ لغاية الـ 30 من الشهر نفسه. في بداية ثمانينيات القرن الماضي، رسمت الفنانتان (الصورة) مسارهما الفنّي منذ أن اتّخذتا المسرح كمهنة، وسط أحداث الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان على مدى 15 عاماً. وهما تودّان من خلال ذكرياتهما الشخصية والمهنية إعادة تشكيل ذاكرة بيروت وخريطة المسارح وأماكن العرض التي لم تعد موجودة اليوم. لكنّهما سرعان ما تكتشفان أنّ الأمر شبه مستحيل! يسائل العرض المرتقب النشاط المسرحي في زمن الحرب من خلال علاقة الممثّلتين بالمسرح اليوم: المسرح بوصفه احتمالاً لعيش حرية حقيقية. وقد استندت كريستيل خضر التي تولّت مهمّتي الإخراج والكتابة، في نصّها إلى شهادات من حنان الحاج علي ورندا أسمر.

مسرحية «لعلّ وعسى»: بين الجمعة 28 والأحد 30 أيار ـ الساعة السادسة بعد الظهر ـ «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 01/381290

BDS مصر: وقفة رقميّة مع فلسطين

«لأجل فلسطين، أطفالها ونسائها وشبابها ومقدّساتها»، تدعو «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (BDS) في مصر، اليوم الإثنين، للمشاركة في وقفة إلكترونية في الذكرى الثالثة والسبعين للنكبة (تصادف في 15 أيار/ مايو في كل عام)، دعماً لصمود ونضال الشعب الفلسطيني، ورفضاً لكلّ الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي عليه. خلال هذا النشاط الذي يستمرّ لمدّة ساعة، سيُستضاف ناشطون فلسطينيون لإطلاع الحضور على آخر مستجدات الوضع على الأرض.

وقفة إلكترونية في الذكرى الـ 73 للنكبة: اليوم الإثنين ـ الساعة العاشرة والنصف صباحاً بتوقيت بيروت ـ للاستعلام: صفحة BDS مصر على فايسبوك (الرابط متوافر على موقعنا)

غاليري «مرفأ»: في البدء كانت الـ «مياه»

بعد الخراب الذي حلّ بها نتيجة انفجار الرابع من آب (أغسطس) 2020، تستعدّ غاليري «مرفأ» لإعادة فتح أبوابها في 21 أيار (مايو) الحالي من خلال معرض جديد يحمل اسم Water (مياه). يجمع الحدث المرتقب أعمالاً لكلّ الفنانين المتعاونين مع الغاليري حول موضوع عالمي موحّد. وهم: أحمد غصين، كالين عون، لميا جريج، عمر فاخوري، باولا يعقوب، رانيا اسطفان، رائد ياسين، صبا عناب، تالار أغباشيان، تمارا السامرائي، ستيفاني سعادة وفارتان أفاكيان.

يضم المعرض مجموعة واسعة من الوسائط، بما في ذلك الأفلام والتصوير الفوتوغرافي والرسم والنحت والتجهيز... وفيه، سيصوّر كل فنان الثيمة الأساسية من خلال وجهة نظره المتفرّدة؛ إبراز الطبيعة الشعرية والعلمية والسياسية والاجتماعية والمتعدّدة الاستخدامات الشاملة للمياه.

وتلفت «مرفأ» في بيان إلى أنّ هذا المعرض يُعدّ مساهمة منها ضمن مبادرة Galleries Curate: RHE العالمية. إنّها مجموعة غير رسمية من الغاليريات المعاصرة من جميع أنحاء العالم التي اجتمعت لمناقشة كيفية خوض التحديات الجديدة التي تفرضها الأزمة العالمية، وتأثيراتها على الفنانين والعاملين في مجال الفن. في هذا الإطار، توضح «مرفأ» أنّه «أصبحت العلاقات بيننا على مدى أسابيع من التبادل، وثيقة وضرورية... اكتشفنا أنّه على الرغم من تفكيك الجائحة للعديد من الأشياء، إلا أنّها جمعتنا معاً. أشعل هذا الإحساس بالدعم المجتمعي الإيجابية والتفاعلات التعاونية».

افتتاح معرض Water: الجمعة 21 أيار ـ من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى السابعة مساءً ـ غاليري «مرفأ» (مرفأ بيروت). للاستعلام: 01/571636

الإثنين 17 آيار 2021 العدد 148
Lundi 17 Mai 2021 no148

الأخبار

رأس المال

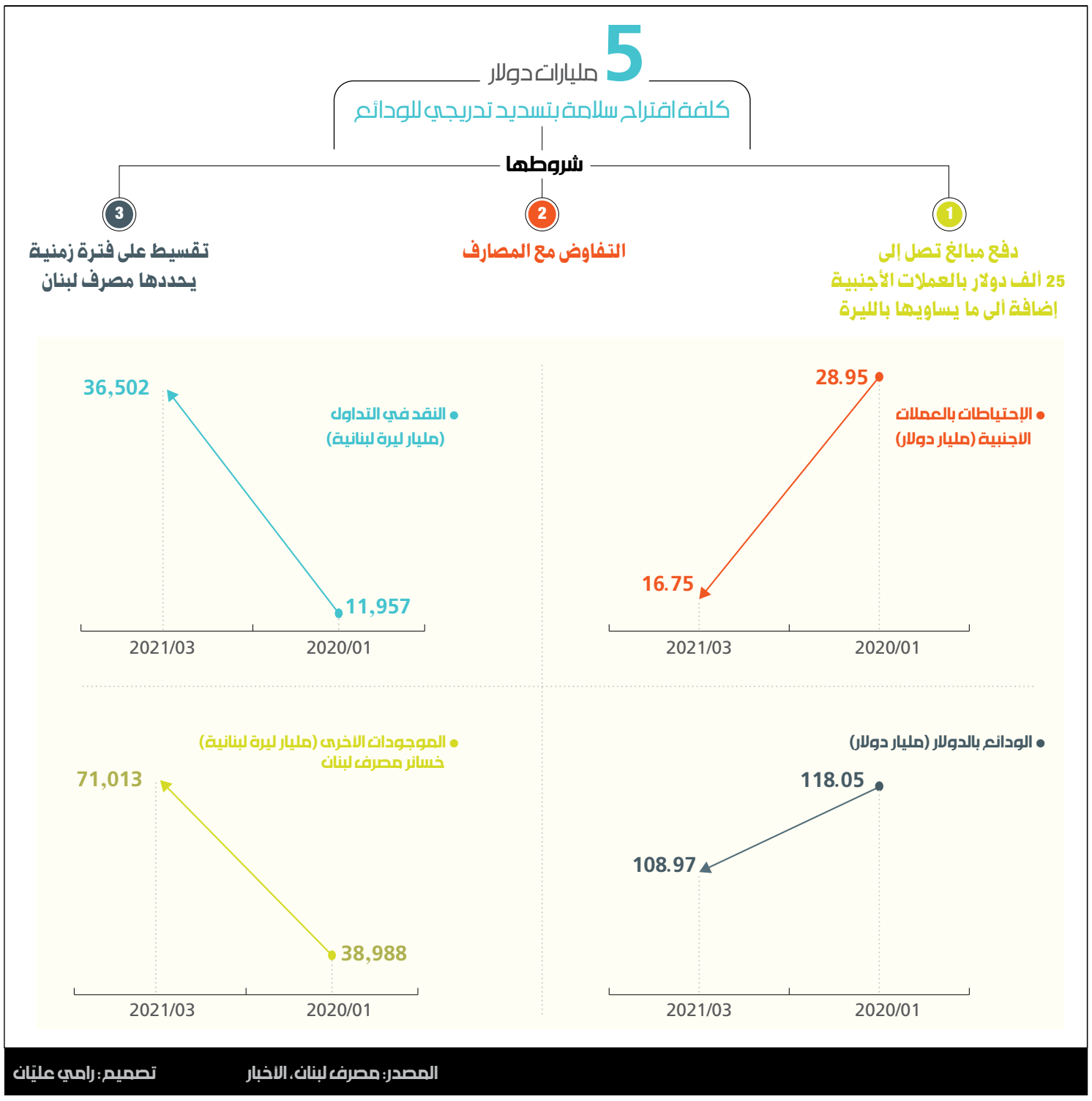

المصدر: مصرف لبنان، الأخبار تصميم: رامي عليّان

في العدد

02
محمد وهبة
خطّة التصحيح الطوعي التي اختارت السلطة إنكارها

04
الأمجد سلامة
النظام الماليّ اللبنانيّ في انتظار الحلول الأميركيّة

05
ماهر سلامة
نحو الـ Import control: الغاية تبرّر الوسيلة

06
بام مارتنز. راس مارتنز
تيسلا تتخلى عن بيتكوين بعد تحقيق الأرباح

08
هشام صفيّ الدين
أسس القطاع المصرفي لا تمسّ

رشوة انتخابيّة للمودعين؟

محمد وهبة

كما أن المنصّة التي تأخّر مصرف لبنان في إطلاقها، مرتبطة باستمرارية الدعم والاحتياطات بالعملات الأجنبية، إلا أنها أيضاً لا تنفصل أبداً عن التعميم 154 الذي فرض على المصارف تكوين سيولة أجنبية بنسبة 3% من قيمة ودائعها بالدولار في نهاية حزيران 2020، ولا عن الاقتراح الأخير الذي رماه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بشأن تسديد مبالغ للمودعين بالعملات الأجنبية وبالليرة تصل إلى 25 ألف دولار. هذه المسائل كلّها تأتي في إطار سياسي يهدف إلى رشوة جيش المودعين وتجميل الخسائر التي تراكمت في موازنة مصرف لبنان.

قبل نحو أسبوعين، عقد مجلس إدارة جمعية المصارف اجتماعاً عرض فيه رئيس الجمعية سليم صفير اقتراحاً من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. ينصّ الاقتراح على أن تدفع المصارف لكل مودع 500 دولار شهرياً. الاقتراح تضمن أيضاً أن تبلغ الكلفة الإجمالية لهذه العملية نحو 5 مليارات دولار موزّعة على ثلاث سنوات، وأن تكون المصارف قادرة على تمويل نصف المبلغ من السيولة الخارجية المجمّعة في مصارف المراسلة بموجب التعميم 154 (3% من ودائع الدولار في نهاية حزيران 2020 وهي تساوي 3,4 مليارات دولار)، على أن يقوم مصرف لبنان بتمويل النصف الآخر عبر خفض سقف الاحتياط إلى الحدود التي تتيح له تحرير مبلغ 2,5 مليار دولار. النقاش بين المصرفيين دار حول كيفية تغطية الـ2,5 مليار دولار في وقت أن هناك مصارف لم تتمكن من الالتزام بالتعميم، لا بل إن بعضها باع أصولاً له في الخارج من أجل تجميع ما يترتب عليه بموجب التعميم. النقاش خُتم على يد رئيس الجمعية سليم صفير الذي قال إن الأمر بمثابة «بونبونة» مقابل إقرار «الكابيتال كونترول».

هذا النقاش متصل بنقاش آخر يتعلق بتأخّر إطلاق منصّة «صيرفة» التي وعد بها سلامة. فبحسب المعلومات، سجّلت المصارف الثلاثة الأكبر في لبنان، بنك عودة، بلوم بنك، بيبلوس بنك، اعتراضاً على المشاركة في تمويل هذه المنصّة، باعتبار أنهم لن يستخدموا الأموال التي جمعوها من خلال الضغط على المودعين وبيع أصول خارجية، من أجل تشغيل المنصّة التي يسعى مصرف لبنان بموجبها أن تحلّ المصارف محلّه في تمويل استيراد السلع.

إذاً، الاقتراح التقني بإنشاء المنصّة، وبتسديد بعض قيم الودائع، وإقرار الكابيتال كونترول هو سلّة واحدة يدفع بها سلامة. ولهذه السلّة بعد سياسي واضح، أشار إليه سلامة في بيانه الأخير عندما قال إنه يحتاج إلى تغطية قانونية. طبعاً المقصود بهذه التغطية، إقرار تشريع في مجلس النواب. هي معادلة قائمة على «تسوية»؛ ففي مقابل إقرار قانون لـ«كابيتال كونترول» يحمي المصارف من الدعاوى القانونية التي انهالت عليها بالجملة في لبنان والخارج، سيقرّ المجلس النيابي التغطية القانونية التي تقونن «الرشوة الانتخابية» التي تسعى إليها قوى السلطة من أجل ضمان استمراريتها. الترجمة العملية لهذه التسوية تكمن في الوصف الذي أطلقه صفير عليها: «بونبونة». هي مجرّد هديّة ستُمنح لجيش من المودعين - الناخبين الذين سيسحبون بعضاً من أموالهم بالعملات الأجنبية وبعضها بالليرة أيضاً. في الواقع، يجب الانتباه جيداً إلى ما جاء في بيان حاكم مصرف لبنان. هو لم يقل أبداً إنه سيدفع لكل المودعين ما قيمته 25 ألف دولار، ولم يقل أبداً إنه سيدفع لهم كل المبلغ بالعملة الأجنبية. بل قال إنه «يتفاوض مع المصارف»، من أجل «تسديد تدريجي للودائع التي كانت قائمة قبل 17 تشرين الأول 2019 وكما أصبحت في 31 آذار 2021»، وإنه يعدّ خطّة «يتم بموجبها دفع مبالغ تصل إلى 25 ألف دولار أميركي، وبالدولار الأميركي أو أي عملة أجنبية، إضافة إلى ما يساويها بالليرة اللبنانية وسيتم تقسيط هذه المبالغ على فترة زمنية يحددها مصرف لبنان قريباً».

إذاً، المسألة كلها تبدأ بالتفاوض مع المصارف. بمعنى آخر، إن مصرف لبنان في موقف حرج للغاية يدفعه إلى التفاوض مع المصارف بدلاً من الضغط عليها. صحيح أن بإمكانه تهديدها بالإقفال إذا خالفت، لكن يبدو أنه ليس قادراً على فعل هذا الأمر مع المصارف الثلاثة الأكبر. وهذا يعني أيضاً أن المفاوضات لا تتعلق حصراً بتسديد الودائع بل بمشاركة المصارف في «المنصّة» لتمكينه من رفع الدعم وتخليص احتياطاته من الضغوط الكبيرة. لذا، قد نرى مصرف لبنان أكثر خضوعاً لما يريده «حزب المصرف»، وقد يوافق على تمويل المنصّة من أمواله من أجل وقف الدعم، لكن ثمة مخاوف جديّة من أن يفشل مخطط التمويل المطروح، وأن يبدأ الحديث عن بيع الذهب لتوزيعه على المودعين. رغم ذلك لن يتمكن المصرف من إخفاء حقيقة الخسائر التي ألحقها بموازنته من أجل إطفاء خسائر المصارف. فخلال سنة وثلاثة أشهر (2020 - آذار 2021) تكبّد مصرف لبنان خسائر إضافية تُقدّر بنحو 32 ألف مليار ليرة، وطبع نقوداً بقيمة 25 ألف مليار ليرة. فالودائع بالعملات الأجنبية التي تمثّل النسبة الأكبر من الخسائر المتراكمة في موازنات المصارف، تراجعت في الفترة نفسها بقيمة 9 مليارات دولار. الحاكم يشتري المزيد من الوقت لتأمين خروج آمن، بينما «حزب المصرف» يحقق المزيد من المكاسب.

السلطة اختارت الانهيار بدلاً من التصحيح

محمد وهبة

في 10 كانون الثاني 2019، نشرت «الأخبار» كلاماً لوزير المال في حينه، علي حسن خليل، وللتجارة رائد خوري، رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب ابراهيم كنعان، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي قطع زيارته لباريس، ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه. وفي نهاية الاجتماع تلا خليل بياناً قصيراً، يتبرّأ فيه، باسمه وباسم المجتمعين من كلامه، ومن وجود خطّة للتصحيح الطوعي (https://al-akhbar.com/Politics/264618). يومها جاء في البيان:

- موضوع إعادة هيكلة الدين العام غير مطروح على الإطلاق. فالدولة اللبنانية ملتزمة تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً بالمحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحاملي مختلف سندات الدين السيادية، وذلك تقيّداً بتسديد الاستحقاقات والفوائد في التواريخ المحددة لذلك من دون أي إجراء آخر.

- إن ما هو مطروح حالياً هو تنفيذ الإصلاحات التي اقترنت بها موازنة 2018 من جهة، ومن جهة أخرى ما التزمت به الدولة اللبنانية في مؤتمر سيدر وأبرزها: تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ضبط الإنفاق العام وترشيده وخفض عجز الموازنة واستطراداً تأمين التوازن المالي، تعزيز وتنويع القطاعات المنتجة في لبنان.

عملياً، لم يجرؤ خليل ولا أيّ من شركائه في السلطة على الاعتراف بأن الانهيار آتٍ رغم أن الخطّة أُعدّت «تفادياً للانهيار المالي والنقدي» ولحظت بوضوح أن انهياراً كهذا «يمكن أن يحدث في أي لحظة وهو مسألة وقت فقط». قوى السلطة رفضت الإقرار بوجود احتمال للانهيار يمكن تفاديه بمجموعة إجراءات وتدابير ملحوظة في الخطّة أو خارجها.

في الواقع، كان واضحاً لفريق وزارة المال برئاسة طلال فيصل سلمان الذي أعدّ الخطّة، أن الانهيار حاصل ما يحتّم الانطلاق بعملية تصحيح طوعي بدلاً من الانزلاق نحو مخاطر التصحيح القسري الكارثية. ربما لم تكن تفاصيل الخطّة مثالية، إنما اعترافها بالواقع الذي لا يمكن تفاديه وتحذيرها من الكارثة الآتية، يعكسان حقيقة أن السلطة أخذت قراراً إرادياً بتجاهل هذه المخاطر، واختارت الاستمرار في شراء الوقت حتى لو أدّى ذلك إلى تعظيم الخسائر.

خطّة سلمان للتصحيح الطوعي، تحدّثت مباشرة عن كلفة الهندسات المالية الهائلة التي لم تُجدِ نفعاً، وضُمّنت سيناريو واضحاً عن نتيجة المسار القائم على شراء الوقت. فقد قُدّرت كلفة الهندسات المالية بنحو مليارَي دولار سنوياً، علماً بأن هذه الكلفة باتت اليوم تزيد على 4 مليارات دولار سنوياً (وفق سعر الصرف النظامي). أما فجوة الأصول السلبية (الخسائر) في موازنة مصرف لبنان، فكانت تُقدّر في حينها بنحو 24 مليار دولار، بينما بلغت اليوم أكثر من 60 مليار دولار.

معظم ما تنبّأت به الخطة عن مخاطر التصحيح القسري، حصل. من إعلان إفلاس الدولة واحتمالات إفلاس بعض المصارف، وانفلات سعر الصرف، والهيركات على الودائع، إلى جانب احتمالات بيع أصول الدولة، وفرض وصاية صندوق النقد الدولي في حال الحاجة إلى تدخله لإنقاذ ميزان المدفوعات لتأمين الحاجات الأساسية كالغذاء والأدوية والوقود.

فبعد أسابيع من لحظة وضع الخطة على طاولة خليل، بدأ انهيار سعر صرف الليرة، وبعد سنة وثلاثة أشهر أعلن لبنان إفلاسه، وتوقفت المصارف عن سداد الودائع، كما بدأ التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وطالبت المصارف بالاستحواذ على أصول الدولة مقابل الخسائر في موازناتها. الخطّة افترضت أنه سيكون هناك «كابيتال كونترول» أسوة بما يحصل في دول العالم المفلسة، لكن فاتها أن «حزب المصرف» أقوى، إذ رفضت قوى السلطة تقييد حركة الأموال، وتركت المصارف تطبّق قيوداً استنسابية وغير قانونية. أما مصرف لبنان، فقد عمد إلى استنزاف احتياطاته بالعملات الأجنبية على دعم استيراد السلع الأساسية، وخلق أسعار صرف متعدّدة في السوق من أجل استعمالها كقنوات لإرساء «هيركات» سوقي غير نظامي مقابل طبع كميات كبيرة من النقد الوطني لإطفاء خسائر القطاع المالي. هكذا خسرت الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص أكثر من 80% من قوّتها الشرائية، وتضخّمت أسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق، وازدادت معدلات الفقر لتشمل نحو نصف المقيمين في لبنان، وتُقدر معدلات البطالة بنحو 40%. ومع استنزاف احتياطات مصرف لبنان، تقلّصت قدرة مصرف لبنان على تمويل استيراد السلع الأساسية، وحان وقت وقف الدعم بما يعنيه ذلك من احتمالات الدخول في تضخم مفرط للأسعار.

اختارت السلطة التصحيح القسري بكل فوضويته وعبثيته وهي عالمة بأنه مسار يعظّم الخسائر ويحمّلها للطبقات الوسطى والفقيرة. اختارت أن تفاقم مفاعيل الانهيار بدلاً من تلطيفها. اختارت الانهيار على التصحيح قامت بذلك على حساب مصالح المجتمع لأنها كانت تمارس الإنكار، ثم استترت بالعجز. قامت بذلك من دون عدالة أو هدف. السلطة غَدَرَت بنا.

«الأخبار» تنشر القسم الأكبر من هذه الخطّة التي كان عنوانها «الخطة الإنقاذية للنظام المالي والنقدي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والاقتصاد»، وتتضمن رؤية للخسائر وكيفية توزيعها، وإصلاحات مالية ومصرفية ونقدية، وإعادة هيكلة الدين العام، وإصلاحات في الموازنة والسياسات العامة، وخطة للتعافي الاجتماعي.

الخطّة التي أنكرها وزير المال واجتماع بعبدا

الخطة الإنقاذية للنظام المالي والنقدي والاقتصادي تفادياً للانهيار

تصحيح مالي طوعي وإصلاحات فورية وإنماء اقتصادي

النزيف المالي في موازنة الدولة مع نزيف الدولار من احتياطي مصرف لبنان بسبب العجز التجاري، وازدياد حاجات الدولة والاقتصاد إلى الدولار، وفقدان الثقة، مع اقتصاد معدوم، كلّ ذلك فرض واقعاً على النظام المالي والنقدي لا يمكن عكسه.

حاجات الموازنة من جراء الفاتورة النفطية والتزامات المعاشات بما فيها التقاعدية، وضعف القاعدة الضريبية من جراء اقتصاد متقلّص وغير منتج، أدّت إلى خدمة دين يُستحال إيفاؤها، إذ أصبحت أعلى من قدرة النظام المالي بأكمله على تمويلها. بالإضافة إلى ذلك، قطاع العقارات الذي يُعتبر مخزناً للاقتصاد اللبناني بدأ بالتدهور رغم كل التحفيزات على قروض الإسكان. إن كل المؤشرات تشير إلى أن الأزمة قد بدأت فعلياً.

التصحيح المالي القسري سيقرّ بإعلان إفلاس الدولة اللبنانية وإعادة هيكلة الدين العام وسيفرض معه احتمال إفلاس قاسٍ لبعض المصارف المحلية، وإضعاف الليرة اللبنانية لتخفيف الطلب على الدولار، وفرض قيود على حركة الأموال لعدم هروب الودائع، بالإضافة إلى خصم من الودائع الكبيرة، وتعليق سلسلة الرتب والرواتب، وبيع أصول الدولة، وفرض وصاية صندوق النقد الدولي في حال الحاجة إلى تدخله لإنقاذ ميزان المدفوعات لتأمين الحاجات الأساسية كالغذاء والأدوية والوقود.

لتفادي الانهيار يجب خفض كلفة الدين بنحو 70% خلال السنوات الخمس المقبلة، تحقيق فائض في الميزان الأولي يصل إلى 3 مليارات دولار سنوياً في عام 2022، وتحقيق نمو اقتصادي يتصاعد نحو 5% في عام 2022.

لذا يجب إطلاق عملية تصحيح مالي طوعي مع إصلاحات فورية وإنماء اقتصادي لتفادي النتائج المؤلمة، أهم بنودها:

(1) إعادة هيكلة للدين العام بالاتفاق مع المصارف المحلية ومصرف لبنان.

(2) وبالتوازي تلتزم الحكومة بخطة إصلاحية جدية وواضحة تتضمن إصلاح قطاع الكهرباء ونظام التقاعد، كما إدخال خطوط تقشفية جدية على موازنة الـ 2019.

(3) زيادة بعض الرسوم الجمركية لحماية وتشجيع بعض الصناعات الوطنية وتخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات ريثما تُطبق خطة اقتصادية فعّالة.

(4) إطلاق عجلة سيدر (CEDRE) مع تعديلات في طريقة التمويل وأولوية القطاعات.

تشكيل الحكومة يعطي بعض الثقة المؤقّتة، إذ إن انخفاض احتياطات الدولار وتزايد حاجة الدولة التمويلية والحاجة الاستيرادية للقطاعين الخاص والعام يفوقان قدرة القطاع المالي. هذا يعني أن الانهيار المالي والنقدي يمكن أن يحدث في أي لحظة وهو مسألة وقت فقط يمكن تسارعه من خلال تغيّر صغير في أسواق اليوروبوند اللبنانية، أو تغيّر التصنيف الائتماني للبنان، أو تناقل خبر شحّ الدولارات بين المودعين في لبنان.

> **الخطة التي أعدّها فريق في وزارة المال برئاسة طلال فيصل سلمان في مطلع 2019 أشارت إلى أن الانهيار «مسألة وقت»**

هيكلة الدين العام

(1) – إعادة هيكلة للدين العام بالاتفاق مع المصارف المحلية ومصرف لبنان من خلال إعادة إصدار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية كما سندات اليوروبوند ما سيستهلك جميع أرباح المصارف في السنوات الخمس القادمة من دون الاستغناء عن أي موظف.

أ – إعادة إصدار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

لانتظام المالية العامة ووقف تدهور أرقام الدين العام بسبب تراكم خدمته نقترح إعادة إصدار جميع سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، باستثناء المحمولة من الضمان الاجتماعي، بفائدة 3% مع إصدار سندات جديدة للتمويل التي تستحق ولتمويل العجز ريثما الإصلاحات التي تلتزم بها الدولة تُؤتي ثمارها، وذلك بفائدة 6% على أن يؤمّن مصرف لبنان أي فرق لضمان حقوق المودعين من خلال الاستمرار بالهندسات المالية التوسعية ريثما يصوّب مسار الدين العام. ذلك يخفّض خدمة الدين بالليرة اللبنانية من 20 مليار دولار إلى 7,8 مليارات دولار بين عام 2019 وعام 2023 ما يخوّل استعمال الفائض في الميزان الأوّلي الناتج عن الخطوات في الجزء الثاني أدناه نحو خفض أصل الدين.

16.1

مليار دولار
هي قيمة الحاجات التمويلية بالدولار في عام 2019 بحسب ماورد في خطة التصحيح الطوعي مقابل فجوة في التمويل بلغت 10.9 مليارات دولار

الخطوات اللاحقة: الاتفاق مع مصرف لبنان والمصارف المحلية على إصدار السندات الجديدة.

أ – إعادة إصدار سندات اليوروبوند

إعادة هيكلة سندات اليوروبوند تتضمن إصدارات سندات جديدة بـ 30% خصم (haircut) فيصبح إجمالي أصول السندات 21,67 مليار دولار بدلاً من 30,9 مليار دولار، وبفائدة معدلها 6,65% (new weighted average coupon) مقارنة مع معدل الفائدة الأساسية للسندات 6,8% (original weighted average coupon) ومعدل العائد الحالي 11% (weighted average yield) وبآجال أطول. ذلك يخفض خدمة الدين بالدولار من 16,4 ملياراً إلى 10,26 مليارات دولار بين عام 2019 وعام 2023 و25,8 مليار دولار على فترة استحقاق السندات، على أن تكون هنالك خطة جديدة في عام 2023 فصاعداً لإدارة الدين.

إعادة هيكلة اليوروبوند تتطلب مفاوضات مع المصارف والمستثمرين الأجانب ومصرف لبنان بشكل أن نضمن مشاركة 70% من المستثمرين لكي لا يضع أي مستثمر أجنبي الفيتو على الاستبدال.

تتطلب هذه الهيكلة تعيين بنك استشاري وممثل قانوني على غرار الإصدارات العادية ولكن من ذوي الخبرة في إعادة الهيكلة.

الخطوات اللاحقة: تتطلب من جميع المصارف المحلية أن تصرّح عن تفاصيل مقتنياتها من اليوروبوندز لتنفيذ إعادة الهيكلية وتفادي المحاكم.

نحو إلغاء العجز

(2)- التزام الحكومة بخطّة إصلاحية جديّة وواضحة ينتج عنها فائض في الميزان الأولي بنحو 3 مليارات دولار سنوياً عند اكتمالها.

أ – خفض النفقات في موازنة 2019 بنحو مليار دولار:

على الحكومة خفض نفقاتها فوراً من أجل استدامة الموازنة والتحوّل الجذري من عجز في الموازنة إلى فائض والحدّ من زيادة الدين العام. يمكننا تحقيق وفر إجمالي يصل إلى مليار دولار في حال استهداف الخمس الأولى من الموازنة:

بنود الإنفاق غير الملحّة والتي يمكن تأجيلها أو التي يمكن الاستغناء عنها واتباع سياسة تقشفية في المالية العامة كالتالي:

على الحكومة تنفيذ جميع المواد الإصلاحية المدرجة في قانون موازنة 2018 والتي تنصّ على:

- إلغاء المؤسّسات العامة التي يرى انتفاء الجدوى الاقتصادية والخماتية من استمرارها، ودمج المؤسسات التي تتشابه في المهام والخدمات التي تقدمها. ويقدر المبلغ الذي سيوفّر بنحو 150 مليون دولار.

- تشييد أبنية للإدارات العامة في سبيل استغناء الدولة وإداراتها الرسمية عن أعباء كلفة استئجار المباني والإنشاءات التي تشغلها كمراكز ومكاتب لها بحلول عام 2022 وهذا التدبير سيوفر نحو 140 مليون دولار على خزينة الدولة من إيجارات وصيانة سنوية. حالياً تستطيع الحكومة دفع هذه المتوجبات من خلال سندات (contractor bonds) للسنوات الأربع المقبلة ريثما يتمّ التوصل إلى الحل المستدام أعلاه.

الخطوات اللاحقة: إعادة النظر في موازنة 2019.

أ – إصلاح قطاع الكهرباء وقطاع التقاعد والتوظيف لتوفير نحو مليازي دولار

أ – على الحكومة تحديد المسار الصحيح لإصلاح قطاع الكهرباء من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي سيخوّل الخزينة توفير نحو 1,6 مليار دولار سنوياً. يجب البدء ببناء محطات توليد طاقة كهربائية فوراً (وليس استئجار بواخر لإنتاج الكهرباء) وذلك عبر تحويل التمويل الميسّر المقدّم من مؤتمر «سيدر» إلى القطاع الخاص وعدم تحميله للدولة بشكل يضمن الفعالية الاقتصادية والمالية والتشغيلية. أما بالنسبة إلى أمر الاستغناء عن الوقود الثقيل واستبداله بالغاز لتوليد الكهرباء، فيجب محاولة استيراد الغاز المصري سنوياً إذا استطعنا تامينه بدلاً من محطات التغويز، وذلك سيحقق وفراً فورياً إضافياً قد يصل إلى نحو 300 مليون دولار في أول مرحلة.

الخطوات اللاحقة: اعتماد خطة البنك الدولي للكهرباء من خلال آخر دراسة.

ب – من الملحّ البدء بالإصلاح التدريجي لنظام التقاعد في القطاع العام قبل ارتفاع الالتزامات لنفقات التقاعد بشكل كبير يصعب السيطرة عليه، خصوصاً بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام التي تضع ضغوطات كبيرة على المالية العامة.

نقترح بعض الإجراءات الحكومية ومنها إعادة النظر في: من سنّ التقاعد الحالي، فصل الرواتب التقاعدية عن أجور القطاع العام وربطها بالتضخم، خفض معدل الاستبدال (replacement ratio) الذي هو مرتفع وغالباً ما يقترب من 85%، الضرائب على رواتب المتقاعدين، مساهمة المتقاعدين في نظام التقاعد، المخصصات والرواتب لورثة المتقاعدين، المخصصات والمبالغ المقطوعة للأفراد الذين يختارون الرواتب التقاعدية، وإنشاء صندوق تقاعد مستدام بقدر على تمويل رواتب التقاعد والمنافع في القطاع العام.

هذه الإجراءات يمكن أن تخفض الكلفة من 1,8 مليار دولار إلى 1,4 مليار دولار كبداية وثم إلى صفر، إذ أن ذلك يحقّق الاكتفاء الذاتي.

ت – تعليق مؤقت للتدبير الرقم 3 للسلك العسكري إلى حين تنفيذ الإصلاحات في النظام التقاعدي (احتساب الأكلاف والوفر الناتج عن تعليقه مع مديرتي الصرفيات والموازنة).

ث – على الحكومة إنجاز مسح شامل لوظائف الملاكات وتحديد أعداد الموظفين والمتعاقدين والمعاملين بأي صفة كانت، والحصول على التوصيف الوظيفي لموظفي القطاع العام وفقاً للتكليف الصادر بموجب المادة 21 من القانون الرقم 46. أيضاً، يجب تعديل القانون لوقف فوري للتوظيف.

الخطوات اللاحقة: اعتماد خطة البنك الدولي للتقاعد من خلال آخر دراسة.

تقييد الواردات

(3) – فرض قيوض تجارية على السلع المستوردة

استورد لبنان في عام 2017 بضائع بقيمة 19,6 مليار دولار أميركي ومنها 8,7 مليارات دولار أميركي (أي نسبة 44,6%) من أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسجل ميزان المدفوعات لعام 2018 عجزاً إضافياً سوف يتوسع ليتخطى 4 مليارات دولار أميركي، وذلك رغم اتخاذ مصرف لبنان العديد من الإجراءات كالهندسة المالية مع المصارف وعمليات الاستبدال مع وزارة المالية. بالتالي، إن القيود التجارية ضرورية للبنان من أجل حماية وضع ميزان المدفوعات وتطوير القطاعات المحلية التي تؤثّر على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمحدود، مع الالتزام بأحكام اتفاقية الشراكة المبرمة بين لبنان والاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة بين لبنان ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA).

هذه الإجراءات لا تطاول التبادل التجاري مع GAFTA التي هي اتفاقية عربية لا يجب المس بها لأن غالبية صادرات لبنان تُرسل إلى البلدان العربية...

الإستفادة من سيدر

(4) – إطلاق عجلة «سيدر» مع تعديلات في طريقة التمويل وأولوية القطاعات

التمويل الميسر الذي يوفّره مؤتمر «سيدر» هو فرصة ذهبية للنهوض بالبنى التحتية كأرضية أساسية للنموّ الاقتصادي وزيادة الاستثمارات. لكن لا يجب أن يسبّب هذا النموّ نمواً بالدين العام كما يجب أن يرتكز أكثر على قطاعي الزراعة والصناعة لكي يكون مستداماً وليس فقط نمواً مؤقّتاً يدفعه على استيراد المواد الأولية لتنفيذ مشاريع البنى التحتية.

الخطوات التعديلية على سيدر

أ – تحويل جميع التمويل الميسّر المتوفر للدولة نحو الموازنة العمومية للمشاريع، حيث يكون المشروع منفذاً من قبل القطاع الخاص بعد عملية مناقصات شفافة، بشكل أن تستفيد الدولة من الفائدة المنخفضة على قروض «سيدر» لخفض كلفة الخدمات العامة على المواطن كجزء من هيكلة المشروع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالمقابل، كل مشروع يجب أن يكون مستقلاً ومربحاً مادياً من خلال تنظيم مالية البلديات (لتغطية مشاريع مياه الصرف، النقل، وإدارة النفايات) وتحسين الخدمة بالتزامن مع تعديل التعرفة وتطوير الجباية (لتغطية مشاريع الاتصالات والكهرباء والمياه).

ب – إعادة النظر في أولوية المشاريع المطروحة، بالاستعانة بوثيقة التقييم الاستراتيجية لسيدر التي نشرها البنك الدولي في نيسان 2018.

ت – توسيع نطاق الاستثمار في قطاع الصناعة ليتخطى المدن الصناعية. البنى التحتية منصّة مهمّة لتشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعة ولكن هذا يتطلب وقتاً طويلاً. يجب أن يتضمن «سيدر» اتفاقيات مع شركات من جنسيات الدولة المانحة على أن تُبنى معامل في لبنان لخدمة المنطقة وهذا يشكل عاملاً أساسياً في زيادة الصادرات، نقل الخبرات، خلق فرص عمل وجذب المزيد من المستثمرين.

ث – توسيع نطاق «سيدر» ليشمل قطاع الزراعة والصناعة الغذائية. يجب أن تكون هناك خطة زراعية هدفها رفع مستوى الاكتفاء الغذائي الذاتي وزيادة الصادرات الغذائية. هذا يتطلب دعماً من الدول المانحة على صعيدين: الأول، نقل الخبرات لزيادة العائد الزراعي كما للتعاون في الصناعات الغذائية. ثانياً، تسهيل دخول البضائع اللبنانية إلى أسواق الدول المانحة.

الخطوات اللاحقة: مناقشة مقررات «سيدر» مع رئيس الحكومة.

> **على الحكومة خفض نفقاتها فوراً من أجل استدامة الموازنة**

2

سيناريو تضمّنت خطّة التصحيح الطوعي سيناريوهيْن لنتائج إعادة هيكلة الدين العام.
السيناريو الاول يفترض بلوغ نسبة الدين الى الناتج 140٪ في عام 2023 إذا كان النمو الاقتصادي بمعدل 1٪. والسيناريو الثاني يفترض بلوغ النسبة 125٪ إذا كان النمو الاقتصادي 5٪

سندات الخزينة بالليرة اللبنانية (مليون دولار)	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي خدمة الدين لبناني + دولار حالياً	5,390	5,522	5,405	5,008	5,452
إجمالي خدمة الدين لبناني + دولار بعد عملية الإستبدال	1,622	3,162	3,589	4,068	4,586
ميزان أولي	1,000	1,500	2,000	3,000	3,000
خدمة الدين بالعملة المحلية حالياً	3,820	4,132	4,172	4,345	4,450
خدمة الدين بالعملة المحلية بعد عملية الإستبدال (مصدرها الإصدارات الجديدة وحصّة الضمان)	1,007	1,413	1,716	2,081	2,495

سندات اليوروبوند (مليون دولار)	2019	2020	2021	2022	2023
إستحقاق أصل الدين بالعملة الأجنبية الحالي	2,650	2,500	2,092	2,040	1,600
خدمة السندات بالعملة الأجنبية الحالي	2,570	2,890	3,233	3,663	4,051
إستحقاق أصل الدين بالعملة الأجنبية بعد عملية الإستبدال	0	0	0	0	0
خدمة السندات بالعملة الأجنبية بعد عملية الإستبدال	1,615	1,809	2,026	2,269	2,541

إدخار من إعادة هيكلة اليوروبوند	مليون دولار
القيمة الإجمالية للسندات بالعملة الأجنبية حالياً	30,964
القيمة الإجمالية للسندات بالعملة الأجنبية بعد عملية الإستبدال	21,675
فرق السندات	9,289
مجموع خدمة السندات بالعملة الأجنبية الحالي	50,048
مجموع خدمة السندات بالعملة الأجنبية بعد عملية الإستبدال	24,265
فرق خدمة الدين	25,782
مجموع الإدخار	35,072

نتيجة عملية الإستبدال على المصارف (مليون دولار)	2019	2020	2021	2022	2023
خدمة الدين المستحقة للمصارف	2,373	2,430	2,475	2,619	2,709
بالدولار	1,414	1,590	1,778	2,015	2,228
بالليرة اللبنانية	960	840	697	604	481
خدمة الدين المستحقة للمصارف بعد الإستبدال	973	1,067	1,168	1,301	1,457
بالدولار	888	995	1,114	1,248	1,398
بالليرة اللبنانية	84	72	53	53	59
خدمة الدين المدخرة للدولة من حصة المصارف	1,401	1,363	1,307	1,318	1,252
بالدولار	525	595	664	767	830
بالليرة اللبنانية	875	768	643	551	421
معدل الدخل الصافي للبنوك التجارية لعام (2016 - 2017)	2,534	2,534	2,534	2,534	2,534
خدمة الدين المدخرة / معدل أرباح للمصارف	55%	54%	52%	52%	49%
خدمة الدين قبل عملية الإستبدال المستحقة للبنوك التجارية كنسبة من صافي دخلها	94%	96%	98%	103%	107%

تفيد الواردات متاح في الاتفاقيات الخارجية

تشير الخطّة إلى أن الطريق مفتوح للتعامل مع مسألة تقييد الواردات. فالمادة 34 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمادة 23 من اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، تتيحان للبنان إمكانية فرض قيود تجارية عند ازدياد العجز في ميزان المدفوعات كما لتشجيع قطاعات مهمة اقتصادياً واجتماعياً، بشكل مشروط ومدروس لحماية الوضع المالي والاقتصادي. أما النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، فلا يمانع من اتخاذ هذه الإجراءات طالما أن ليس هنالك أي تعديل في سعر صرف عملة معينة.

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 11 من اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي والمادة 19 من اتفاقية التجارة مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية على أنه يمكن للبنان اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محدودة، إما بزيادة الرسوم الجمركية أو بإعادة فرضها على أن تقتصر على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة الهيكلة أو التي تواجه صعوبات جدية، وخاصة عندما تتسبب هذه الصعوبات بمشاكل اجتماعية رئيسية. لا يمكن أن تتجاوز الرسوم الجمركية المطبقة على المنتجات المستوردة 25% من القيمة، على أن تحافظ على هامش تفضيلي للمنتجات التي يكون منشؤها أوروبا. ولا يجوز أن يتعدى إجمالي قيمة الواردات من المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات 20% من المعدل الإجمالي السنوي لقيمة الواردات الصناعية والتي منشؤها المجموعة.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة 19 من اتفاقية التجارة مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية تنص زيادةً على ذلك على أنه لا يجوز لهذه الإجراءات الاستثنائية أن تتجاوز الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات إلى لبنان من السلع المثلة من أي بلد آخر.

في هذا الإطار، نقترح زيادة التعرفة الجمركية على بعض البضائع التي لديها بديل محلي مثل (لحوم حيوانات الأبقار من دون عظمها، جميع أنواع السمك، المياه المعدنية والمياه الغازية، مواد نسيجية وألبسة، زجاج ومصنوعاته، مجوهرات مقلّدة، معدن ثمين) لتشجيع الصناعة المحلية وزيادة العائدات لخزينة الدولة، كما على بعض الكماليات مثل (ماس، سبائك (ذهب)، قضبان من حديد، آلات وأجهزة ومعدات كهربائية، سيارات سياحية ومستعملة، يخوت ومراكب أخرى) من أجل خفض العجز التجاري، بالإضافة إلى ذلك نقترح إعادة الضريبة على القيمة المضافة على المازوت مع انخفاض أسعار النفط. هذه الإجراءات ينتج عنها 778 مليون دولار لخزينة الدولة وخفض العجز التجاري بـ 413 مليون دولار، بالإضافة إلى تشجيع قطاعات إنتاجية عديدة. أما في حال عدم زيادة الضريبة المذكورة أعلاه فسوف تتدنى الإيرادات من هذه الإجراءات لتصبح 558 مليون دولار لخزينة الدولة وخفض العجز التجاري بـ 368 مليون دولار.

خلق مصرف لبنان كتلة نقدية توازي 23.7 مليار دولار جراء قيامه بالهندسة المالية في عام 2017 بفائدة فعلية 8.5% مما سبب كلفة 2.016 مليون دولار سنوياً

نتيجة عملية الإستبدال على مصرف لبنان (مليون دولار)	2019	2020	2021	2022	2023
خدمة الدين بالعملة الأجنبية المستحقة للمصارف	334	376	420	476	527
خدمة الدين بالليرة اللبنانية المستحقة للمصارف	1,371	1,200	995	863	687
خدمة الدين للمصرف المركزي بعد الإستبدال	187	187	187	187	187
خدمة الدين بالعملة الأجنبية المستحقة للمصرف المركزي	187	187	187	187	187
خدمة الدين بالليرة اللبنانية المستحقة للمصرف المركزي	0	0	0	0	0
خدمة الدين المدخرة للدولية من المصرف المركزي	1,518	1,389	1,228	1,152	1,026
خدمة الدين المدخرة بالعملة الأجنبية	147	188	233	289	339
خدمة الدين المدخرة بالليرة اللبنانية	1,371	1,200	995	863	687
كلفة الهندسة المالية على مصرف لبنان من آب 2017 حتى تشرين الأول 2018	2,016	←			قابلة للإزدياد مع متابعة الهندسات
خدمة الدين المستحقة للمصارف	1,705	1,576	1,415	1,339	1,213

* عملية الإستبدال تكلف المصرف المركزي أقل من كلفة الهندسة المالية

النظام المالي اللبناني في انتظار الحلول الأميركية

الأمجد سلامة

من نافل القول، إن كلّ المصارف اللبنانية معسّرة. الإعسار هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الزبائن. وكل الكلام الذي يراد منه التعمية على هذا الواقع أصبح ممجوجاً وموضع سخرية. وبالفعل أول من اعترف بهذا الواقع في آذار من العام الماضي كانت الحكومة المستقيلة، عبر خطة التعافي المالي، التي أسقطتها بعض المرجعيات السياسية بالتعاون مع القطاع المصرفي اللبنانيّ ومصرف لبنان. وما طُرح في الخطة الحكومية في حينه - أي دمج وإعادة هيكلة بعض المصارف وتأسيس مصارف جديدة - هو الطريق الوحيد لإعادة إحياء القطاع المصرفي بشكله الحالي، علماً بأن هذه الإجراءات لم تكن غير علمية أو غير مهنية، بل أتت ضمن الحزمة التقليدية لمعالجة الأزمات المالية التي تعصف بالأنظمة المصرفية في أيّ مكان في العالم. لا بل يمكن القول بأن ما طُرح في الخطة كان شديد المراعاة لمصالح أصحاب المصارف ورؤوس الأموال الكبيرة. فإذاً لماذا أُسقطت الخطة؟ وهل يتأمل من أسقطها بحلول أكثر مراعاة لمصالحه من هذه الخطة؟

قطاع مالي مستقلّ؟

لا يمكن فهم وتحليل سلوك القطاع المصرفي اللبناني والمؤسّسات الرسمية الناظمة له، بمعزل عن العلاقة التاريخية التي تربطها بأسواق المال الغربية. فهذه العلاقة تتخطى علاقة قطاع مصرفي برأس مال يتدفق فيضخّم حجم القطاع. العلاقة بين القطاع المصرفي اللبناني ورأس المال الغربي (الفرنسي أولاً والأميركي لاحقاً) هي علاقة تأسيسية. فرأس المال الفرنسي، بإدارة فرنسية رسمية، لعب دوراً تأسيسياً في القطاع المصرفي اللبناني، ولعب دوراً إدارياً في السياسات المالية للدولة اللبنانية حتى منتصف الخمسينيات.

فالناظم الأساسي للقطاع المصرفي اللبناني، وصاحب الحصة الكبرى فيه، إبان الانتداب الفرنسي كان مصرف سوريا ولبنان (BSL) الذي تأسس عام 1919 برأس مال فرنسي. والواقع أن BSL أُنشئ كشأن فرنسي خالص، وحصل على تفويض لطباعة العملة في لبنان وسوريا لمدة عشرين عاماً، عن طريق اتفاق بينه وبين وزارة الخارجية الفرنسيتين. كما أنه كان خاضعاً للقوانين الفرنسية في كلّ تعاملاته. بالإضافة إلى أن سلطات الانتداب الفرنسية ساهمت في تعزيز موقع BSL السوقي واستعملته لإنفاذ سياساتها المالية في لبنان، كسياسات تثبيت سعر الصرف والتحكم بأسعار الفائدة وتحويل رؤوس الأموال اللبنانية والسورية للاستثمار في سندات الخزينة الفرنسية». بكل بساطة يمكن توصيف القطاع المصرفي والسياسات المالية اللبنانية كجزء من المجال المالي الفرنسي.

وقد تحوّلت وجهة تبعية النظام المالي اللبناني من فرنسا إلى الولايات المتحدة في منتصف الخمسينيات، مع بدء ظهور تأثيرات تطبيق نظام بريتون وودز الذي ربط عملات العالم بالدولار الأميركي. ومن المعلوم أن منتصف الخمسينيات حملت معها ورود رؤوس الأموال الأميركية إلى لبنان للاستثمار في القطاع المصرفي، لكن رافق هذا التدفق المالي بدايات التدخل الأميركي في جهود تنظيم القطاع وفي صياغة تركيبته. وبدأت المشاريع التنموية التي تمولها الولايات المتحدة تدخل البلاد منذ عام 1952، ووصل النفوذ السياسي للولايات المتحدة إلى ذروته في تلك الفترة عام 1958- بالتدخل العسكري في مجرى الاقتتال الأهلي. وأولى إشارات التدخل الأميركي في إدارة القطاع المالي في لبنان كانت من خلال تقرير صندوق النقد الدولي، الذي أوصى بإنشاء مجلس للنقد، وأكملت مهمة المناداة بتنظيم القطاع المالي مجموعة من الأكاديميين المرتبطين بشكل مباشر بالجامعة الأميركية في بيروت، حيث تمحورت الدعوات حول تأسيس مصرف مركزي ينظّم عمل القطاع». فإذاً نحن أمام قطاع مالي مرتبط بشكل تأسيسي بالأسواق المالية الغربية، لا يمارس استقلالية في إدارة سياساته المالية، بل يخضع القيّمون عليه لرغبات فرنسا بداية والولايات المتحدة في ما بعد.

معالج الأزمات: طبيب أميركي

يظهر هذا الارتباط وهذه التبعية جليّاً من خلال الأدوار التي لعبتها الولايات المتحدة في إدارة أزمات القطاع المالي اللبناني. فمنذ أول هزة حقيقية للقطاع، ظهر الدور الأميركي في إدارة سياسات القطاع المصرفي بشكل واضح من خلال إدارة عملية تصفية بنك انترا (عام 1966). أدار هذه العملية روجيه تمرز، الذي كان في حينه موظفاً في شركة الاستشارات المالية الأميركية «كيدر بيبودي». ومثّل تمرز ظاهرة التنسيق الحميم للسياسة الخارجية الأميركية بين الحكومة الأميركية والولاءات الأقوياء لرأس المال الأميركي، أي المصارف وشركات الاستثمار الأميركية*. وكانت نتيجة عمل تمرز إعادة تنظيم بنك إنترا من خلال تحويل كبار الدائنين إلى مساهمين في شركة قابضة، بدلاً من عملية استحواذ تقليدية يتحمل بموجبها المالك الجديد التزامات ديون البنك المفلس. رأى الكثير من المعنيين المباشرين بوقتها في العملية تخلّصاً تاماً من النفوذ الفرنسي في القطاع المصرفي واستبداله بالنفوذ الأميركي*.

وظهر الدور الأميركي في القطاع المصرفي مجدّداً في عام 1989، في مواجهة الانهيار المحتمل للقطاع المصرفي بأكمله. ففي شهر كانون الثاني من ذلك العام، راسل إدمون نعيم (حاكم مصرف لبنان في حينه

> **لا يزال حاكم مصرف لبنان، كمتصدّر لجهود إفشال الاستعانة بصندوق النقد الدولي، يتمتع بحماية ودعم أميركيين واضحَيْن رغم كل ما يُثار حوله من قضايا فساد في الخارج**

)المصارف المركزية حول العالم ليعلن أن بنك المشرق (المملوك من روجيه تمرز) يواجه مشكلة سيولة، وأنّ مصرف لبنان المركزي لن يضمن الودائع والمطلوبات الأجنبية في ذلك البنك. وتحولت هذه المراسلة إلى ما يشبه كرة ثلج أدّت إلى انهيار مجموعة من المصارف المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر ببنك المشرق بالإضافة إلى بنك MEBCO. وأنقذ نعيم ما تبقى من القطاع عبر خطة إنقاذ (Bailout) ضخمة - غير معروفة الحجم إلى اليوم - بالتشاور مع الولايات المتحدة الأميركية**.

أمّا في الأزمة المالية التي عصفت بلبنان عام 2001 - حين وصل احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة إلى أقل من مليار ونصف مليار دولار - فكان الدور الأميركي المباشر أكثر تموياً ومرّ عبر مجموعة من الدول الحليفة للولايات المتحدة. ففي مؤتمر باريس 2 قدّمت دول الخليج وفرنسا والاتحاد الأوروبي مليارين ونصف مليار دولار من القروض الميسّرة، ولكن الإشراف الأميركي كان واضحاً من خلال مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المؤتمر ومباركتهما له. وفي المقابل التزمت المصارف اللبنانية بشراء ما قيمته مليارا دولار من سندات اليوروبوندز بسعر فائدة صفرية كمساهمة منها في التخفيف من الأزمة المالية***. وهذا الإجراء الأخير يُعتبر بمثابة هيركات على سندات اليوروبوندز، التي كانت قد اشترتها المصارف سابقاً. ورغم أن لبنان تلقّى المزيد من القروض عبر مؤتمر باريس 3، ومجدّداً تحت إشراف صندوق النقد (بإصرار أميركي هذه المرة)، إلاّ أنه لم يُطلب من المصارف أي إجراء شبيه.

وهذه النقطة بالذات تُعدّ مؤشراً على مدى ارتباط المصارف اللبنانية وطواعيتها للرغبات الأميركية، فما قدّمته في عام 2002 رفضت أن تقدّمه في الأزمة الحالية، وما قبل به النظام المالي اللبناني، بشقيْه الرسمي (مصرف لبنان) والخاص، من إشراف لصندوق النقد على معالجة أزمته (في باريس 2 و3) رفضه اليوم، بينما لا يزال حاكم مصرف لبنان، كمتصدر لجهود إفشال الاستعانة بصندوق النقد الدولي، يتمتع بحماية ودعم أميركيين واضحَيْن رغم كل ما يُثار حوله من قضايا فساد في الخارج.

هذا ما يدفع إلى الاستنتاج بأن الإدارة الأميركية للأزمة الحالية لم تنضج بعد، أو أنّ الولايات المتحدة لا ترى ضرورة لإنقاذ القطاع المالي اللبناني في الوقت الراهن.

وشاة وعقوبات

لكن الا يبدو هذا الكلام مجحفاً؟ بصراحة، المسار التأسيسي والتاريخي للقطاع المالي اللبناني هو مسار ينضح ارتهاناً للأسواق المالية المهيمنة وللدول التي تديرها. وكل مسارات معالجة الأزمات الكبيرة في القطاع المالي كانت تمرّ عبر الولايات المتحدة وتحت إشرافها، ولا يمكن أن نستبعد أنّه في لحظة من اللحظات حصل رياض سلامة على ختم الموافقة الأميركية على هندسته المالية وحتى على مسار إدارته للأزمة الحالية. وبينما يغرق اللبنانيون في نقاشات يومية حول إدارة رياض سلامة للأزمة وخطواته الكارثية، لا يزال السؤال الأهم خارج إطار النقاش: هل تريد الولايات المتحدة أن تتدخل لحلّ الأزمة الحالية؟ وإن أرادت هذا فعلاً، هل ما زالت الفرصة سانحة أمامها لتأمين ما هو لازم لترميم القطاع المالي أم أن هذا القطاع تجاوز نقطة اللاعودة؟

الإجابة على السؤال الثاني صعبة ولا يمكن تحديدها إلا بعد أن تتوضح الأرقام التي تعبّر عن الوضع الحقيقي للقطاع المالي، حيث لا يمكن الاعتماد على تلك التي يصنّعها القيّمون على مصرف لبنان والمصارف. أمّا الإجابة على السؤال الأول فهي: إلى الآن لا تبدو الولايات المتحدة راغبة في التدخل لحلّ الأزمة اللبنانية. والدليل على ذلك موجود في مذكّرة أعدّها ايمانويل اوتولينغي وطوني بدران، لمصلحة منظمة الدفاع عن الديمقراطيات، بعنوان «القرض الحسن والنظام المصرفي اللبناني»، وصدرت في 11 أيار الماضي بالتزامن مع صدور العقوبات الأميركية على سبعة لبنانيين. فيظهر جلياً في خاتمتها، التسليم بأن الولايات المتحدة هي المتحكمة بمسار علاج الأزمة، حيث يظن المؤلفان أنه في النهاية ستوصي الولايات المتحدة بإصلاح النظام المصرفي، عبر عمليات دمج لبعض المصارف والاستحواذ على البعض الآخر، حيث في كلتا الحالتين، من السهل الافتراض أن بعض البنوك ستختفي، بما يعني أن هناك تسليماً بأن الحل لا بدّ أن يأتي بإشارة وإدارة أميركيتين، وأن هذه الإشارة لم تأت بعد. ويدعو الكاتبان إلى إدارة هذه العملية عبر استعمال الولايات المتحدة الوثائق التي بين يديها (عن علاقات المصارف بمؤسسة القرض الحسن) لتحديد المصارف التي لا يجب إنقاذها، حيث «يجب أن تكون العلاقات بين المصارف اللبنانية وحزب الله عاملاً رئيسياً تجب مراعاته عندما يبدأ الإصلاح الاقتصادي في لبنان». علماً بأن المذكرة تعدّد المصارف التي تتهمها بالتعامل مع مؤسسة القرض الحسن، فيمارس مؤلفاها دور الواشي والمحرّض عند الولايات المتحدة.

أمّا السؤال عن نقطة اللاعودة فيمكن أن تكون الإجابة عليه من خلال تحليل إصرار الولايات المتحدة على فرض العقوبات على شخصيات مرتبطة بمؤسسة القرض الحسن، رغم تأكدها من عدم ولوج المؤسسة إلى النظام المصرفي اللبناني (يكفي الاطلاع على الأدلة التي تسوقها السلطات الأميركية لتبيان كم هي هشة ومضحكة). فقد أصبحت هذه العقوبات فقط بمثابة حملات تشهيرية دورية، وكان الهدف منها إخافة اللبنانيين من إيداع أموالهم في هذه المؤسسة في لحظة فقدوا فيها الثقة بالنظام المصرفي الذي لا تريد أن تنقذه الولايات المتحدة.

* «دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي»، هشام صفي الدين

** «صراع رأسماليين: إعادة النظر في الحرب الأهلية»، نجيب حوراني

*** «المساعدات الخارجية والتنمية الاقتصادية في لبنان ما بعد الحرب»، غسان ديبة

رسالة

رسالة من سلامة إلى الوزراء المعنيين: المباشرة بإجراءات إلغاء الدعم

مظاهر وقف الدعم في لبنان لم تبدأ بفعل شائعات، بل بدأت برسائل وجّهها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى الوزراء المعنيين. فقد أبلغهم سلامة في 7 أيار الماضي، أنه سيتوقف عن بيع الدولارات بما يسمّيه «السعر الرسمي» إلا عبر آلية جديدة تتطلب الاستحصال على موافقة مسبقة من مصرف لبنان. بدا كأن سلامة يلمح إلى تعديل في تسعير الدولار، وأن الموافقات الممنوحة ستكون انتقائية. لم يحدّد نوع الانتقائية التي يحدّدها، سواء لتصبّ في مصلحة تاجر واحد، أو لتشمل صنفاً معيّناً من السلع دون غيره، بل كانت رسالته فيها إصرار على أن الأمر لن يعود كالسابق، وأن عملية إلغاء الدعم أو وقفه تدريجياً قد بدأت. وبالفعل، منذ تلقي الوزراء هذه الرسالة، توقف استقبال ملفات دعم استيراد السلع، وبدأت طوابير السيارات تتراكم على محطات المحروقات، فيما أطلقت تحذيرات من انقطاع الأدوية في السوق، وخصوصاً الأدوية المستعصية وأدوية الأمراض المزمنة، وارتفعت أسعار بعض أنواع السلع مثل اللحوم والدجاج وسواهما... في الواقع، الفقر سيتمظهر من خلال مشهدين: أناس لديهم أموال لشراء السلع لكنهم لن يجدوها في السوق، وأناس لا يملكون المال لشراء السلع بسبب ارتفاع أسعارها. هذه الحال ستمتدّ لفترة طويلة، لكنّ المشكلة أنها ستشمل السلع الأساسية والحيوية.

■■■

بيروت في 7 أيار 2021
الموضوع: تعديل آلية بيع الدولار
بالإشارة إلى الموضوع أعلاه
وبالاستناد إلى كتابنا رقم 1/84 تاريخ 2021/2/12 الموجّه إلى معالي وزير المالية المتعلق بسياسة الدعم الحكومية وتأثيرها على الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان،
وبالإشارة إلى كتابنا الموجه إلى معاليكم بناءً على الالتزامات القانونية المتعلقة بالحدّ الأدنى لتوظيفات المصارف الإلزامية لدى مصرف لبنان ووضعيتها الحالية،
نفيد معاليكم بتعديل آلية بيع الدولار بالسعر الرسمي مقابل الليرة، بحيث تتطلب الآلية الجديدة الحصول على موافقة مسبقة من مصرف لبنان لأيّ طلبات جديدة
تفضلوا بقبول الاحترام

رياض توفيق سلامة

رسم بياني

نحو الـ Import control: الغاية تبرّر الوسيلة

ماهر سلامة

في السنوات العشر الأخيرة بلغ المعدّل السنوي للعجز في الميزان التجاري نحو 16.7 مليار دولار. الاستيراد المُفرط هو المصدر الأساسي للعجز، وهو كان محفّزاً بنمط استهلاكي مدعوم بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ويستنزف دولارات النظام المالي (المصارف، مصرف لبنان). انهار هذا النمط بعدما تقلّص تدفق الدولارات من الخارج لأسباب سياسية واقتصادية. عندها ظهرت فجوة كبيرة بين موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية. لذا، السيطرة على الانهيار، تعني السيطرة على الاستيراد. انهيار سعر الصرف يؤدي إلى هذه الغاية، إنما بشكل غير منظّم وغير فاعل. ربما تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير منظمة تُسمى تقييد استيراد السلع أو الـ Import Control.

تقييد استيراد السلع يتم بوسائل متعدّدة. الطريقة السائدة حالياً في لبنان، تكمن في ترك مفاعيل الأزمة تتحكّم بالأمر. هي طريقة وحشية لا تميّز بين الحاجات الأساسية للمقيمين، وبين حاجات الفئات الأكثر ثراء. بمعنى آخر، تُرك سعر صرف الدولار ينهار ليكال القدرة الشرائية للأجور وتنخفض معها القدرة على استهلاك السلع. هكذا تقلّصت فاتورة الاستيراد إلى النصف مقابل ارتفاع سعر صرف الليرة تجاه الدولار بأكثر من 8 مرات.

في الواقع، يمكن اللجوء إلى وسائل تنظيمية هادفة، مثل تقييد دخول السلع الكمالية أو تلك التي لها بديل مصنّع محلياً. هذا الأمر مهم من أجل وقف نزف دولارات مصرف لبنان على سلع لا حاجة فعلية إليها. وبحسب المركز الاستشاري للدراسات يمكن القيام بهذه العملية بشكل أكثر فاعلية يوفّر أكثر من 3 مليارات دولار.

الـ Import Control يعني تحكّم الدولة بواحد من ثلاثة مسارات: قيمة السلع الواردة، حجم السلع الواردة، نوع السلع الواردة؛

- يمكن زيادة الرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى على قيم السلع المستوردة أو على بعض الأصناف. إجراء كهذا، يرفع أسعار مبيعات السلع التي خضعت لزيادة الرسوم، في السوق المحلّية بسبب ارتفاع كلفة استيرادها. تلقائياً سينخفض الطلب عليها، ويتقلّص استيرادها.

- يمكن ربط استيراد السلع بإجازات استيراد تصدر عن الوزارات المعنية على أساس «كوتا» مخصصة للسلع المنويّ تقييد استيرادها. بهذه الطريقة تتحكم الإدارة الرسمية بناءً على أهداف محدّدة بحجم الاستيراد من خلال تحديد هوية المستورد وكمية السلع المستوردة.

- يمكن منع استيراد سلع معينة باعتبار أنها سلع غير أساسية ولا حاجة إليها فتمنع استيرادها لمدّة زمنية معينة، مثلما فعلت الحكومة السورية في شهر آذار الماضي عندما أوقفت استيراد الهواتف المحمولة حتى إشعار آخر.

عملياً، انخفض الاستيراد بفعل الأزمة، فبعد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية، ارتفعت أسعار السلع المستوردة باستثناء السلع التي اعتبرتها الحكومة أساسية ودعمتها بدولارات مصرف لبنان على سعر يُراوح بين 1500 و3900 ليرة للدولار. وبذلك تقلّص العجز في الميزان التجاري في عام 2020 إلى 6,38 مليارات دولار مقارنة مع معدل سنوي بقيمة 16,7 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة. لكنّ هذا العجز، بحسب المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، يمكن خفضه أكثر، إذا ما ضبطت الدولة حجم الاستيراد.

يطرح المركز الاستشاري خطّتين لضبط عملية الاستيراد هما:

- الخطّة الأولى: ضبط حجم السلع غير الأساسية المستوردة. تفترض هذه الخطة خفض استيراد السلع غير الأساسية عبر ثلاثة سيناريوات (20% و40% و 50%) في مقابل ثبات حجم استيراد السلع الأخرى وحجم التصدير. وتظهر نتائج هذه الخطة أنه يمكن خفض العجز في الميزان التجاري بما يُراوح بين 21% و41%. ففي السيناريو الأول ينخفض العجز من 6,38 مليارات دولار إلى 5,54 مليارات دولار، وفي الثاني ينخفض إلى 4,58 مليارات دولار، أما في الثالث فينخفض إلى 4,1 مليارات دولار.

- الخطة الثانية: ضبط حجم استيراد السلع غير الأساسية، بالإضافة إلى السلع الأساسية أيضاً. تفترض هذه الخطة خفض استيراد السلع الأساسية بنفس سيناريوات الخطة الأولى، كما تفترض خفض استيراد السلع الأساسية. ويعتمد افتراض خفض السلع الأساسية على وجود طلب زائد على هذه السلع بسبب الاستهلاك المفرط والتهريب عبر الحدود. فتصبح السيناريوات على النحو الآتي: (1) خفض السلع الأساسية بنسبة 5% وخفض السلع غير الأساسية بنسبة 20%. (2) خفض السلع الأساسية بنسبة 10% وخفض السلع غير الأساسية بنسبة 40%. (3) خفض السلع الأساسية بنسبة 15% وخفض السلع غير الأساسية بنسبة 50%. وبحسب النتائج استناداً إلى هذه الخطة، فإنه يمكن خفض العجز بنسبة تُراوح بين 25% و45%. وبهذه الطريقة ينخفض العجز بحسب نتائج السيناريو الأول إلى 5,25 مليارات دولار، وبحسب السيناريو الثاني إلى 4 مليارات دولار، وإلى 3,24 مليارات دولار بحسب السيناريو الثالث.

فرضيات لخفض استيراد السلع غير الأساسية

(الأرقام بمليارات الدولارات)	السيناريو الأساس	سيناريو ا	سيناريو ب	سيناريو ج
السلع الأساسية	5.7	5.7	5.7	5.7
السلع غير الأساسية	4.8	3.84	2.88	2.4
نسبة التخفيض		%20	%40	%50
حجم الواردات الإجمالي	11	9.54	8.58	8.1
حجم الصادرات الإجمالي	4	4	4	4
الميزان التجاري	-7	-5.54	-4.58	-4.1
نسبة التراجع في عجز في الميزان التجاري		-21%	-35%	-41%

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

فرضيات لخفض استيراد السلع الأساسية وغير الأساسية

(الأرقام بمليارات الدولارات)	السيناريو الأساس	سيناريو ا	سيناريو ب	سيناريو ج
السلع الأساسية	5.7	5.41	5.13	4.84
نسبة التخفيض		5%	10%	15%
السلع غير الأساسية	4.8	3.84	2.88	2.4
نسبة التخفيض		20%	40%	50%
حجم الواردات الإجمالي	11	9.25	8.01	7.24
حجم الصادرات الإجمالي	4	4	4	4
الميزان التجاري	-7	-5.25	-4.01	-3.24
نسبة التراجع في عجز في الميزان التجاري		-25%	-43%	-54%

المصدر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

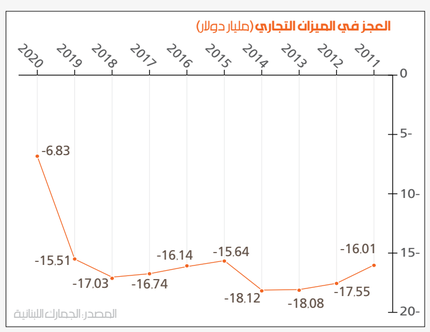

صراع أميركيّ - صينيّ على الليثيوم

يشهد العالم صراعاً «خفياً» على مصادر الليثيوم وسلاسل توريدها. فالدول ذات الاقتصادات الكبرى مثل اميركا والصين، ترى ان المستقبل يكمن في اسواق بطاريات الليثيوم التي تمثّل العنصر الاساسي للتحوّل نحو مصادر الطاقة البديلة

ماهر سلامة

يزداد الاعتماد أكثر فأكثر على مصادر بديلة للطاقة التقليدية الحرارية (النفط والغاز). فالكهرباء صارت تُنتَج بواسطة الطاقة الشمسية، وإنتاج السيارات يعتمد بوتيرة متسارعة على السيارات الكهربائية والهجينة. هذا النوع من المصادر يقوم على عنصر أساسي يتعلق بتخزين الطاقة المنتجة من الشمس أو من الرياح: بطاريات الليثيوم أصبحت العامل الأساسي في هذا التحوّل، فكما أن الطاقة الشمسيّة بحاجة إلى هذه البطاريات للاحتفاظ بالكهرباء كذلك هو الحال بالنسبة إلى السيارات الكهربائية التي تعتمد على هذه البطاريات للتشغيل.

وقد ارتفع سعر الطن الواحد من كاربونات الليثيوم من 7 آلاف دولار في أول عام 2021 إلى نحو 13 ألف دولار في آخر آذار الماضي. ويعود هذا الارتفاع في السعر إلى الطلب المتزايد على هذه المادة، ولا سيما من الصين التي تحتلّ المركز الأوّل في تصنيع السيارات الكهربائية عالمياً.

في عام 2020 صنّعت الصين نحو 1,2 مليون سيارة كهربائية، ما يظهر أهمية مادّة الليثيوم لهذا البلد الذي يتطلع إلى توسيع سوق السيارات الكهربائية. فقد شهدت السنوات الأخيرة استثمارات صينية مهمّة في مجال مصادر الليثيوم ولا سيما في تشيلي، حيث استثمرت شركة Tianqiu Lithium الصينية 4 مليارات دولار في أسهم شركة SQL التشيلية - وهي من أكبر الشركات المنتجة لليثيوم في تشيلي. كما أن الشركة الصينية، تملك 51% من أكبر حقل لليثيوم في أستراليا. كذلك وقّعت شركة Yibin Tianyi الصينية اتفاقاً مع شركة Pilnara Mineral الأسترالية، يقضي بشراء الشركة الصينيّة 40 ألف طن من الليثيوم في صفقة تبلغ قيمتها 15 مليون دولار مدفوعة مسبقاً. وستستعمل الشركة الأسترالية هذه الأموال لتوسيع عملياتها. رغم أن قيمة هذه الصفقة ليست كبيرة نسبة إلى الاستثمارات الصينية السابقة، إلا أن لها دلالات مهمة. فبعد توتّر العلاقات بين الصين وأستراليا في عام 2020، على خلفيّة مطالبة أستراليا بتحقيق دولي في ما يخصّ فيروس كوفيد-19، الذي اعتبرته الصين اتّهاماً لها وبدعم الضغط لعزلها عن العالم، يأتي هذا الاتفاق كدلالة على انفراج في العلاقة التي تدهورت إلى حد الحرب التجارية بين البلدين. من جهة ثانية، يشير هذا الأمر إلى مدى أهميّة مجال الليثيوم بالنسبة إلى الصين، التي تطمح للاستحواذ على حصّة سوقيّة أكبر في مجال الطاقة المتجددة أو السيارات الكهربائية.

> يشكّل التمدّد الصيني في مجال سلاسل توريد الليثيوم تهديداً لاميركا

يشكّل هذا التمدد الصيني في مجال سلاسل توريد الليثيوم تهديداً لأميركا، وهذا يعود إلى المنافسة المباشرة بين البلدين في تصنيع السيارات الكهربائية. ففي تصريح سابق لوزارة الخارجية الأميركية، في ما يتعلّق بـ«مبادرة إدارة موارد الطاقة» التي أطلقتها الولايات المتحدة، ورد الآتي: «بلد واحد يتحكّم في أكثر من 80% من سلسلة التوريد العالمية للمعادن النادرة والمهمة لصناعة السيارات الكهربائية ومكوّنات توربينات الرياح». هنا الكلام عن الصين. يُظهر هذا التصريح مدى انزعاج الجانب الأميركي من تمدد الصين في هذه المجالات، نظراً إلى معرفة بكين بأهميتها للأجيال المقبلة، وفي تكنولوجيا السيارات الكهربائية على وجه الخصوص. فكل التوقعات تشير إلى أن هذا النوع من السيارات سيستحوذ على غالبية سوق السيارات العالمية.

وتظهر الأرقام أن الصين تتصدّر إنتاج السيارات الكهربائية عالمياً بفارق كبير عن ألمانيا وأميركا. ففيما صنّعت الصين عام 2020 نحو 1,2 مليون سيارة، بلغ حجم الإنتاج في ألمانيا 395 ألف سيارة وفي أميركا 328 ألف سيارة (هذه الأرقام لا تشمل السيارات التجارية، أي السيارات المستخدمة لنقل البضائع أو الأشخاص) على التوالي.

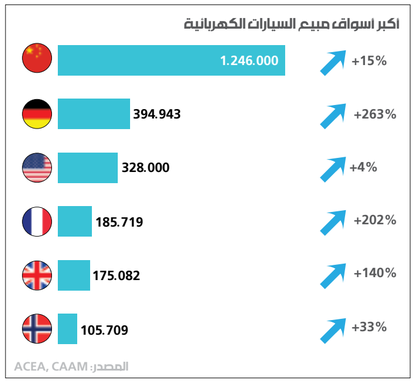

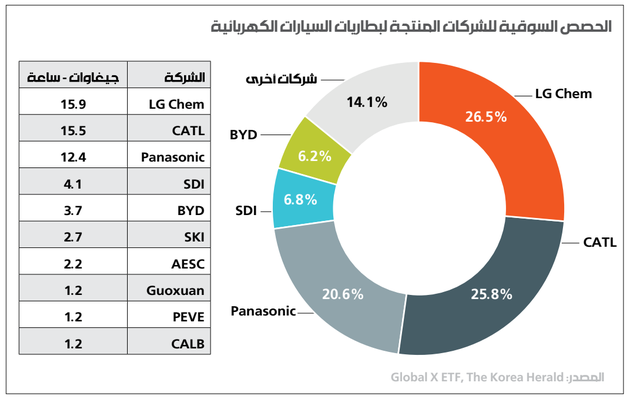

أيلون ماسك تخلّى عن الـ«بيتكوين»
ابحثوا عن الربحية *

بام مارتنز، راس مارتنز

بعد 49 يوماً فقط من شهر العسل، أعلن إيلون ماسك عن توقّف شركة تيسلا عن قبول الدفع بواسطة «بيتكوين» مقابل السيارات التي تنتجها الشركة. كان ماسك أعلن في 24 آذار الماضي، في تغريدة له على موقع تويتر، أن تيسلا ستبدأ بقبول بيع سياراتها مقابل الدفع بعملة «بيتكوين» الرقمية. فماذا حصل وما هو السبب وراء هذا الانقلاب المفاجئ على العملة الرقمية؟

يدّعي ماسك أنه يريد نقل العالم نحو مستقبل أكثر استدامة من الناحية البيئية. وببساطة الـ«بيتكوين» هي في تناقض حادّ مع هذا المبدأ.

الـ«تيراواط/ساعة» (Terawatt-hours) هي وحدة قياسية تُستخدم لقياس استهلاك الكهرباء. ووفقاً لمؤشر «كامبريدج لاستهلاك البيتكوين للكهرباء» (CBECI)، تستهلك هذه العملة عالمياً تيراواط / ساعات أكثر من استهلاك السويد أو ماليزيا، وهي تستهلك أيضاً ما يقارب استهلاك بلد يبلغ عدد سكانه 104 ملايين شخص مثل مصر.

حقيقة أخرى مؤسفة لهذه العملة، من مؤشّر «كامبردج لاستهلاك البيتكوين للكهرباء»، هي أن كمية الكهرباء التي تستهلكها شبكة «البيتكوين» في عام واحد يمكن أن تشغل جميع غلايات الشاي المستخدمة لغلي الماء في بريطانيا لمدة 33 عاماً.

وفي تشرين الثاني من عام 2018، كتب باحثون في مجلة Nature العلمية، أن إنتاج «البيتكوين» أطلق انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون على مدار 30 شهراً ما يقارب حجم الانبعاثات التي تطلقها مليون سيارة تعمل على الوقود في الفترة نفسها.

وأعلنت شركة «تيسلا» في تقريرها المالي السنوي لدى «لجنة الأوراق المالية والبورصات» في أميركا، في 8 شباط الماضي، أنها استثمرت 1,5 مليار دولار في عملة «البيتكوين»، وهي عملة مشفّرة أطلق عليها المستثمر الشهير وورن بافيت اسم «سلّ الفئران». وقدم التقرير أيضاً تفاصيل للمستثمرين، حول المخاطر التي تنطوي عليها حصّة «البيتكوين» هذه التي استثمرت فيها الشركة. وجاءت هذه التفاصيل على النحو التالي:

- في كانون الثاني من عام 2021، قمنا بتحديث سياستنا الاستثمارية لتزويدنا بمزيد من المرونة في تنويع وزيادة العوائد على أموالنا الفائضة عن السيولة التشغيلية الكافية. وكجزء من هذه السياسة، التي تمّت الموافقة عليها بحسب الأصول من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارتنا، يجوز لنا استثمار جزء من هذه الأموال النقدية في بعض الأصول

> قدمت الشركة تقريراً عن مخاطر الإستثمار في بيتكوين لا يتضمن اي مسائل مرتبطة بالبيئة

الاحتياطية البديلة، بما في ذلك الأصول الرقمية، وسبائك الذهب، وأسهم الصناديق المتداولة في بورصة الذهب، وأصول أخرى قد يتم تحديدها في المستقبل. وبناءً عليه، استثمرنا نحو 1,5 مليار دولار في عملة «البيتكوين» وقد نستحوذ على أصول رقمية ونحتفظ بها من وقت إلى آخر أو على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، نتوقع أن نبدأ في قبول «البيتكوين» كشكل من أشكال الدفع لمنتجاتنا في المستقبل القريب، مع مراعاة القوانين المعمول بها، والتي قد نقوم بتسييلها، أي «البيتكوين»، أو الاحتفاظ بها عند تسلّمها.

- شهدت أسعار الأصول الرقمية في الماضي تقلباً شديداً، وقد تستمر على هذا النحو مستقبلاً، بما في ذلك نتيجة لمختلف المخاطر والشكوك المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، يُعد انتشار مثل هذه الأصول توجهاً حديثاً نسبياً، ولا يمكن التنبؤ باعتمادها في السوق على المدى الطويل من قبل المستثمرين والمستهلكين والشركات. وعلاوة على ذلك، إن افتقار هذه الأصول إلى الشكل المادي واعتمادها على التكنولوجيا، في إنشائها وفي وجودها وفي التحقق من صحّة معاملاتها، بالإضافة إلى لامركزيتها، كلّ ذلك قد يعرض سلامتها لخطر الهجمات الإلكترونية أو انتهاء أهميتها التكنولوجية. وإن مدى تطبيق أو إمكانية تطبيق قوانين الأوراق المالية أو قوانين أخرى في المستقبل على هذه الأصول فذلك غير واضح، وقد يتغير في المستقبل. فإذا كانت لدينا أصول رقمية وانخفضت قيمتها مقارنة بأسعار الشراء لدينا، فقد يتضرر وضعنا المالي...

- وأخيراً، نظراً إلى كون هذه الأصول الرقمية من دون جهات إصدار مركزية أو هيئات حاكمة، فقد تكون الآن وفي المستقبل عرضة للانتهاكات الأمنية أو الهجمات الإلكترونية أو الأنشطة الضارّة الأخرى، فضلاً عن الأخطاء البشرية أو أعطال الكمبيوتر التي قد تحصل والتي قد تؤدي إلى الخسارة أو إتلاف المفاتيح اللازمة للوصول إلى هذه الأصول. وبينما نعتزم اتخاذ جميع التدابير المعقولة لتأمين أي أصول رقمية نحتفظ بها، إلا أنه إذا تحققت هذه التهديدات أو إذا فشلت التدابير والضوابط التي نضعها أو ننفذها لتأمين هذه الأصول، فقد يؤدي ذلك إلى اختلاس جزئي أو كلي أو فقدانها، وقد تتضرّر حالتنا المالية ونتائجنا التشغيلية.

في ضوء هذه التفاصيل التي أوردها التقرير، أقدمت الشركة، في الربع الأول من السنة الجارية، على بيع ما نسبته 10% من حصّتها من الـ«بيتكوين» وحقّقت «تيسلا» ربحاً بلغ 101 مليون دولار من صفقة البيع، ما ساعد بدقة في تعزيز أرباحها في الربع الأوّل من هذه السنة.

* نُشر هذا النص على موقع counterpunch.org في 14 أيار 2021

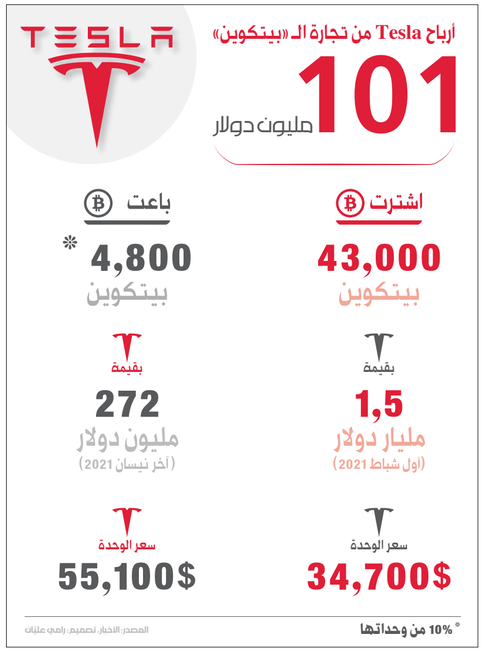

هل تعمل الهواتف الذكية على شبكة 5G؟

لن تتمكن معظم الهواتف الذكية الموجودة في السوق حالياً من العمل على شبكة 5G بعد اعتماد التحديث الجديد لهذه الشبكة. فبحسب مقال لدوايت سيلفرمان في مجلّة «فوربز»، سيأتي التحديث الجديد لشبكات الجيل الخامس في أميركا ما بين نهاية عام 2021 وبداية عام 2022. وسيتضمّن هذا التحديث العمل بتردّدات جديدة لا يمكن أن تتعرّف إليها الهواتف القديمة الموجودة في السوق حالياً، حتى تلك التي كانت تعمل على شبكة 5G ما قبل التحديث. لكن هذا لا يعني أنها لن تقدر على العمل مجدداً بعد التحديث، فهي ستبقى تعمل على الشبكات القديمة لكن لن تستفيد من مميزات الشبكة المحدّثة. وسيستخدم هذا التحديث نطاقاً ترددياً يُعرف بتردد «C-Band»، من مميزاته أنه يجعل الشبكة قادرة على قطع مسافات أكبر، ويجعلها تتمتع بقدرة أكبر على اختراق العوائق الصلبة. كما أن من شأن هذه التقنية الجديدة أن ترفع من سرعة الإنترنت بشكل هائل، حيث تصل السرعة إلى 1 غيغابايت في الثانية.

وقد دفعت شركات الاتصالات في أميركا، بما فيها شركات Verizon وAT&T وT-Mobile، نحو 80 مليار دولار للحصول على حقوق استعمال نطاق «C-Band» من لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC). وهذه اللجنة هي وكالة مستقلة تابعة لحكومة الولايات المتحدة تنظم الاتصالات عن طريق الراديو والتلفزيون والأسلاك والأقمار الصناعية والكابلات عبر الولايات المتحدة.

الهواتف الذكية الوحيدة الموجودة في الأسواق والقادرة على العمل على هذا التحديث للشبكة هي هواتف Iphone 12 و Samsung S21. وسينضمّ عدد من الهواتف الأخرى لاحقاً، إلى نادي الهواتف التي تعمل على التحديث الجديد. ويتوقّع أحد المدراء التنفيذيين في شركة Verizon أنه سيكون هناك أكثر من 20 نوعاً من الهواتف الذكية القادرة على العمل على نطاق «C-Band» مع نهاية عام 2021.

قراءات

مقال

كابوس غزة الذي لا ينتهي *

	2006	2018	نسبة التغيّر
عدد السكان (بالآلاف)	1349	1933	43%
تركّز السكان (الأشخاص\كم مربّع)	3696	5296	43%
الناتج المحلي (مليون دولار)	2691	2819	4.80%
حصّة غزة من الاقتصاد الفلسطيني	31.1	18.1	-42%
حصّة الفرد من الناتج المحلي (دولار)	1994	1458	-26.90%
نسبة الاستثمارات في غزة من الناتج المحلي الفلسطيني	9.50%	2.70%	-71.60%
معدّل البطالة	34.80%	52%	49.40%
نسبة الفقر	39%	55.40%	42.10%

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني

مايكل روبرتس

مع تساقط القنابل على مدينة غزة وبقية القطاع، يتفاقم الكابوس الذي يعيشه أهلها. فهذا القطاع الذي تبلغ مساحته 375 كيلومتراً مربعاً، يقطنه نحو مليوني فلسطيني أكثر من نصفهم لاجئون. ومنذ عام 2007، تخضع هذه القطعة من الأرض لحصار إسرائيلي ومصري مدمّر أضرّ باقتصادها وحرم سكانها من العديد من السلع الحيوية، بما في ذلك الغذاء والوقود والدواء.

فالسكان في هذا القطاع محاصرون ويخضعون لحظر بري وجوي وبحري. وقد تم خفض دخول البضائع إليه إلى أدنى حدّ، بينما توقفت التجارة الخارجية والصادرات. وفي الوقت نفسه، يعاني السكان من محدودية الولوج للمياه الصالحة للشرب ويفتقرون إلى التغذية المنتظمة للكهرباء وحتى إلى نظام صرف صحي مناسب.

لقد بلغ معدل الفقر في قطاع غزة 80% خلال الحصار الإسرائيلي الممتدّ لأكثر من عقد من الزمن، بحسب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت 77% من المنازل للدمار والتضرّر بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، ما أدّى إلى تشريد آلاف العائلات أو نزوحها، الأمر الذي تزامن مع تعطيل عملية إعادة الإعمار بسبب الحصار، بحسب «آن جيليما» وهي رئيسة مؤسسة Run4 الإغاثية التي تتخذ من هولندا مقراً لها.

ورغم أن وضعي البطالة والفقر سيئان للغاية في الضفة الغربية بأكملها، إلا أنهما أسوأ بكثير في غزة، حيث بلغ معدل الفقر، بحسب البنك الدولي، 56% في عام 2018 مقارنة بـ19% في الضفّة الغربية، كما بلغت نسبة البطالة بين الشباب الثلثين. إضافة إلى ذلك، يعاني سكان غزة من فقر أعمق بكثير من الضفّة، مع وجود «فجوة فقر»، أي النسبة بين متوسط دخل الفقراء وخطّ الفقر، تساوي ستة أضعاف الفجوة في الضفة الغربية. (هذه الأرقام هي بحسب تقرير لمنظمة UNCTAD التابعة للأمم المتحدة).

> كلّف الحصار على قطاع غزّة الذي تقوده إسرائيل، اكثر من 16 مليار دولار ودفع ما يزيد عن مليون شخص تحت خط الفقر خلال اكثر من 10 سنوات

وبالإضافة إلى الحصار المطوّل والقيود التي تفرضها مصر، عانت غزة من ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية في 2007 و2012 و2014 ألحقت أضراراً بالغة بالبنية التحتية وتسببت بخسائر إنسانية هائلة. فقُتل ما لا يقل عن 3793 فلسطينياً، وأصيب نحو 18 ألفاً وتشرد أكثر من نصف سكان غزة، وفقاً لتقرير UNCTAD. وقد تضرّر أكثر من 1500 مؤسسة تجارية وصناعية، إلى جانب 150 ألف وحدة منزلية وبنية تحتية عامة بما فيها الطاقة والمياه والصرف الصحي والمرافق الصحية والتعليمية والمباني الحكومية.

كما كلّف الحصار، الذي تقوده إسرائيل، القطاع أكثر من 16 مليار دولار ودفع ما يزيد عن مليون شخص تحت خط الفقر خلال أكثر من 10 سنوات، بحسب التقرير. ويشير تحليل UNCTAD، إلى أنه لو استمرت اتجاهات ما قبل عام 2007، لكان معدّل الفقر في غزة 15% في عام 2017 بدلاً من 56%، في حين أن فجوة الفقر كانت ستصل إلى 4,2% بدلاً من 20%.

بدلاً من ذلك، نما الاقتصاد في غزة بنسبة تقل عن 5% بين عامي 2007 و2018، وانخفضت حصّة القطاع في الاقتصاد الفلسطيني من 31% إلى 18% في الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، تقلّص نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 27%.

وقد شهد اقتصاد غزة تراجعاً في الصناعة والزراعة، فانخفضت حصّتهما في اقتصاد غزة من 34% في عام 1995 إلى 23% في عام 2018، في حين انخفضت مساهمة هذين القطاعين في التوظيف من 26% إلى 12%. وهذا الأمر يعيق أي تطور في اقتصاد غزة وقدرتها على توسيع فرص العمل.

وفي عام 2020، تفاقم الكابوس بأكمله بسبب جائحة فيروس كورونا ونتائجه الاقتصادية.

ويقدر تقرير UNCTAD أن رفع سكان غزة فوق خط الفقر سيتطلب ضخّ أموال تصل إلى 838 مليون دولار، وهو أربعة أضعاف المبلغ الذي كان مطلوباً في عام 2007. ولكن بدلاً من ذلك في عام 2018، سحبت إدارة ترامب تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، المنظمة التابعة للأمم المتحدة، التي تدعم خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في غزة والضفة الغربية المحتلة ولبنان وسوريا والأردن.

علق الخبير الاقتصادي في UNCTAD، ريتشارد كوزول رايت، قائلاً: «إن الخفض البالغ 200 مليون دولار (من تمويل الأونروا) كان بمثابة ضربة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني.... ما لم يتمكن الفلسطينيون في القطاع من الوصول إلى العالم الخارجي، فمن الصعب أن نرى أي نمو في المجتمع الفلسطيني في غزة... إنه لأمر مروّع حقاً أنه في القرن الواحد والعشرين، يمكن ترك مليوني شخص في هذا النوع من الظروف».

*نُشر هذا المقال على مدونة مايكل thenextrecession. wordpress.com

كتاب

رغم الضرر الفادح الذي ألحقه اليوم مصرف لبنان والمصارف الخاصة بمعيشة اللبنانيين، مازال حاكم مصرف لبنان وأصحاب المصارف ومديرو الصف الأول ـ أقلّه حتى كتابة هذه السطور ـ بمنأى من المحاسبة، وما زالوا يستأثرون، الى جانب شركائهم من الطبقة الحاكمة، بالثروة، وما زالت أجهزة الدولة القمعية توفّر لهم ولممتلكاتهم الحماية. لكن سطوة المصارف تتعدى ذلك لتشمل البنية المؤسّسية الناظمة للقطاع المالي بمعزل عن الأشخاص، وتشمل أيضاً الأيديولوجية السائدة عن الاقتصاد السياسي عموماً، كعلاقة الدولة بالقطاع المصرفي والاقتصاد «الحرّ»، في مقابل الاقتصاد الموجَّه. لذا، لا يمكن إحداث تغيير جذري في بنية القطاع، ما لم يتم فهم جذور تشكيلها تاريخياً، وعلى رأسها فترة تأسيس جمعية المصارف ومصرف لبنان بعيد الاستقلال، وما دار حينها من صراع حول مشروع النقد والتسليف، في الخفاء والعلن، وذلك بحسب الوثائق التاريخية، بما فيها الأرشيف الأميركي. هذا ما يتناوله بالتفصيل كتاب دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي، الصادر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية (2021). «الأخبار» تنشر مقتطفاً من فصله الثالث على جزأين، وبتصرّف

بيار إده لرشيد كرامي
أسس القطاع المصرفي لا تُمسّ

هشام صفي الدين

كان قانون النقد والتسليف الذي أُقرّ عام 1963 مفترق تحوّل في تاريخ تنظيم العمل المصرفيّ في لبنان؛ فلأول مرّة، عوملت المصارف على أنها، بخلاف بقية الشركات، تخضع لقانون خاص، لا لقوانين التجارة. فبموجب القانون الجديد، حُظِر على المؤسسات المصرفيّة أن تمارس أي نوع من الأعمال التجاريّة، أو الزراعيّة، أو الصناعيّة. وكان يتعيّن أن تكون ملكيتها وفق نظم الشركات، وأن يدفع المصرف جزءاً من رأس المال، لا يقل عن 3 ملايين ليرة لبنانيّة. وكان يعني تخلّفُ المصرف عن التزام بنود القانون، أو نظام المصرف الخاص نفسه، احتمال شطبه من قائمة المصارف التي يوافق عليها المصرف المركزيّ، الذي أُقِرّ تأسيسه بالقانون ذاته. لم يكن اعتراض بارونات المصارف على هذه النُّظُم الأساسيّة ذا قيمة؛ فهواجسهم كانت في منحى آخر. إذ كان مصرف لبنان، خلافاً لبنك سوريا ولبنان، يملك وفق مسوّدة قانون النقد والتسليف، أن يعمل مصرفاً للمصارف، لا أن يكون مجرد دائرة تُصدِر أوراق النقد. وعملياً، كان هذا يعني تنظيم قطاع المصارف من خلال ثلاث أدوات: جمع إحصاءات العمل المصرفيّ ونشرها، وتصنيف المصارف، وشروط نسبة الاحتياطي النقدي. وقد قاومت جمعيّة مصارف لبنان الأدوات الثلاث جميعاً.

...بذل مجلس النقد والتسليف جهوداً كبيرة لضمان ألا تنتهك السلطة المقترَح منحها للمصرف المركزيّ على المصارف، قانونَ السريّة المصرفيّة الصادر عام 1956. وقد أُعطي قسم الإشراف المكلَّف جمع الإحصاءات، وضعاً مستقلاً، وكان على موظفيه أن يُقسموا على الكتمان، حتى على موظفي المصرف المركزيّ الآخرين. إلا أن هذه الإجراءات فشلت في إرضاء منتقدي النُّظُم المقترَحة في القطاع المصرفيّ، وقد اعترض المصرفيون على اعتبار أن قانون السرية يتعلّق بامتياز مؤسساتهم، أكثر مما يتعلّق بسريّة زبائنهم. ففي أواخر عام 1962، ولدى إنجاز مشروع قانون النقد والتسليف، دعا مجلسُ النقد والتسليف جمعيّة مصارف لبنان ومجلس التصميم والإنماء الاقتصادي، إلى التعقيب عليه. فكان ردّ مجلس التخطيط تجميلياً. أما رد جمعيّة المصارف فكان جوهرياً أكثر، ومضى أبعد من مسألة جمع الداتا. إحساساً بالحاجة الماسّة إلى صوغ موقف جماعي في شأن القانون المقترَح، اجتمع مجلس الجمعيّة عدداً قياسياً من الاجتماعات، بلغ ثلاثة عشر، وعقد أربع جمعيات عموميّة، واجتماعين استثنائيين للجمعيّة العموميّة. وكان اعتراض أعضاء جمعيّة المصارف على المبدأ نفسه لتنظيم أي جهة حكوميّة لمهنة العمل المصرفيّ، بما فيها المصرف المركزيّ. فهذا المصرف، كما قالوا، يجب ألا يكون مصرف المصارف، بل مصرفاً لإصدار العملة فقط.

كان تمييز جمعيّة المصارف إصدار العملة من تنظيم العمل المصرفيّ، يتحجّج بمنطق عدم التدخُّل، الذي ارتُئِي أنه مسألة أمن وازدهار وطنيّين. وفي مذكرة أولى إلى رئيس الوزراء رشيد كرامي في 12 شباط/فبراير عام 1963، اتخذت الجمعيّة موقفاً مفاده أن «إصدار العملة هو رمز لسيادة الدولة، وليس المصرف المركزيّ سوى مؤسسة حكوميّة، بينما تنظيم العمل المصرفيّ يتعلّق بمهنة حرّة، وهو إذن شأن المبادرة الفرديّة». ورغم اعتراف الجمعيّة الظاهري بالحاجة إلى تنظيم المهنة، إلا أنها حاولت كذلك أن تؤخّر إصدار التشريع الذي ينظم العمل المصرفيّ، وزعمت أن الأولويّة ينبغي أن تُمنَح لاستبدال بنك سوريا ولبنان، بوصفه مصرفَ إصدار. وأوصت بأن تُقسَم مسودة القانون إلى قسمين تشريعيّين منفصلين: الأول، الأكثر إلحاحاً، يتعلّق بالعملة والمصرف المركزيّ، بينما يتناول الثاني تنظيم العمل المصرفيّ. شدّدت مذكرة الجمعيّة أيضاً على أوليّة قانون سريّة المصارف لعام 1956، كونه مبدأً يحكم العمل المصرفيّ في لبنان، ومصدراً لازدهاره واستقراره في مواجهة هروب رؤوس الأموال، خلال الأزمات السياسيّة.

رفضت الحكومة أن تقسم القانون قسمين، لكنها أجرت بعض التعديلات التي رأت جمعيّة المصارف أنها «أساسيّة،» رغم كونها غير ملائمة، لجهة حماية سريّة العمل المصرفيّ. فأرسلت الجمعية رسالة ثانية إلى كرامي، في 12 آذار 1963، رأى فيها رئيس الجمعيّة بيار إدّه أن آلية الإشراف الواردة في مسودة القانون كانت على تناقض مباشر مع قانون سريّة المصارف عام 1956. ووصف هذه السريّة المصرفيّة بأنها واجب مفروض على المصارف لمصلحة الزبائن، أكثر مما هي امتياز للمصارف. فالسريّة المصرفيّة هي في مصلحة الجمهور عموماً، كما قال، وليست مجرد مهنة يمتهنها العمل المصرفيّ. لقد كانت «ميزة للبنان». والضمانة القصوى لبقاء الاقتصاد الوطني . وأي عبث بها قد يكون كارثة. وكتب إدّه يقول لكرامي:

«القانون [قانون السريّة المصرفيّة] هو الذي أصلح التنظيم الاقتصاديّ القائم في لبنان وهو يشكل أحد أعمدة بنيته الأساسيّة.

> **نجحت جمعية المصارف في إلغاء بنود تنص على التصنيف الإلزامي للمصارف، بناءً على سياستها الائتمانيّة**

إنّ آثار قانون السريّة المصرفيّة في الواقع محسوسة خارج حدود لبنان، وتصل حدودها إلى جميع الذين يثقون بقوانيننا، وبقائها واستقرارها. وما دام الأمر كذلك، فإن المسّ بحقوق الذين وثقوا بنا غير ممكن، ولا يجوز التفكير فيه. لقد عزّزت هذه الثقة مواردنا الاقتصاديّة، وأسهمت في نمونا وازدهارنا.

لذلك، ترى جمعيّة مصارف لبنان، أن أي محاولة، حتى لو كانت غير مباشرة أو منفصلة، للمسّ بقانون السريّة المصرفيّة هي محاولة لتغيير أساس نظامنا الاقتصاديّ، وأساس ثروتنا في المستقبل، وأساس رفاه شعبنا».

اعترف إدّه بأن «نوعاً ما من الرقابة ضروريٌّ ومفيد» لكنه قال، إن البند الأهم هو ضمان أن أسماء الأشخاص المحميّين بقانون السريّة المصرفيّة، أي المودِعين، لن تُذكَر أبداً. كذلك حثّ رئيسُ جمعيّة مصارف لبنان الحكومةَ على تشريع دور للجمعيّة في عملية تنفيذ النظام، أسوةً بـ«عدد كبير من البلدان». واقترح أن يعقد مجلس النقد والتسليف والجمعيّة سلسلة اجتماعات قبل وضع مسوّدة القانون أمام مجلس الوزراء للتصديق عليه فكان له ما طلب. بدعوة من الرئيس شهاب، أقيمت سلسلة اجتماعات ماراتونيّة بين المجلس والجمعيّة في آذار ونيسان عام 1963. وبعد أخذ وردّ، كسبت الجمعيّة الجولة؛ فبحسب الترتيب الذي اتُّفق عليه أخيراً سُمِح للمصارف الخاصّة أن تستعمل أرقاماً، بدلًا من الأسماء، لتنظيم حسابات الزبائن وجدولتها. ومُنِع مفتّشو المصرف المركزيّ من الحصول على معلومات المصارف، إلا من خلال مديريها، وعبر استمارات موحّدة (Standardized Forms). كذلك مُنع المفتشون من حق طلب أسماء الزبائن في ميزان حساباتهم، إلا إذا كان الميزان هو ميزان تسليف. وكان يجب أيضاً على موظفي المصرف المركزيّ أن يُقسِموا على السريّة، في ما يخص المعلومات عن الداتا المجمّعة للمؤسسات المصرفيّة، لا لزبائنها فقط. وشُدِّدَت عقوبات الموظفين الذين ينتهكون السريّة المصرفيّة، عما كانت في قانون السريّة المصرفيّة عام 1956.

وأحرزت جمعيّة مصارف لبنان انتصاراً مهماً آخر يتعلّق بالأداة الثانية للتنظيم المصرفيّ؛ فقد نجحت في إلغاء بنود تنص على التصنيف الإلزامي للمصارف، بناءً على سياستها الائتمانيّة. كانت مسوّدة القانون تسعى إلى تصنيف المصارف، بحسب ما إذا كانت تمنح قروضاً قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجال. كان يمكن لهذا التصنيف أن يسهم في المزيد من التخصّص في سوق المال، وفي القدرة على تحديد وتشجيع مصارف التسليف المتوسط والبعيد الأجل، المطلوب للتنمية الاقتصاديّة. أثناء التفاوض بين المجلس والجمعيّة، قالت الأخيرة إن مثل هذا التصنيف غير واقعي. وأشار مسؤولو الجمعيّة إلى أن قانون النقد والتسليف، لا يتضمّن موادّ تنظّم عمليات السوق المالية. وكان يمكن لذلك أن يسمح للمصارف أن تمارس أنواعاً محدّدة من الأعمال المصرفيّة، بحسب التصنيف. نتيجة لذلك، خفّف مجلس النقد والتسليف من قوة التشريع. وحُصِرَت الفئتان في مصارف «متخصّصة» وأخرى «تجاريّة». لكنّ مسؤولي الجمعيّة ادّعوا أن هذا التصنيف في فئتين، لا ينسجم مع حاجات لبنان التنمويّة، وطالبوا بأن تضع وزارة المالية معايير أوضح لكيفية عمل هذا التصنيف، وجدّدوا رفضهم الشامل لأي نوع من التصنيف. أُخذ اعتراضهم كلياً في الحسبان؛ إذ إن المشروع النهائي لقانون النقد والتسليف لم يأتِ على ذكر تصنيف المصارف. وهكذا أُضيعت فرصة تاريخيّة لتوفير بيئة أكثر حفزاً للمبادرة الخلّاقة، وهي بيئة أسف لغيابها يوسف صايغ المذكور آنفاً.

أما الأداة المهمّة الثالثة التي تُمكّن المصرف المركزيّ من التنظيم المباشر للمصارف، فهي شروط نسبة الاحتياطي النقدي. في هذا الأمر لم تحرز جمعيّة مصارف لبنان انتصاراً تاماً. وكان اقتصاديو الجامعة الأميركيّة في بيروت، كسليم الحص، يرون أن تغيير شروط الاحتياطي، هو أداة حيويّة لمراقبة الحركة الائتمانيّة (Credit Control) في البلدان النامية، في غياب السوق المالية الناضجة. وخصَّ قانون النقد والتسليف، في صيغته النهائيّة، المصرف المركزيّ، بسلطة فرض حد أدنى من نسبة الاحتياطي على المصارف الخاصة، لا يتجاوز 25% من الودائع تحت الطلب، و15% من الودائع الأخرى. وفرض القانون عقوبات ماليّة على المصارف المخالفة. غير أن الجمعيّة وجدت أن السقف عالٍ جداً، واقترحت أن تكون النسب 10% و5% على التوالي. لم تكن الجمعيّة المعارِض الوحيد لاعتماد هاتين النسبتين؛ فرفيق نجا، وزير الاقتصاد الوطني، عارض الأمر علناً، وقال إن إلزام المصارف بتجميد هذه النسب من الودائع، يرفع فوائد القروض، وتالياً أسعار السلع. إلا أن كون هاتين النسبتين هما مجرد سقفين، وأن المصارف أُمهِلَت ما لا يقل عن ثلاثين يوماً لتعديل احتياطياتها، وفقاً للنسبتين المفروضتين من الحكومة، لَطّفا حدّة الاعتراض. وقبل أن يبدأ مصرف لبنان العمل، استبعد مصدرٌ من داخل الجمعيّة لمجلة المصارف أن تزيد النسبة الحالية المفروضة على 3% أو 4%. وما إن بدأ مصرف لبنان العمل، حتى زايد المصرف المركزي على آمال جمعيّة مصارف لبنان؛ فلم تُفرَض شروط احتياطي حتى عام 1969، بعد أزمة إنترا، وعندئذ بلغت النسبة المفروضة 2,5% فقط. باختصار، تمكنت جمعيّة مصارف لبنان من إفراغ المواد التنظيميّة للعمل المصرفيّ في قانون النقد والتسليف، من عدة بنود رئيسة تنظم القطاع. وجسّد نجاحها النفوذ المتعاظم للمصرفيّين.